



مشروع قانون المالية لسنة

2026



التقرير الإقتصادي والمالي

التقرير الاقتصادي والمالي

"... ورغم توالي سنوات الجفاف، وتفاقم الأزمات الدولية، حافظ الاقتصاد الوطني على نسبة نمو مهمة ومنتظمة خلال السنوات الأخيرة.

... تعرف جيدا أنني لن أكون راضيا، مهما بلغ مستوى التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية، إذا لم تساهم، بشكل ملموس، في تحسين ظروف عيش المواطنين، من كل الفئات الاجتماعية، وفي جميع المناطق والجهات.

... لقد حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية."

مقتطف من الخطاب السامي
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
في 29 يوليوز 2025

الفهرس

لائحة الرسوم البيانية.....	5
مدخل عام	1
الجزء الأول : اقتصاد عالمي موسوم بحدة عدم اليقين	2
الفصل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي خلال 2025-2026.....	2
1.1. تباطؤ النمو العالمي على وقع تصاعد التوترات.....	2
2.1. أسواق المواد الأولية: أسعار معتدلة إجمالاً بفعل زيادة العرض وضعف الطلب.....	5
3.1. تيسير السياسات النقدية في سياق تراجع التضخم.....	10
4.1. ديون عمومية عند مستويات مرتفعة في الاقتصادات الرئيسية.....	11
5.1. صمود أسواق الشغل في البلدان المتقدمة، مع بروز مؤشرات نحو الاعتدال	12
6.1. تراجع التجارة العالمية خلال سنة 2025، في ظل التوترات المتزايدة للتعريفات الجمركية	13
7.1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية: منحى تراجعي وتزايد حالة عدم اليقين	15
الفصل الثاني: تحديات ورهانات مطروحة	18
1.2. التحولات الجيو-اقتصادية وعدم اليقين العالمي	19
2.2. تفاقم تفكك سلاسل القيمة العالمية	20
3.2. التغير المناخي والأمن الغذائي: هشاشة متزايدة رغم توفر عرض كاف	21
4.2. التحديات المرتبطة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي	22
الجزء الثاني : دينامية متواصلة للاقتصاد الوطني في سياق عالمي مضطرب.....	23
الفصل الأول : انخراط الاقتصاد الوطني في مسار نمو جديد.....	23
1.1. انتعاش اقتصادي بفضل تسارع الأنشطة غير الفلاحية.....	23
2.1. إعادة توازن مزيج السياسات الاقتصادية من أجل دعم النشاط والحفاظ على الاستقرار الماكرواقتصادي ..	28
3.1. آثار إيجابية على التشغيل وجودة مناصب الشغل	29
4.1. تقارب اقتصادي متزايد للجهات	32
الفصل الثاني: دينامية اقتصادية متواصلة خلال سنة 2025	35
1.2. استمرار الدينامية القطاعية خلال سنة 2025.....	35
2.2. دينامية إقتصادية مدعومة بتحسين الطلب الداخلي	43
3.2. استمرار دينامية المبادلات الخارجية	46
الجزء الثالث: تعزيز استدامة المالية العمومية والاستقرار الماكرو-اقتصادي في ظل سياق صعب.....	51
الفصل الأول: تطور المالية العمومية.....	51

1.1. تعزيز دينامية الموارد العمومية.....	51
2.1. توجيه النفقات نحو إنعاش الاقتصاد وتنزيل الإصلاحات ذات الأولوية.....	53
3.1. تحسين تدريجي لعجز الميزانية.....	56
4.1. تعزيز استدامة دين الخزينة.....	57
5.1. تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.....	58
الفصل الثاني: الإطار الماكرواقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2026	61
1.2. تذكير بالأهداف ذات الأولوية لمشروع قانون المالية لسنة 2026	61
2.2. التوقعات الماكرو-اقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 والأفاق على المدى المتوسط.....	63
3.2. توقعات موارد ونفقات الدولة برسم السنة المالية 2026	69
الملحقات الإحصائية.....	73

لائحة الرسوم البيانية

- 6..... مبيان 1 : أسعار خام البرنت (دولار/برميل)
- 7..... مبيان 2 : أسعار غاز البوتان (دولار/طن)
- 8..... مبيان 3 : أسعار الفوسفات وثنائي فوسفات الأمونيوم (DAP) (دولار/طن)
- 8..... مبيان 4 : أسعار الحبوب الرئيسية (دولار/طن).
- 9..... مبيان 5 : أسعار السكر الخام (دولار/طن)
- 10..... مبيان 6 : معدل التضخم (تغير مؤشر أسعار المستهلكين)
- 11..... مبيان 7 : أسعار الفائدة الرئيسية.....
- 13..... مبيان 8: حجم التجارة العالمية للسلع (الأساس 100 في الربع الأول من 2018).....
- 14..... مبيان 9 : نمو قيمة تجارة السلع حسب فئة المنتج (بالنسبة المئوية).....
- 15..... مبيان 10 : نمو حجم تجارة السلع حسب المناطق (بالنسبة المئوية).....
- 16..... مبيان 11: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2024 على المستوى العالمي وحسب المناطق (بمليار دولار).....
- 17..... مبيان 12 : الدول العشر الأوائل المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم (بمليار دولار).....
- مبيان 13: أبرز الاقتصادات النامية حسب الإعلانات عن المشاريع في الاقتصاد الرقمي، بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية،
18..... 2020-2024
- مبيان 14: تطور قيمة مشاريع Greenfields المعلنة حسب قطاع الاقتصاد الرقمي في الاقتصادات النامية (بمليارات الدولارات)
18.....
- 19..... مبيان 15: انخفاض الناتج الداخلي الخام نتيجة التفكك الجيو-اقتصادي.....
- 27..... مبيان 16: مساهمة عناصر الطلب في النمو الاقتصادي.....
- 28..... مبيان 17: تطور عجز الميزانية (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام).....
- 29..... مبيان 18: تطور معدل التضخم.....
- 30..... مبيان 19 : تطور صافي مناصب الشغل المؤدى عنه و الشغل غير المؤدى عنه.....
- 30..... مبيان 20 : تطور معدل الشغل المأجور (%).....
- 31..... مبيان 21 : تطور صافي تدفقات التشغيل في القطاعات الرئيسية.....
- 32..... مبيان 22: معدل الحركية القطاعية.....
- 34..... خريطة 1: الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد والمساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الخام (متوسط الفترة 2013-2023).....
- 36..... مبيان 23: تطور تراكم صادرات القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية (انحدار سنوي).....
- 37..... مبيان 24: تطور المعدل الشهري لاستعمال الطاقة الإنتاجية.....
- 37..... مبيان 25: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية.....
- 38..... مبيان 26: تطور صادرات الفوسفات ومشتقاته عند نهاية غشت (انحدار سنوي).....
- 38..... مبيان 27: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية (انحدار سنوي).....
- 39..... مبيان 28: تطور إنتاج الطاقة الكهربائية عند نهاية غشت (انحدار سنوي).....
- 40..... مبيان 29: تطور القروض العقارية عند نهاية غشت (انحدار سنوي).....
- 40..... مبيان 30: تطور مبيعات الإسمنت (انحدار سنوي).....
- 41..... مبيان 31: تطور عدد ليالي المبيت عند نهاية يوليو.....
- 41..... مبيان 32: تطور عدد السياح الوافدين عند نهاية غشت.....

مبيان 33:	تطور عدد المشتركين بالإنترنت (انحدار سنوي) ومعدل الانتشار عند نهاية يونيو	43
مبيان 34:	تطور عدد المشتركين بالهاتف المحمول (انحدار سنوي) ومعدل الانتشار عند نهاية يونيو	43
مبيان 35:	تطور واردات وقروض التجهيز عند نهاية غشت (انحدار سنوي)	43
مبيان 36:	تطور التضخم الشهري (بـ %، انحدار سنوي)	44
مبيان 37:	تطور معدل البطالة خلال الفصل الثاني (بـ %)	45
مبيان 38:	المساهمة في تطور الصادرات إلى نهاية غشت	46
مبيان 39:	المساهمة في تطور الواردات إلى نهاية غشت	48
مبيان 40:	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة (عند نهاية غشت)	50
مبيان 41:	تطور الموارد العادية حسب مكوناتها الأساسية (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام)	52
مبيان 42:	تطور النفقات العادية حسب مكوناتها الأساسية (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام)	54
مبيان 43:	تطور معدل تغطية المداخيل الجبائية للنفقات العادية	55
مبيان 44:	تطور نفقات الاستثمار نسبة للناتج الداخلي الخام	56
مبيان 45:	تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام	56
مبيان 46:	تطور مخزون دين الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام	57
مبيان 47:	أسعار برنت (دولار/برميل)	64
مبيان 48:	سعر صرف الأورو مقابل الدولار	64
مبيان 49:	تطور حجم الطلب الخارجي الموجّه للمغرب (دون احتساب الفوسفات ومشتقاته) (بـ %)	65
مبيان 50:	مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بالنقاط)	67

مدخل عام

يتم إعداد التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2026 في ظل ظرفية عالمية يطبعها عدم اليقين وتصاعد حدة التوترات. ويواصل معدل نمو الاقتصاد العالمي تباطؤه لينتقل من 3,3% سنة 2024 إلى 3,2% سنة 2025 و 3,1% سنة 2026، وهو أدنى مستوى يُسجّل منذ الجائحة. ومن شأن التوترات الجيوسياسية والتجارية وتفكك سلاسل القيمة العالمية وكذا التحديات البنيوية المرتبطة بالتغيرات المناخية وتسارع وتيرة الرقمنة، أن يكون لها تأثير على آفاق النمو على المدى المتوسط. ورغم استقرار أسعار المواد الأولية نسبيًا، فإن تفاقم مستويات المديونية العمومية وتزايد التقلبات في الأسواق المالية يظلان مصدرين رئيسيين للمخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي.

وعلى الصعيد الوطني، تندرج سنة 2026 في سياق استمرارية دينامية الإصلاحات وتنفيذ الأوراش الاستراتيجية التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا الإطار، ورغم التحديات المرتبطة بالعوامل المناخية وحالة عدم اليقين على الصعيد الدولي، أبان الاقتصاد الوطني عن قدرته على الصمود، متجها نحو مسار جديد للنمو، حيث من المرتقب أن يبلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 4,8% سنة 2025، مقابل 3,8% سنة 2024. وتعزى هذه الدينامية بالأساس إلى القطاعات غير الفلاحية، التي يُتوقع أن تحافظ على وتيرة نمو قوية بنسبة 4,8% سنة 2025.

كما تعكس هذه الدينامية الإصلاحات القطاعية والسياسات العمومية، بما يُبرز متانة عدة قطاعات استراتيجية، لا سيما الصناعة التحويلية، والمهن العالمية للمغرب، وقطاع السياحة، التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرة النسيج الإنتاجي الوطني على استيعاب روافد جديدة للنمو، منسجمة مع أولويات النموذج التنموي الجديد. ويستفيد هذا الأداء أيضًا من الجهود المتواصلة في مجال الاستثمار العمومي، والتي تُجسد الإرادة في تسريع التحول الهيكلي، وتحديث البنيات التحتية، وإنجاح أوراش الانتقال الطاقى والرقمي، تحضيرًا للاستحقاقات الدولية الكبرى المقبلة، وعلى رأسها تنظيم فعاليات كأس العالم لسنة 2030.

ولتقديم قراءة دقيقة لهذه التحديات والرهانات، تم تقسيم نسخة 2026 من التقرير الاقتصادي والمالي إلى ثلاثة محاور رئيسية. يتناول المحور الأول تحليلًا مستفيضًا لتطورات الاقتصاد العالمي واستشرافًا لآفاقه المستقبلية، فيما يعرض المحور الثاني للسياق الماكرو-اقتصادي الوطني، مع التركيز على العوامل الكامنة وراء صموده والدينامية التي تطبع الظرفية الاقتصادية الحالية. أما المحور الثالث، فيعتمد مقارنة استشرافية حول استدامة المالية العمومية والمسار الميزانياتي في أفق 2026، في ارتباط وثيق مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤطر السياسات العمومية بالمملكة.

الجزء الأول: اقتصاد عالمي موسوم بحدة عدم اليقين

تميزت سنة 2025 بظرفية دولية شديدة الاضطراب، برز خلالها تصاعد واضح في عوامل عدم اليقين مع تفكك واضطراب متسارع للديناميات الاقتصادية العالمية. وفي ظل هذه العوامل، تعثرت وتيرة التعافي التي سُجلت بعد الجائحة كنتيجة لسلسلة من الصدمات الخارجية (جيوسياسية ومناخية وغيرها)، مما عمّق الاختلالات الماكرو-اقتصادية على مستويات النمو والتضخم والمديونية وأدى إلى تباطؤ التجارة العالمية.

في هذا السياق، يقدم الفصل الأول من الجزء الأول من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2026 نظرة شاملة عن التوقعات الماكرو-اقتصادية على المستوى الدولي لسنتي 2025 و2026. ويسلط هذا الفصل الضوء على تباطؤ عام في النمو الاقتصادي العالمي، تحت تأثير تراجع الطلب، وتصاعد التوترات التجارية، وذلك وسط تفاوت في انخفاض معدلات التضخم بين المناطق. كما تواجه أسواق المواد الأولية ضغوطاً مستمرة، في حين بدأت السياسات النقدية تميل نحو التيسير مع تراجع معدلات التضخم. غير أن المستويات المرتفعة للمديونية والهشاشة البنوية في أسواق الشغل، خاصة في الاقتصادات النامية، لا زالت تحد من هوامش السياسات العمومية.

ومن هذا المنطلق، يستعرض الفصل الثاني التحديات الرئيسية والرهانات المستقبلية التي ستواجهها الاقتصادات، خاصة الدول الصاعدة مثل المغرب. وتبرز توجهات كبرى، من بينها: التفكك الجيو-اقتصادي واضطراب سلاسل القيمة العالمية، وازدياد الهشاشة بفعل التغيرات المناخية وإشكاليات الأمن الغذائي، فضلاً عن التحولات المتسارعة الناتجة عن الرقمنة وتقدم الذكاء الاصطناعي، والتي تعيد تشكيل أنماط الإنتاج والعمل والتنافسية.

الفصل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي خلال سنتي 2025 و2026

يشهد الاقتصاد العالمي خلال سنتي 2025 و2026 ظرفية مضطربة تتسم بتباطؤ واسع في وتيرة النمو، واستمرار التوترات الجيوسياسية، فضلاً عن التضخم الذي ما يزال مرتفعاً في بعض المناطق. فبينما تواجه الاقتصادات المتقدمة صعوبات في استعادة ديناميتها السابقة، نتيجة تشديد السياسات النقدية وضعف الطلب الداخلي، تُظهر العديد من الاقتصادات الناشئة قدرة أكبر على الصمود بفضل قوة الاستهلاك المحلي وتنوع شراكاتها التجارية. ومع ذلك، يبقى مناخ عدم اليقين سائداً، مدعوماً بحدة التوترات الجيوسياسية، والضغط المستمر على سلاسل التوريد، وتزايد مظاهر تفكك منظومة التجارة العالمية.

1.1. تباطؤ النمو العالمي على وقع تصاعد التوترات

يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة معتدلة. فحسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي (أكتوبر 2025)، يُتوقع أن يتباطأ معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، لينتقل من 3,3% سنة 2024 إلى 3,2% سنة 2025 و3,1% سنة 2026، وهو أدنى مستوى يُسجّل منذ الأزمة الصحية. ويؤدي تصاعد التوترات التجارية والجيوسياسية إلى بروز حالة من عدم اليقين الحاد، مما يؤثر على ثقة الأسر والمقاولات والأسواق.

1.1.1. الاقتصادات المتقدمة: تباطؤ في الولايات المتحدة وصمود نسبي في منطقة اليورو بفضل تحسن الاقتصاد الألماني

يتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة أفاق نمو متواضعة (1,6% خلال سنتي 2025 و2026، مقارنة بـ 1,8% سنة 2024)، وذلك بسبب ضعف مكاسب الإنتاجية واستمرار الحذر في استهلاك الأسر. أما الاستثمار فيظل متعثرًا بفعل ضعف الرؤية المستقبلية، في حين تتباين وتيرة النمو بشكل ملحوظ من بلد لآخر.

ويُرتقب في الولايات المتحدة، أن يتباطأ النمو إلى 2,0% سنة 2025، بعد انتعاش قوي بلغ 2,8% سنة 2024. ويُعزى هذا التراجع إلى تباطؤ استهلاك الأسر وضعف استثمارات القطاع الخاص، في سياق يتسم باستمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. كما تحد حالة عدم اليقين الكبيرة من النشاط الاقتصادي، نتيجة للسياسات الاقتصادية الداخلية والتوترات التجارية والجيوسياسية. وتواجه الولايات المتحدة أيضًا تحديات متواصلة أبرزها ارتفاع العجز المالي وتزايد الدين العمومي. ورغم أن الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الشركاء الرئيسيين (الاتحاد الأوروبي، اليابان، المملكة المتحدة، الصين) ساهمت في تقليص جزء من المخاطر التجارية، إلا أن هذا الأثر يظل محدودًا وهشًا. وفي سنة 2026، يُتوقع تسجيل انتعاش طفيف للنمو (+2,1%)، مدعومًا بتخفيف تدريجي للأوضاع المالية وتراجع معدلات التضخم.

ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي في اليابان نموًا بنسبة 1,1% سنة 2025، بعد تباطؤ حاد سنة 2024 (+0,1%). ويستفيد الطلب الداخلي من ارتفاع الأجور والدعم المالي المستهدف، مما يعوض جزئيًا الأثر السلبي للرسوم الجمركية الأمريكية¹. ويظل استثمار المقاولات قويًا، بفضل ارتفاع الأرباح والدعم المخصص للانتقال الأخضر والرقمي. ومع استمرار الضغوط التضخمية، يُنتظر أن يواصل بنك اليابان المركزي تشديد السياسة النقدية لكن بوتيرة أكثر تدرجًا مما كان متوقعًا. أما في سنة 2026، فيتوقع أن يسجل النمو نسبة 0,6% نتيجة ضعف الطلب الخارجي، وتدني مفعول التدابير المؤقتة، وتأثير توجه السياسة النقدية التي تعيق الاستثمار، إضافة إلى القيود البنوية المرتبطة بالشيخوخة والمديونية المرتفعة، مما يحد من الاستهلاك.

أما في منطقة اليورو، فيُظهر الاقتصاد صمودًا نسبيًا. إذ يُتوقع أن يسجل نموًا بنسبة 1,2% سنة 2025 و1,1% سنة 2026، بعد 0,9% سنة 2024. وتعزى هذه الدينامية إلى التيسير المالي في ألمانيا، وزيادة الإنفاق العسكري في المنطقة، وتراجع التضخم، وخفض أسعار الفائدة من طرف البنك المركزي الأوروبي، فضلًا عن مرونة نسبية في سوق الشغل، وتزايد الأثر الإيجابي لصندوق "الجيل القادم" للاتحاد الأوروبي (NGEU). ومع ذلك، قد يتباطأ أفاق النمو بسبب حالة عدم اليقين التجاري والجيوسياسي التي تؤثر على الصادرات والاستثمار الخاص. وعلاوة على ذلك، تستمر التباينات في النمو بين دول المنطقة.

ويُرتقب أن يتجه الاقتصاد الألماني نحو التعافي سنة 2025 (+0,2%)، وذلك بعد سنتين من الركود، قبل أن يتسارع سنة 2026 (+0,9%) بفضل خطط الإنعاش والطلبات العمومية. أما في فرنسا، فمن المرتقب أن يتباطأ النمو سنة 2025 (+0,7%) بفعل إجراءات التحكم في الميزانية، على أن يتعافى سنة 2026 (+0,9%) بفضل الإصلاحات. وستظل إيطاليا مقيدة بضعف الطلب الداخلي (+0,5% سنة 2025 و+0,8% سنة 2026)، بينما ستواصل إسبانيا أداءها الجيد

¹ ومع ذلك، فإن الاتفاق المبرم مع واشنطن في يوليو يحدّد الرسوم الجمركية على السيارات عند 15% (بدلًا من 25%) مقابل زيادة واردات الأرز الأمريكي واستثمارات يابانية بقيمة 550 مليار دولار في الولايات المتحدة. ومن شأن هذا التفاهم أن يعيد الثقة لدى الشركات، خاصة في قطاع السيارات باعتباره قطاعًا استراتيجيًا.

(+2,9% سنة 2025 و+2,0% سنة 2026)، مدعومةً بسوق شغل نشيط، وقطاع سياحي قوي، واستيعاب فعال لأموال صناديق «الجيل القادم» (NGEU).

ويعتمد نمو منطقة اليورو بالأساس على قطاع الخدمات، في حين يظل قطاع الصناعة التحويلية في حالة ركود. وتستفيد الأسر من سوق شغل قوي وتحسن في القدرة الشرائية بفضل انخفاض التضخم وارتفاع الأجور. كما يساهم تراجع أسعار الفائدة واعتدال تكاليف الطاقة في تعزيز الاستثمار.

غير أن آفاق التعافي تظل محدودة بفعل النزعة الحمائية الأمريكية، واستمرار ضعف القطاع الصناعي، والشكوك المحيطة بالاقتصاد الصيني. كما أن تنافسية منطقة اليورو ما تزال تواجه تحديات هيكلية تشمل ضعف مكاسب الإنتاجية، ونقص اليد العاملة، والشيخوخة السكانية السريعة، علاوة على تكاليف الانتقال الطاقى المرتفعة وضعف الاستثمار.

2.1.1. الاقتصادات الناشئة والنامية: بين التباطؤ والقدرة على الصمود

يتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصادات الناشئة والنامية، ولكنه سيظل إجمالاً صامداً (+4,2% سنة 2025 و+4,0% سنة 2026 مقابل +4,3% سنة 2024)، مدعوماً بعوامل ديموغرافية إيجابية وأسس ماكرو اقتصادية متينة. غير أن هذه الآفاق تواجه مجموعة واسعة من الصدمات، أبرزها ضعف الطلب العالمي وتراجع الاستثمار والتوترات التجارية والجيوسياسية وارتفاع مستويات عدم اليقين.

ففي الصين، يُتوقع أن يستمر تباطؤ النمو، ليتراجع من +5% سنة 2024 إلى +4,8% سنة 2025 ثم إلى +4,2% سنة 2026. وتؤثر القيود التجارية والظرفية العالمية غير المستقرة على الصادرات والاستثمار الصناعي. كما يواجه النمو أيضاً هشاشة داخلية تتجسد في أزمة عقارية مستمرة، ونقص في الكفاءات، وتراجع ثقة الأسر، وذلك رغم زيادة الدعم المالي والنقدي. ويواجه الاقتصاد الصيني تحديات هيكلية، مثل بطالة الشباب، والتراجع الديموغرافي، وشيخوخة السكان، وتباطؤ الإنتاجية، فضلاً عن ارتفاع مديونية السلطات المحلية. ومع ذلك، يُظهر الاقتصاد الصيني قدراً من الصمود النسبي بفضل التركيز التدريجي على الطلب الداخلي، وتدابير التحفيز المالي والنقدي، فضلاً عن الجهود المبذولة لتنويع الأسواق الخارجية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة. كما خفّت حدّة التوترات التجارية الصينية-الأمريكية عقب التوصل إلى اتفاق يقضي بتعليق مؤقت لجزء كبير من الرسوم الجمركية المتبادلة.²

وفي الهند، يحقق الاقتصاد أداءً قوياً، مع تسجيل معدل نمو بلغ +6,5% سنة 2024، وتوقعات تصل إلى +6,6% سنة 2025 و+6,2% سنة 2026، مدعوماً بدينامية الاستهلاك، وتراجع التضخم، وتدابير الدعم الفعالة. وفي مواجهة حالة عدم اليقين التي تطبع الظرفية العالمية، عززت السلطات دعمها من خلال ميزانية توسعية لسنة 2025 وخفض أسعار

² في يونيو 2025، توصلت الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق-إطار تجاري يهدف إلى إعادة العمل بالهدنة المبرمة في ماي، رغم الإبقاء على رسوم جمركية مرتفعة (حوالي 30% من الجانب الأمريكي و10% من الجانب الصيني، عوض الزيادات التي كانت متوقعة). وكان الاتفاق يتضمن أيضاً رفع القيود الصينية المفروضة على المعادن النادرة، فضلاً عن تسهيل ولوج الطلاب الصينيين إلى الجامعات الأمريكية. وفي 12 غشت، تم تمديد الهدنة لمدة 90 يوماً حتى 10 نونبر. ومع ذلك، يبدو أن بوادر الهدنة بدأت تتلاشى في شهر أكتوبر. فقد شددت بكين القيود على صادرات المعادن النادرة، في حين، لوّحت واشنطن بفرض رسوم جمركية إضافية قد تصل إلى 100%. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن انتهاء الهدنة دون التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يؤثر سلباً وبشكل ملموس على وتيرة النمو العالمي.

الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس بين فبراير ويونيو (مع احتمال تخفيضات إضافية). إلا أن مخاطر التفكك الجيو-اقتصادي، وتصادد الحمائية التجارية³، وتقلبات أسعار النفط، والتحديات المناخية، لا تزال قائمة، مما يستدعي إصلاحات هيكليّة أعمق لتقليص مواطن الضعف ودعم النمو المحتمل.

وفي البرازيل، يُتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 2,4% سنة 2025 ثم إلى 1,9% سنة 2026، بعد انتعاش اقتصادي قوي بلغ 3,4% سنة 2024، وذلك بفعل تشديد السياسة النقدية والمالية علاوة عن الصدمات الخارجية. وتتمثل أبرز المخاطر في العوامل السياسية والخارجية (منها الرسوم الأمريكية الجديدة⁴)، فيما يواصل التضخم وأسعار الفائدة المرتفعة الضغط على الاستهلاك والاستثمار.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتوقع أن يتسارع النمو لينتقل من 2,1% سنة 2024 إلى 3,3% سنة 2025 و3,7% سنة 2026. وتستفيد الدول المصدرة للنفط من استقرار الإيرادات ومن الاستثمارات الجديدة في القطاعات غير النفطية (خاصة دول التعاون الخليجي)، بينما تصمد الاقتصادات المستوردة بشكل عام بفضل الطلب الداخلي، على الرغم من ضعف الطلب الخارجي وتراجع التحويلات المالية. غير أن الصراعات الإقليمية وحالة عدم اليقين الجيوسياسي من شأنها كبح الاستثمارات، فيما تزيد موجات الجفاف المتكررة من هشاشة القطاع الفلاحي. وعلى الرغم من دينامية المبادلات مع الاتحاد الأوروبي، فإن تصاعد التوترات التجارية وإعادة تنظيم سلاسل التوريد يؤثران على المنطقة. كما تبقى قضايا إدارة الموارد المائية، وتشغيل الشباب والنساء، وتسريع الانتقال الطاقى والرقمي تحديات رئيسية قائمة.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يُتوقع أن يظل النمو صامدًا عند 4,1% سنة 2025 ليتعزز ببلوغه 4,3% سنة 2026، بعدما حقق 4,0% سنة 2024. وتعزى الطفرة الاقتصادية في المنطقة إلى دينامية الاقتصادات الأكثر تنوعا مثل إثيوبيا وكينيا وساحل العاج وتنزانيا، بالإضافة إلى الدول المصدرة للمعادن والتي تستفيد من تزايد الطلب العالمي. وفي المقابل، تعاني الدول الكبرى المصدرة للمحروقات، مثل نيجيريا وأنغولا، وكذلك الدول المستوردة، من تقلبات الأسعار ومن ضغوط التعديلات في الميزانية. ومن المتوقع أن تعرف جنوب أفريقيا انتعاشًا ملحوظًا، مدعومًا بإصلاحات مستهدفة واستثمارات في البنى التحتية. وتبقى التحديات الهيكلية كبيرة، تتمثل أساسا في موجات الجفاف المتكررة، وضعف البنى التحتية، ونقص الطاقة والمياه الصالحة للشرب ومستويات المديونية المرتفعة. كما يتطلب النمو السريع الذي تعرفه فئة الشباب خلق فرص عمل عاجلة، في وقت تبقى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة. وتعتمد آفاق المنطقة أيضًا على تطور الطلب الآسيوي، خصوصًا الصيني، وأسعار المواد الأولية. ومن شأن انتعاش عالمي أن يعزز الصادرات المعدنية والإيرادات السياحية، بينما سيؤدي تباطؤ طويل الأمد إلى ضغوط كبيرة على العائدات من النقد الأجنبي.

2.1. أسواق المواد الأولية: أسعار معتدلة إجمالاً بفعل زيادة العرض وضعف الطلب

بعد انخفاض ملحوظ خلال الفترة 2023-2024، ظلت الأسعار العالمية للمواد الأولية معتدلة عموماً خلال سنة 2025، نتيجة وفرة العرض وضعف الطلب العالمي. ومع ذلك، تظل أسعار بعض المنتجات، ولا سيما الطاقية والزراعية، تتسم بتقلبات تغذيها حالات عدم اليقين الجيوسياسي والمناخي.

³ وقد شددت الولايات المتحدة موقفها التجاري اتجاه الهند، من خلال فرض رسوم جمركية بنسبة 25% ابتداءً من 7 غشت، تلها رسوم إضافية بنسبة 25% دخلت حيز التنفيذ في 27 غشت، ليصل إجمالي الرسوم إلى 50%. ويبرر هذا التصعيد رسميًا بضعف انفتاح الهند التجاري واستمرار وارداتها من النفط الروسي.

⁴ في غشت، فرضت واشنطن رسوماً جمركية تصل إلى 50% على العديد من الصادرات البرازيلية (الزراعية-الغذائية والصناعية)، في إطار سياستها التجارية الهجومية. ولم ترد البرازيل بإجراءات انتقامية، بل عبر خطة دعم بقيمة 5,5 مليارات دولار موجهة للمصدرين. وقد بدأ النزاع يُضعف بالفعل قطاعات رئيسية، وقد يدفع إلى إعادة توجيه التدفقات التجارية البرازيلية نحو الصين والهند والاتحاد الأوروبي.

ووفقًا للبنك الدولي، يتوقع أن يتراجع المؤشر العام للمواد الأولية بحوالي 12% سنة 2025، ارتباطًا بانخفاض أسعار الطاقة (-17%)، والمعادن الأساسية (-9%)، والمواد الغذائية (-7%)، بينما ينتظر أن ترتفع أسعار الأسمدة بعد التراجع الحاد سنة 2024.

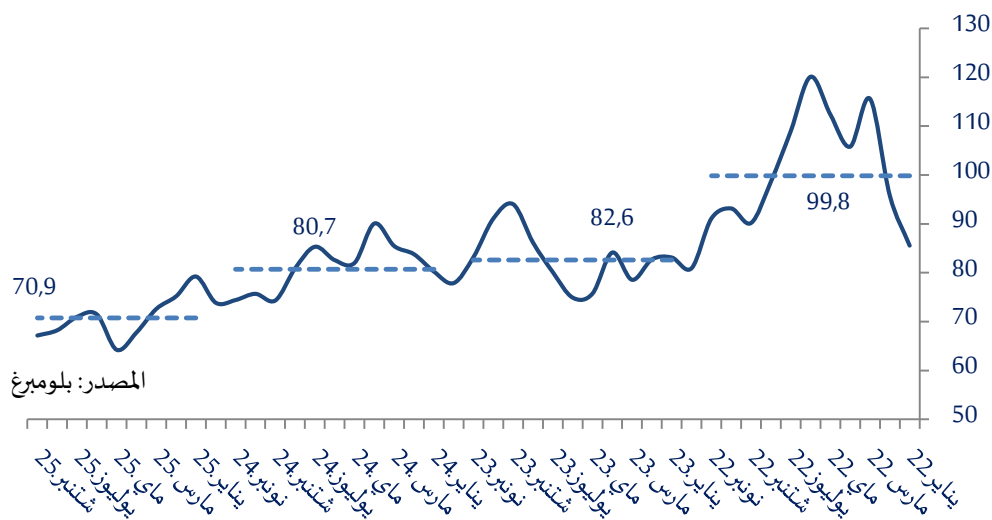
1.2.1. منتجات الطاقة: اتجاه الأسعار نحو الانخفاض، مع استمرار حالة عدم اليقين

بلغ متوسط أسعار النفط الخام (برنت) نحو 71 دولارًا للبرميل خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2025، مسجلًا تراجعًا يقارب 14% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2024. ويعكس هذا الانخفاض وفرة العرض العالمي، المدعوم باستئناف ارتفاع إنتاج مجموعة "أوبك+" إلى جانب استمرار ارتفاع الإنتاج خارج المنظمة، ولا سيما في الولايات المتحدة والبرازيل وغويانا وكندا. كما ارتبطت هذه الانخفاضات بضعف طلب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والصين واستمرار المخاوف بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، ما عزز التوقعات بوجود فائض هيكلي في السوق.

ورغم ذلك، جرى احتواء هذا الضغط التنافسي نسبيًا بفضل الاستراتيجية القوية لدول "أوبك+"، مثل تأجيل الزيادات المقررة في الإنتاج بحوالي 2,2 مليون برميل يوميًا منذ شتنبر 2025. كما أسهمت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في موجات تقلبات الأسعار، ولكن دون تأثير على المدى العام، إذ بقيت التدفقات النفطية العالمية في معظمها مستقرة.

ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، عادت سوق النفط العالمية إلى وضعية فائض واضح سنة 2025، بعد أن كان متوازنًا نسبيًا سنتي 2023 و2024، حيث تجاوزت الزيادة في العرض (+2,6 مليون برميل يوميًا) بكثير النمو المحدود في الطلب (+0,8 مليون برميل يوميًا).

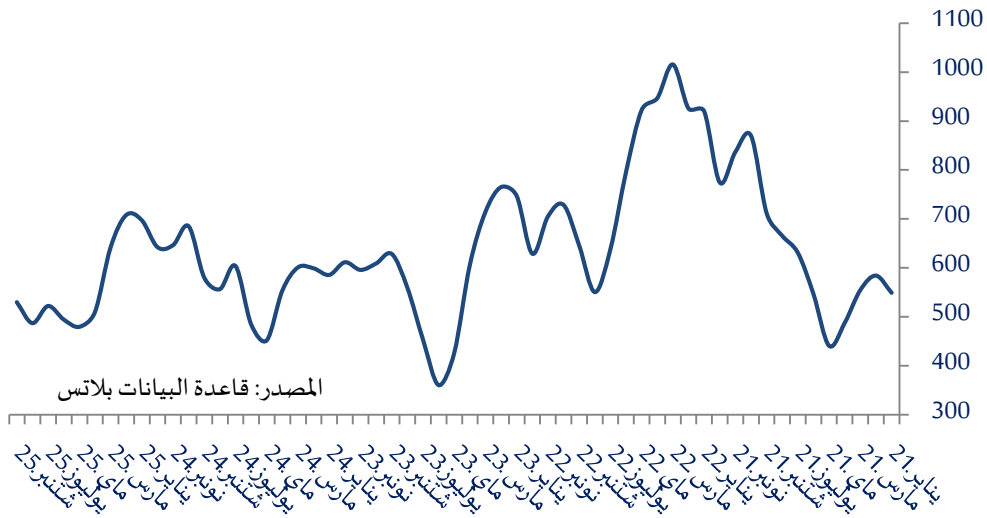
أما الطلب العالمي، فيظهر تباطؤًا، حيث يسجل الاستهلاك في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، نموًا طفيفًا بعد الانتعاش القوي ما بعد الجائحة في 2023، متأثرًا بالانتقال الطاقى والتطور السريع للسيارات الكهربائية. وفي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، يتوقع حدوث انكماش طفيف، بينما يظل الطلب قويًا نسبيًا في الدول الصاعدة خارج الصين.



مبيان 1 : أسعار خام البرنت (دولار/برميل)

ووفقًا للبنك الدولي، يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام البرنت حوالي 64 دولارًا للبرميل سنة 2025، ليتراجع إلى نحو 60 دولارًا سنة 2026، مؤكدًا بذلك المنحى التنافلي للأسعار. وفي أفق 2026، سيظل السوق النفطية في حالة فائض، نتيجة عرض وفير يقابله طلب محدود. وفي هذا السياق، يُرجَّح أن تحافظ الأسعار على توجه معتدل، في بيئة يطبعها الانتقال الطاقى إلى جانب استمرار الضبابية الجيوسياسية والمناخية.

أما أسعار غاز البوتان، فقد بلغت في المتوسط نحو 548 دولارًا للطن خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2025، مرتفعة بنسبة +1% عن مستواها في الفترة نفسها من سنة 2024، بفعل ضعف الطلب وتوافر المخزونات. ومع ذلك، شهدت الأسعار تقلبات كبيرة، إذ تراجعت إلى مستوى يقارب 475 دولارًا للطن في شهر ماي، متأثرة بضعف الاستهلاك، قبل أن ترتفع إلى أكثر من 550 دولار في شتنبر، مدعومة بانتعاش الطلب واستمرار التوترات في الشرق الأوسط.

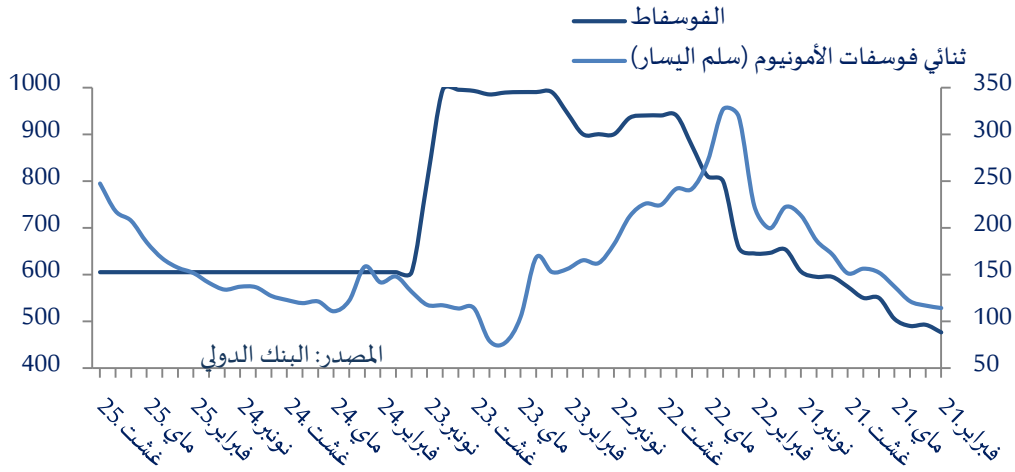


مبيان 2 : أسعار غاز البوتان (دولار/طن)

2.2.1 . منتجات الفوسفات: ارتفاع أسعار الأسمدة نتيجة استمرار الطلب وقلة العرض

سجلت أسعار الأسمدة، سنة 2025، انتعاشًا ملموسًا بعد التراجع القوي خلال سنتي 2023 و 2024⁵. وبلغ متوسط سعر فوسفات ثنائي الأمونيوم 681 دولارًا للطن خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2025، ووصل إلى ذروته في غشت لـ 795 دولار للطن قبل أن ينتقل إلى 781 دولارًا للطن في شتنبر.

⁵ ومع ذلك، حافظ سعر الفوسفات الخام على نحو 152,5 دولارًا للطن في يوليوز 2025، أي أكثر من 50% أقل من ذروته في سنة 2023.



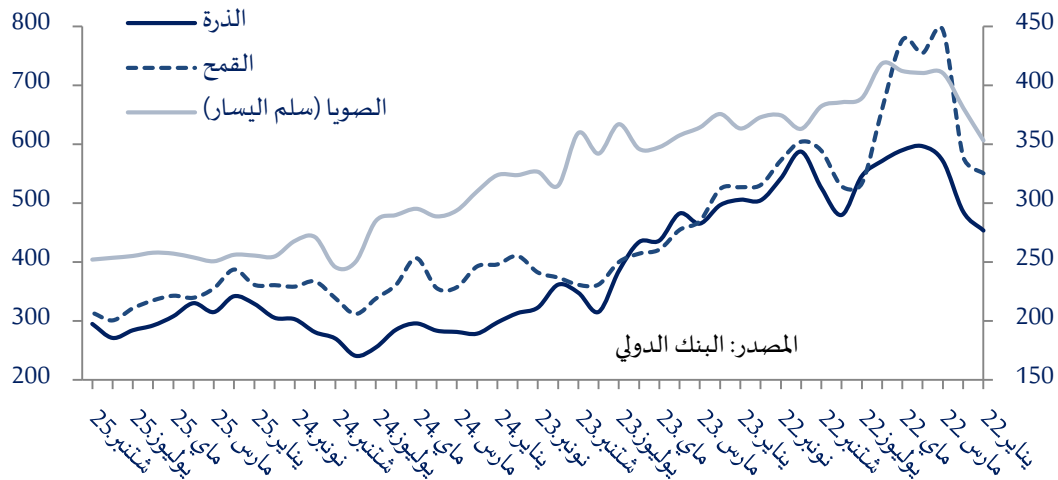
مبيان 3 : أسعار الفوسفات وثنائي فوسفات الأمونيوم (DAP) (دولار/طن)

وتُعزى هذه التطورات إلى عدة عوامل هيكلية. فمن جهة، أدت القيود المستمرة على الصادرات التي فرضتها الصين إلى تقليص المعروض في السوق الدولية، وهوما تفاقم بسبب انخفاض المخزونات في أمريكا الشمالية. من جهة أخرى، ظلّ الطلب الموسمي قوياً في الهند والبرازيل، وهما المستوردان الرئيسيان، بينما استؤنفت عمليات الشراء المؤجلة من قبل بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا خلال النصف الأول من 2025. وقد ساهمت هذه الضغوط على العرض في الحفاظ على مستويات مرتفعة نسبياً للأسعار، رغم أن ارتفاعها ظل محدوداً بفعل ضعف أسعار المنتجات الزراعية والطاقة، إضافة إلى كلفة معتدلة نسبياً لعوامل الإنتاج، خاصة الغاز الطبيعي والأمونياك.

3.2.1. المنتجات الغذائية: اتجاه الأسعار العالمية نحو الانخفاض في ظل عدم اليقين الجيوسياسي والمناخي والهيكلية

واصلت الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية تراجعها خلال سنة 2025، ارتباطاً بتوفر العرض على الصعيد العالمي، وتخفيف القيود اللوجستية، إلى جانب استقرار الطلب العالمي في مستويات معتدلة.

ووفقاً للبنك الدولي، تراجع مؤشر أسعار السلع الغذائية بنسبة 5% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2025 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2024، نتيجة تراجع سعر السكر (-14%)، والحبوب (-11%) والزيوت النباتية (-2%).

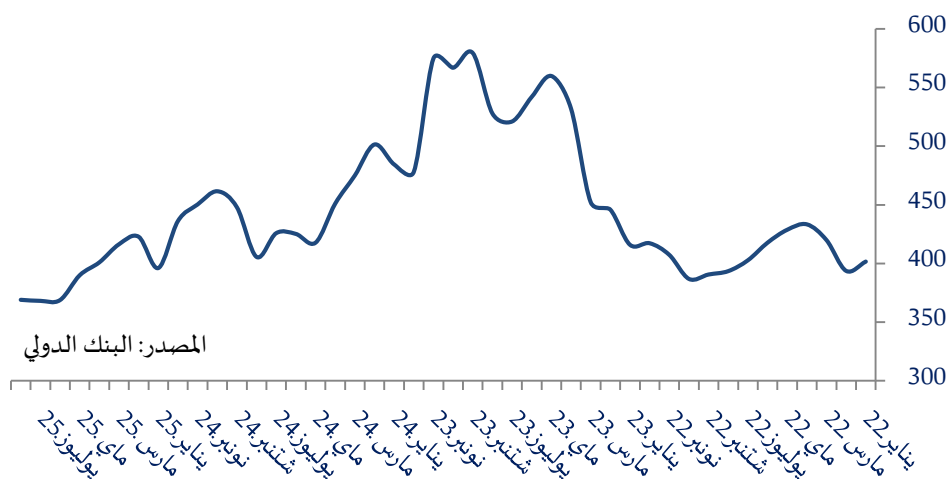


مبيان 4 : أسعار الحبوب الرئيسية (دولار/طن).

وقد بلغ متوسط أسعار القمح اللين الأمريكي 220 دولاراً للطن خلال الفترة الممتدة بين يناير وشتنبر 2025، أي بانخفاض قدره 4% على أساس سنوي، وذلك بفعل وفرة الإمدادات وضعف الطلب العالمي. وفي شهر غشت، تراجعت الأسعار إلى 200 دولاراً للطن، وهو أدنى مستوى لها منذ سنة، أي بانخفاض 18% مقارنة بذروتها في فبراير 2025، قبل أن ترتفع إلى 207 دولار للطن خلال شهر شتنبر. ووفقاً لتوقعات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، سيبليج الإنتاج العالمي من القمح خلال موسم 2025/2026 نحو 810 مليون طن (+1,3%)، مدعومة بزيادة المحاصيل في الاتحاد الأوروبي والهند وروسيا، مما سيعوض الانخفاضات المسجلة في إنتاج كازاخستان والولايات المتحدة الأمريكية أوكرانيا.

أما أسعار الذرة، فقد بلغت في المتوسط 204 دولاراً للطن خلال الفترة من يناير إلى غشت 2025، أي بزيادة 8% على أساس سنوي، بعد تراجع حاد سنة 2024. وفي شهر غشت، انخفضت الأسعار إلى 185 دولاراً للطن (-16% مقارنة بفبراير)، نتيجة وفرة المحاصيل في الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، يُتوقع أن يبلغ الإنتاج العالمي من الذرة مستوى قياسياً قدره 1.298 مليون طن خلال موسم 2025/2026 (+6,5%)، مدعوماً بمحاصيل استثنائية في الولايات المتحدة (+13% لتصل إلى 427 مليون طن)، وكذلك في أوكرانيا والأرجنتين والبرازيل.

وبالنسبة للسكر الخام، فقد بلغ متوسط أسعاره 387 دولاراً للطن خلال الفترة بين يناير وشتنبر 2025، أي بانخفاض قدره 14% على أساس سنوي. وفي شهر شتنبر، سجلت الأسعار 354 دولاراً للطن، وهو أدنى مستوى لها منذ مارس 2021، نتيجة توقعات وفرة العرض العالمي. ووفقاً للمنظمة الدولية للسكر (ISO)، يُنتظر أن يرتفع الإنتاج العالمي خلال موسم 2025/2026 بنسبة 3,1% ليصل إلى 180,6 مليون طن، مدعوماً بارتفاع إنتاج الهند (+25%) إلى 35 مليون طن بفضل موسم أمطار استثنائي والبرازيل (+2,3% إلى 44,7 مليون طن)، مقابل انخفاض متوقع في الاتحاد الأوروبي (-9%).



مبيان 5: أسعار السكر الخام (دولار/طن)

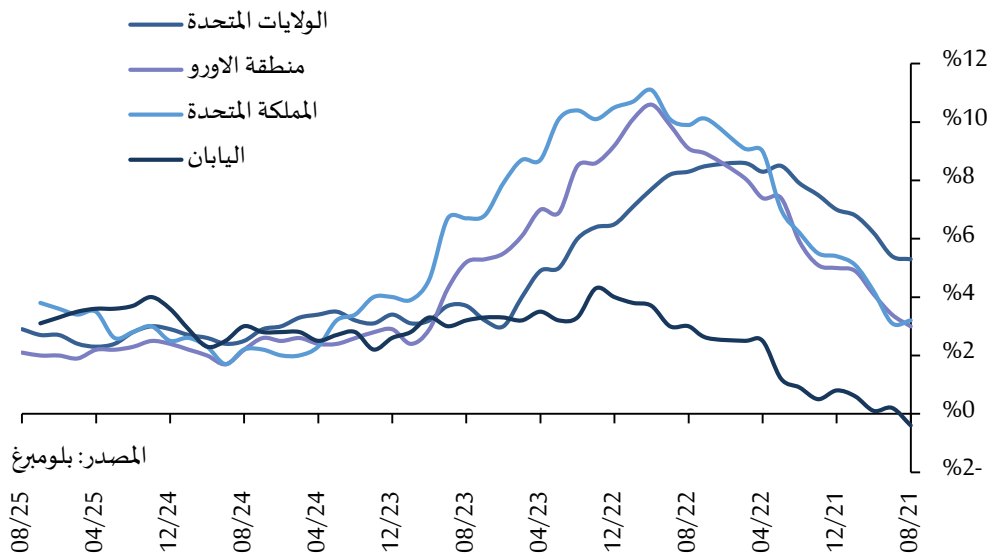
أما على صعيد التوقعات، فمن المرجح أن تبقى الأسعار الغذائية معتدلة نسبياً في أفق 2026، بفضل وفرة العرض. غير أن المخاطر ما تزال قائمة، بما في ذلك الظروف المناخية القاسية، والتوترات الجيوسياسية في مناطق التصدير، فضلاً عن تطورات أسعار الطاقة، التي قد تؤثر على مسار أسعار السكر والحبوب.

3.1. تيسير السياسات النقدية في سياق تراجع التضخم

عرفت سنة 2025 استمرار تراجع التضخم، مدعوماً بانخفاض أسعار الطاقة والغذاء، وبعودة سلاسل التوريد إلى مستوياتها الطبيعية، إضافةً إلى الأثر المتأخر للتشديد النقدي السابق. ففي مجموعة العشرين، يُتوقع أن يتراجع التضخم من 6,2% سنة 2024 إلى 3,6% سنة 2025، ثم إلى 3,2% سنة 2026. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فتتوقع 4,2% في 2025 و3,2% في 2026.

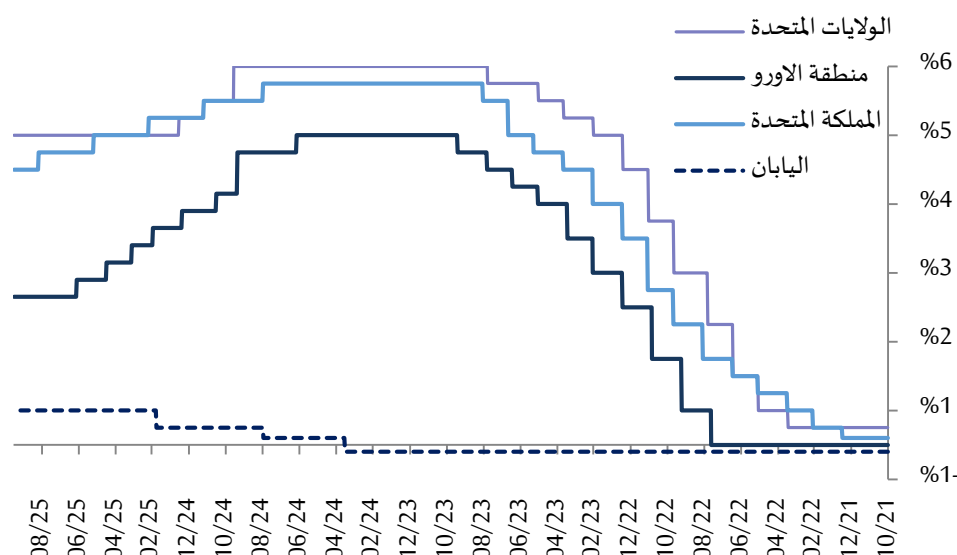
ورغم هذا الانخفاض، يبقى التضخم الأساسي أكثر استمراراً، خصوصاً في قطاع الخدمات، نتيجة الطلب القوي واستمرار الضغوط في سوق العمل. ويظهر التراجع بشكل أوضح في الاقتصادات المتقدمة، في حين ما تزال عدة اقتصادات ناشئة تعاني من تقلبات أسعار الغذاء والطاقة، وضعف عملاتها المحلية.

ورغم هذا الاتجاه العام، ما تزال الفوارق الإقليمية قائمة؛ إذ يتراجع التضخم بسرعة أكبر في الاقتصادات المتقدمة حيث أسهم انخفاض أسعار الطاقة وثبات التوقعات التضخمية في تسريع وتيرة الانخفاض، بينما يبقى التضخم مرتفعاً نسبياً في العديد من الاقتصادات الناشئة، المتضررة من تقلبات أسعار السلع الأساسية، وضعف العملات المحلية، وتشدد الأوضاع المالية.



مبيان 6 : معدل التضخم (تغير مؤشر أسعار المستهلكين)

أمام هذا المسار المتسم بتراجع معدلات التضخم، شرعت العديد من البنوك المركزية في دورة تدريجية من التيسير النقدي، باستثناء اليابان التي رفعت أسعار الفائدة. وفي الاقتصادات الناشئة، خفّضت بعض الدول (المكسيك، إندونيسيا، جنوب إفريقيا) معدلات الفائدة، في حين لجأت دول أخرى (البرازيل، تركيا، روسيا) إلى مزيد من التشديد لمواجهة التضخم المستمر.



المصدر : بلومبرج

مبيان 7: أسعار الفائدة الرئيسية

وفي أفق 2026، يُتوقع أن يتيح تراجع الضغوط في أسواق الشغل مجالاً لمزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى، غير أن وتيرة هذا التخفيف وحجمه سيختلفان من بلد لآخر، تبعاً للظروف المالية، وتطور أسعار السلع الأساسية، واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

4.1 ديون عمومية مرتفعة في الاقتصادات الرئيسية

وفقاً للتقرير الأخير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان «عالم الديون 2025»، تواصل المديونية العمومية العالمية ارتفاعها السريع تحت تأثير الأزمات المتتالية وضعف أداء الاقتصاد العالمي وعدم تجانسه. ففي سنة 2024، بلغت الديون العمومية (بما يشمل الديون الداخلية والخارجية) حوالي 102 ألف مليار دولار أمريكي، أي زيادة قدرها 5 آلاف مليار دولار مقارنة بسنة 2023.

وتتسم خريطة الدين العمومي وديناميته بتباينات إقليمية كبيرة. إذ تسجل القيمة الإسمية للديون العمومية في الدول النامية نمواً يوازي ضعف وتيرة نموها في الدول المتقدمة. ومع ذلك، ما تزال هذه الأخيرة تستحوذ على 69% من إجمالي الدين العالمي، في مقدمتها الولايات المتحدة التي بلغ دينها 35.250 مليار دولار، أي أكثر من 120% من ناتجها الداخلي الإجمالي، إضافة إلى عدة بلدان في منطقة اليورو حيث تبقى نسب المديونية مرتفعة (اليونان، إيطاليا، فرنسا). وعلى النقيض، تعرف بعض الدول الأوروبية مثل بلغاريا وإستونيا ولوكسمبورغ مستويات منخفضة من المديونية.

أما فيما يخص الدول الصاعدة (باستثناء الصين)، فقد بلغت ديونها العمومية قرابة 12 ألف مليار دولار سنة 2024، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف مستواها في 2007. وبالنسبة للدول النامية، فقد وصلت ديونها العمومية إلى مستوى قياسي يناهز 31 ألف مليار دولار سنة 2024، وهو ما يعادل ضعف مستواها في 2010.

وتخصّص الدول النامية حصة كبيرة من مواردها المالية لسداد فوائد هذه الديون. فقد أنفقت 61 دولة نامية أكثر من 10% من إيراداتها العمومية على خدمة الدين خلال سنة 2024، بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(الأونكتاد). أما رصيد الديون العمومية الذي تتحمله هذه الدول، فقد بلغ 72% من ناتجها الداخلي الإجمالي. ومن حيث تركيبة الدائنين، يسيطر المستثمرون الخواص على نحو 60% من إجمالي الدين، بينما تعود 28% إلى مؤسسات متعددة الأطراف، في حين تمثل الديون الثنائية 14%.

وبسبب هذا الوضع، تظل هذه الاقتصادات شديدة العرضة لتقلبات الأسواق المالية الدولية، ويجعل مهمة إعادة هيكلة الديون شديدة التعقيد في حال اندلاع أزمة مالية. كما أن هذه الهشاشة تتفاقم بفعل عوامل إضافية مثل تراجع قيمة العملات مقابل الدولار، وارتفاع أسعار الفائدة، وغلاء تكلفة الاقتراض، وهو ما يكرّس حلقة خطيرة من المديونية وضعف الاستثمار.

5.1. صمود أسواق الشغل في البلدان المتقدمة، مع بروز مؤشرات نحو الاعتدال

رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي، تُظهر أسواق العمل في البلدان المتقدمة قدراً ملحوظاً من الصمود. فقد بلغ متوسط معدل التشغيل في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مستوى قياسياً عند 72,1% في الربع الأول من سنة 2025، مع معدل مشاركة بلغ 76,6%، فيما استقر معدل البطالة في 4,9% خلال شهر يوليوز 2025 (بعد أن ظل عند مستوى 5,0% أو أقل منذ أبريل 2022).⁶

مع ذلك، يشهد نمو فرص الشغل تباطؤاً تدريجياً، كما بدأت الضغوط في أسواق الشغل بالتراجع تدريجياً، في إشارة إلى العودة نحو مستويات ما قبل الجائحة. ويساهم تراجع التضخم وارتفاع الأجور بالأسعار الجارية في تعزيز القدرة الشرائية في عدة دول، وإن بقيت المكاسب متفاوتة بين البلدان والقطاعات ومستويات التأهيل.

الإطار 1: صمود في منطقة اليورو مقابل تباطؤ في الولايات المتحدة الأمريكية

يشهد سوق الشغل الأمريكي تباطؤاً واضحاً. فقد بلغ معدل البطالة 4,3% في غشت 2025⁷، ولم يتجاوز عدد الوظائف الجديدة 22 ألفاً خلال هذا الشهر، وهو رقم أدنى بكثير من التوقعات. وتؤكد مراجعة البيانات (-911 ألف وظيفة ما بين أبريل 2024 ومارس 2025) هذا التباطؤ، الذي يُعزى إلى التوترات التجارية وتشديد السياسة النقدية والسياسة التقيدية في مجال الهجرة. وفي المقابل، ظل سوق الشغل في منطقة اليورو متماسكاً رغم وجود تباينات بين الدول. فقد ظل معدل البطالة عند مستوى منخفض تاريخياً (6,2% في يوليوز 2025)، مدعوماً بانتعاش اقتصادي واستقرار في الطلب الداخلي. ومع ذلك، تبرز بعض الفوارق، حيث انخفاض البطالة في إسبانيا (-1,1 نقطة خلال سنة) وإيطاليا (-0,4 نقطة)، مقابل ارتفاع طفيف في فرنسا (+0,2 نقطة) وألمانيا (+0,3 نقطة). كما لا تزال ندرة اليد العاملة المؤهلة تحدياً بنيوياً، خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا والصحة.

وتتناقض هذه الدينامية الإيجابية عموماً في الاقتصادات المتقدمة مع الوضع المقلق في العديد من البلدان النامية. إذ استقر معدل البطالة العالمي عند 5% خلال 2024-2025⁸، لكنه يخفي تفاوتات إقليمية واجتماعية كبيرة. ويُقدّر أن نحو ملياري عامل ينشطون في وظائف غير مهيكلة، ما يحّد من استفادتهم من الحماية الاجتماعية ومن مداخيل ثابتة. أما في البلدان منخفضة الدخل، فتظل فجوات التوظيف حادة، خاصة بالنسبة للنساء (23% مقابل 15% للرجال).

⁶ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

⁷ المصدر: بلومبيرغ

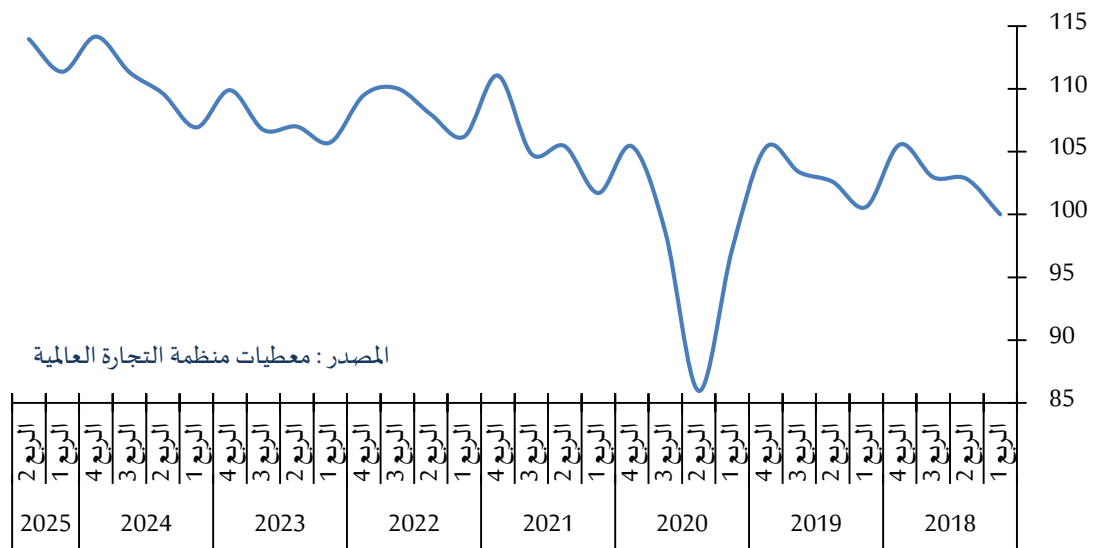
⁸ المصدر: البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية (ILO)

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُتوقع أن يبلغ معدل البطالة 10,3% سنة 2025، متجاوزاً مستواه السابق للجائحة. غير أن هذا المتوسط الإقليمي يخفي أوضاعاً وطنية وجيلية مهمة، حيث يقارب معدل بطالة الشباب 25%. وتعكس هذه الأرقام تحديات بنيوية عميقة تتمثل في الاعتماد على المحروقات، وضعف دينامية القطاع الخاص، وعدم ملائمة نظم التكوين، فضلاً عن القيود المالية التي تحد من الاستثمارات الإنتاجية.

أما في إفريقيا جنوب الصحراء، فرغم أن النمو يُرتقب أن يبلغ نحو 4% سنة 2025، فإن سوق الشغل ما يزال يطغى عليه الطابع غير المهيكل (حوالي 86,6% من الوظائف) مع معدلات بطالة للشباب تفوق 20% في المتوسط، وتصل إلى أكثر من 30% في بعض البلدان. كما تزيد محدودية التنوع الاقتصادي، وعدم ملائمة التكوينات، وضعف المشاركة النسائية من حدة هذه الاختلالات.

6.1 تراجع التجارة العالمية خلال سنة 2025، في ظل التوترات المتزايدة للتعريفات الجمركية

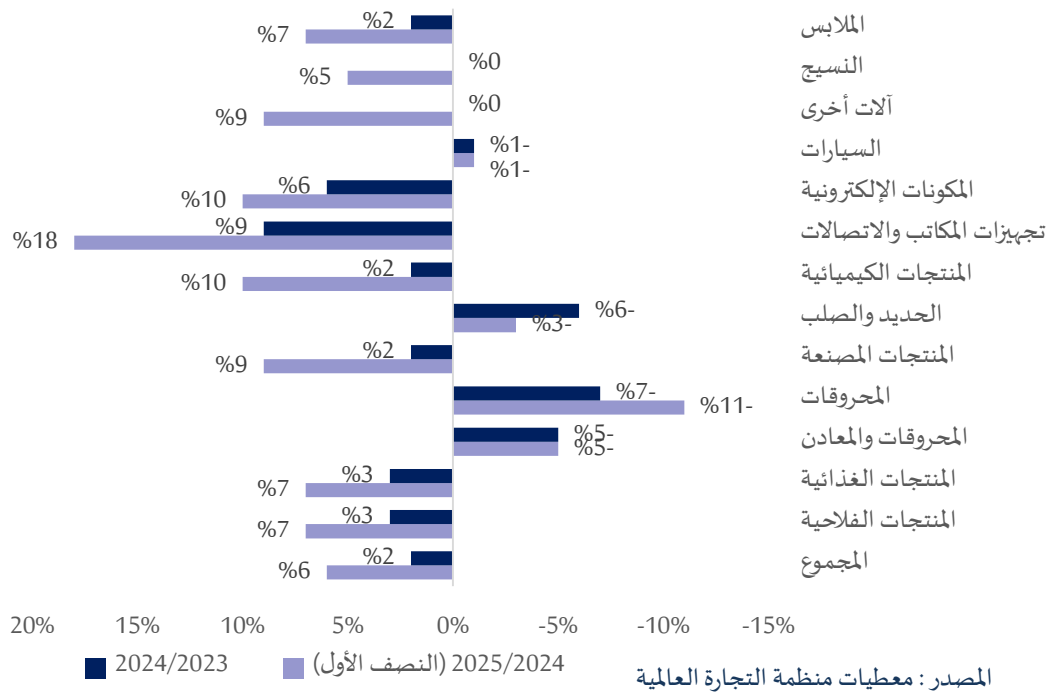
شهدت التجارة العالمية للسلع انتعاشاً خلال سنة 2024، بعد انكماش بنسبة 0,9% سنة 2023، مسجلة نمواً في الحجم بنسبة 2,8%، وفقاً لمنظمة التجارة العالمية. ويعكس هذا الانتعاش، رغم مستواه المعتدل، عودة النشاط التجاري مدعوماً بتراجع تدريجي للضغوط التضخمية وتحولاً تدريجياً نحو استقرار سلاسل التوريد. وقد حدث هذا التحسن رغم استمرار بعض الاضطرابات على مستوى طرق بحرية رئيسية، والتي ما زالت تحول دون التعافي الكامل للتجارة العالمية.



مبيان 8: حجم التجارة العالمية للسلع (الأساس 100 في الربع الأول من 2018)

وعلى مستوى القيمة، ارتفعت التجارة العالمية للسلع بنسبة 2,2% سنة 2024 لتبلغ 24,6 تريليون دولار، وذلك بعد تراجع قدره 4,7% سنة 2023. ويعكس هذا النمو الأقل من نمو الحجم انخفاضاً في متوسط الأسعار، لا سيما أسعار الطاقة التي تراجعت بنسبة 5% والمنتجات المصنعة بنسبة 1,6%. في المقابل، واصلت تجارة الخدمات نموها، مسجلة

زيادة بنسبة 9,1% مقارنة بسنة 2023 لتصل إلى 8,4 تريليون دولار، مدعومة بالطلب القوي على خدمات السفر والخدمات الرقمية.



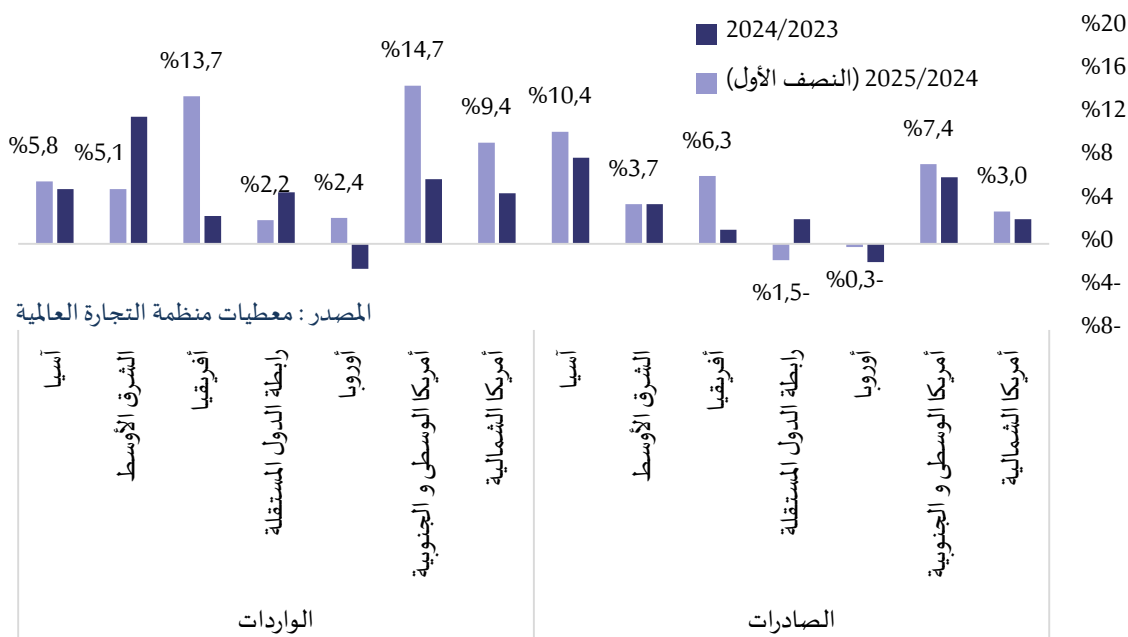
مبيان 9 : نمو قيمة تجارة السلع حسب فئة المنتج (بالنسبة المئوية)

وسجلت التجارة العالمية للسلع، خلال النصف الأول من سنة 2025، نموًا بنسبة 4,9% من حيث الحجم و6% من حيث القيمة، وهو معدل أعلى من المتوقع. ويُعزى هذا التطور إلى عدة عوامل، أبرزها تسريع عمليات الاستيراد في أمريكا الشمالية قبل تطبيق رسوم جمركية أعلى، وتحسن الأوضاع الماكرو-اقتصادية (انخفاض التضخم، وسياسات الدعم المالي وصمود اقتصادات الأسواق الناشئة)، بالإضافة إلى الطلب المرتفع على السلع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي⁹.

أما على المستوى الإقليمي للتجارة العالمية خلال سنة 2024، فقد تميز الأداء بتباين واضح، حيث سجلت منطقة آسيا أعلى نمو للصادرات العالمية بنسبة 10,4%، في حين كانت أمريكا الشمالية المحرك الرئيسي لنمو الواردات بنسبة 9,4%. أما أوروبا، فقد سجلت مساهمة محدودة، حيث تراجعت صادراتها بشكل طفيف بنسبة 0,3%، ولم تتجاوز وارداتها زيادة قدرها 2,4%.

في المقابل، ساهمت كل من أمريكا الجنوبية وإفريقيا بشكل إيجابي، إذ ارتفعت صادراتهما بنسبة 7,4% و6,3% على التوالي، إلى جانب نمو قوي في الواردات بنسبة 14,7% بالنسبة لأمريكا الجنوبية و13,7% بالنسبة لإفريقيا.

⁹ شهدت تجارة المنتجات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ارتفاعًا بنسبة 20% خلال النصف الأول من سنة 2025 لتصل إلى 1,92 تريليون دولار



مبيان 10 : نمو حجم تجارة السلع حسب المناطق (بالنسبة المئوية)

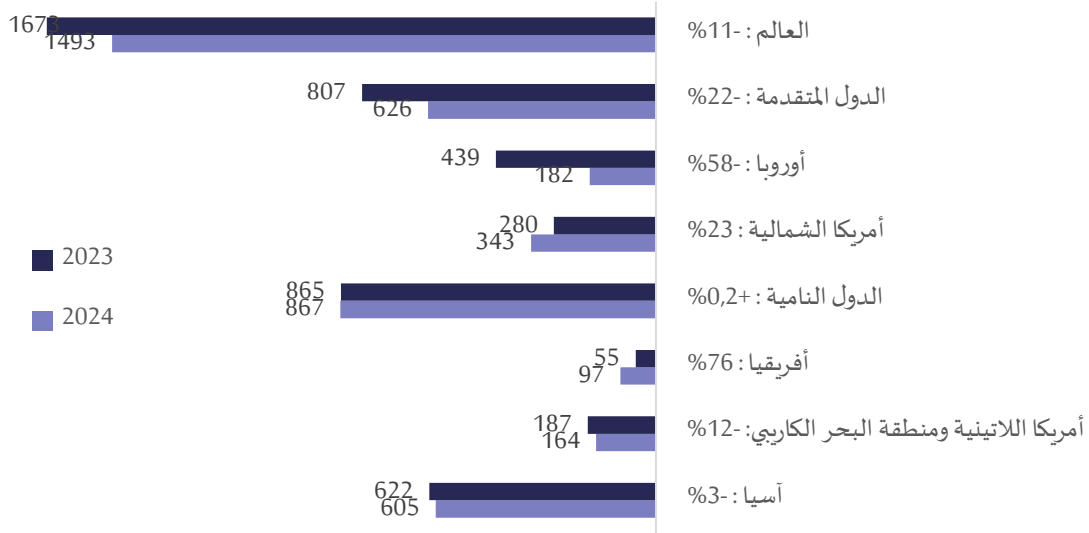
ويُرتقب أن تنمو التجارة العالمية للسلع بنسبة 2,4% برسم سنة 2025، بحسب آخر توقعات منظمة التجارة العالمية¹⁰، وهو ما يمثل مراجعة ملحوظة نحو الارتفاع مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 0,9% والصادرة في غشت. وتعكس هذه التقديرات الأقل مقارنة بالأداء المسجل خلال النصف الأول من السنة، آفاقاً أقل تفاؤلاً لما تبقى من السنة، ارتباطاً بارتفاع الرسوم الجمركية، واستمرار حالة عدم اليقين التجاري، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

7.1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية: منحنى تراجعي وتزايد حالة عدم اليقين

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 11% سنة 2024، وفقاً لآخر تقرير حول الاستثمار الأجنبي في العالم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مواصلةً بذلك منحائها التنازلي للسنة الثانية على التوالي¹¹. ويعزى هذا التراجع إلى تزايد حالة عدم اليقين، في ظل تصاعد التوترات التجارية والانقسامات الجيوسياسية.

¹⁰ آفاق وإحصاءات التجارة العالمية - أكتوبر 2025

¹¹ وهي تدفقات استثمارات أجنبية مباشرة منتجة، في حين سجل إجمالي التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (بما في ذلك التدفقات العابرة)، وفقاً لنفس تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ارتفاعاً ظاهرياً بنسبة 4% سنة 2024، ليصل إلى 1509 مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى قلب التدفقات المالية العابرة عبر بعض الاقتصادات الأوروبية التي تُعد غالباً مراكز وسيطة لتحويل الاستثمارات.



المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

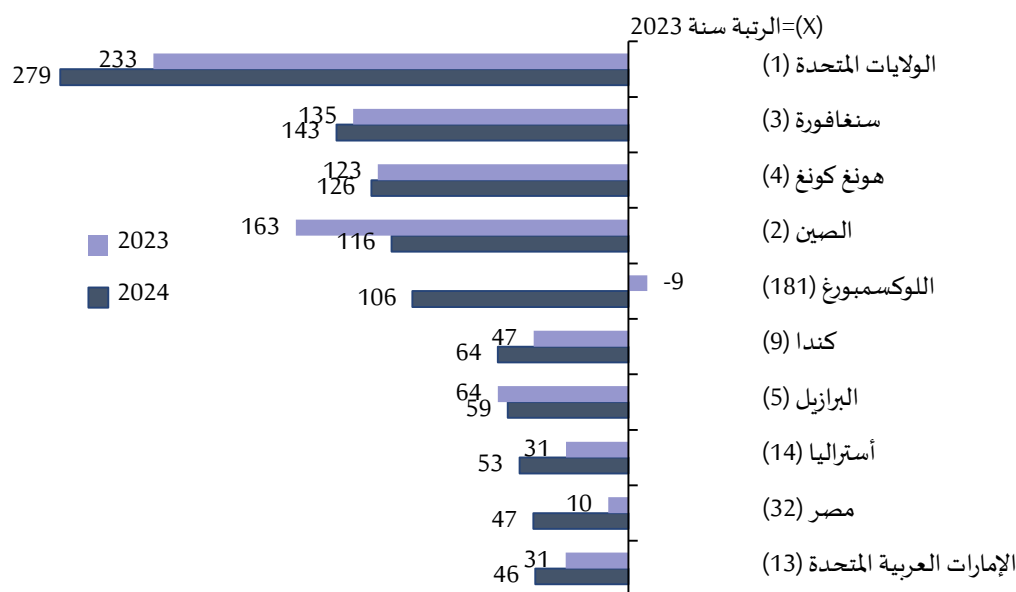
مبيان 11: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2024 على المستوى العالمي وحسب المناطق (بمليار دولار)

ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى تقلص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 22%، من بينها انخفاض حاد بلغ 58% في أوروبا. في المقابل، سجلت أمريكا الشمالية ارتفاعا بنسبة 23%، بفضل الولايات المتحدة الأمريكية. أما في الاقتصادات النامية، فقد اتخذت الديناميات الإقليمية مسارات متباينة.

وسجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا ارتفاعاً مهماً بنسبة 75%، مدعوماً بشكل رئيسي بالاتفاقية الدولية لتمويل مشاريع التنمية الحضرية في رأس الحكمة بمصر. ودون احتساب هذا المشروع الاستثنائي، ارتفعت التدفقات بنسبة 12%، لتصل إلى حوالي 62 مليار دولار، أي 4% من التدفقات العالمية.

وظلت آسيا النامية الوجهة العالمية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من انخفاض طفيف بنسبة 3%. وسجلت دول جنوب شرق آسيا نمواً بنسبة 10% لتصل إلى 225 مليار دولار، وهو ثاني أعلى مستوى تاريخي.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12%، رغم زيادة عدد المشاريع الجديدة المعلن عنها في أسواق رئيسية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك.



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بمليارات الدولارات

المصدر : معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

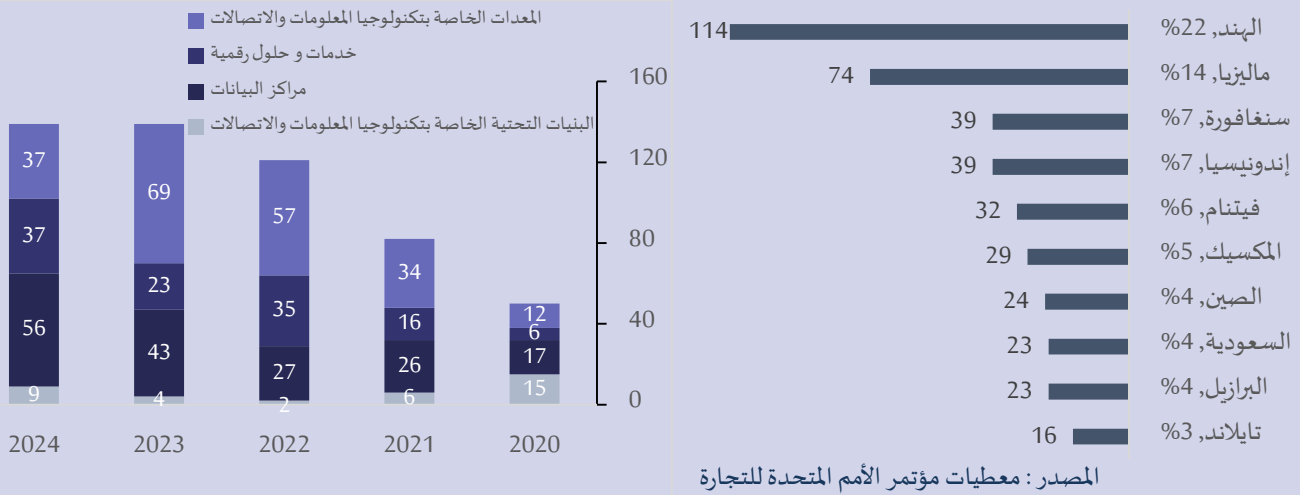
مبيان 12 : الدول العشر الأوائل المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم (بمليار دولار)

وحسب الدول، تظل الولايات المتحدة الأمريكية (279 مليار دولار) أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2024. وتليها ثلاثة دول ناشئة، وهي سنغافورة (143 مليار دولار) وهونغ كونغ (126 مليار دولار) والصين (116 مليار دولار). وقد استحوذت آسيا النامية على 40% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً، و70% من التدفقات الموجهة للاقتصادات النامية.

ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تبدو آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي غير مشجعة خلال سنة 2025. فبينما كانت بداية السنة توجي ببؤادر انتعاش طفيف، سرعان ما تبددت هذه التوقعات بسبب تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي. وأدى تصاعد حرب تجارية جديدة، مقترناً بتراجع مناخ ثقة المستثمرين، إلى مراجعة نحو الانخفاض للعوامل الرئيسية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر (نمو الناتج الداخلي الخام العالمي، وتكوين رأس المال والتجارة واستقرار أسعار الصرف). وإلى جانب ذلك، فاقمت تقلبات الأسواق المالية من حدة هذا المنحى. وهكذا شهد نشاط الاستثمار انخفاضاً حاداً منذ الأشهر الأولى من سنة 2025، ليسجل بذلك فترة أداء ضعيف سواء على مستوى حجم المعاملات أو إعلانات المشاريع الجديدة. وحسب التقديرات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بلغت التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة 408 مليار دولار خلال الربع الأول من سنة 2025، أي بانخفاض قدره 15% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

الإطار 2: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الرقمي بالدول النامية

يُعد الاقتصاد الرقمي القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي. ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي 2020 و2024، جذبت الدول النامية أكثر من 530 مليار دولار في مشاريع رقمية جديدة كلياً، استحوذت عشر دول فقط على ما يقرب من 80% منها. وتتصدر الهند قائمة الدول النامية المستفيدة من هذه الاستثمارات في الخدمات الرقمية. بينما تظل الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي للاستثمار في المشاريع الجديدة للاقتصاد الرقمي بالدول النامية، بحصة بلغت 36% من إجمالي الاستثمارات خلال هذه الفترة.



مبيان 14: تطوير قيمة مشاريع Greenfields المعلنة حسب قطاع الاقتصاد الرقمي في الاقتصادات النامية (بمليارات الدولارات)

مبيان 13: أبرز الاقتصادات النامية حسب الإعلانات عن المشاريع في الاقتصاد الرقمي، بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية، 2024-2020

موازاة مع ذلك، تشهد الاستثمارات بين بلدان الجنوب تطوراً ملحوظاً. فقد برزت الاقتصادات الآسيوية، ولا سيما الصين وتايوان وسنغافورة، كمصادر رئيسية للاستثمار، حيث تمثل وحدها 27% من إجمالي المشاريع الجديدة، مباشرة بعد الولايات المتحدة (36%). في المقابل، لم تستطع إفريقيا جنوب الصحراء جذب سوى حوالي 5% من 14 مليار دولار التي تحتاجها سنوياً لسد عجزها في مجال الربط الرقمي.

ولا تزال الاحتياجات من البنيات التحتية الرقمية غير متوفرة في العديد من الدول النامية. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً حاسماً في تقليص الفجوة الرقمية، شريطة تظافر بعض العوامل الرئيسية، حيث تُعتبر البنيات التحتية والقدرات والموارد الرقمية بالإضافة إلى ظروف السوق والإطار التنظيمي عوامل أساسية تؤثر على جذب وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الصدد، يدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى وضع برنامج عمل متعدد الأطراف، يدمج أدوات السياسة العمومية، وتعزيز التعاون الدولي، والاستثمار المستمر في المهارات والبنيات التحتية الرقمية، فضلاً عن وضع قواعد متعددة الأطراف تراعي الأولويات المحددة للدول النامية.

الفصل الثاني: تحديات ورهانات مطروحة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، يتسم المحيط الدولي بتزايد عدم اليقين، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، إلى جانب تحولات بنيوية عميقة. وتطرح هذه التطورات، التي غالباً ما تكون مترابطة، تحديات غير

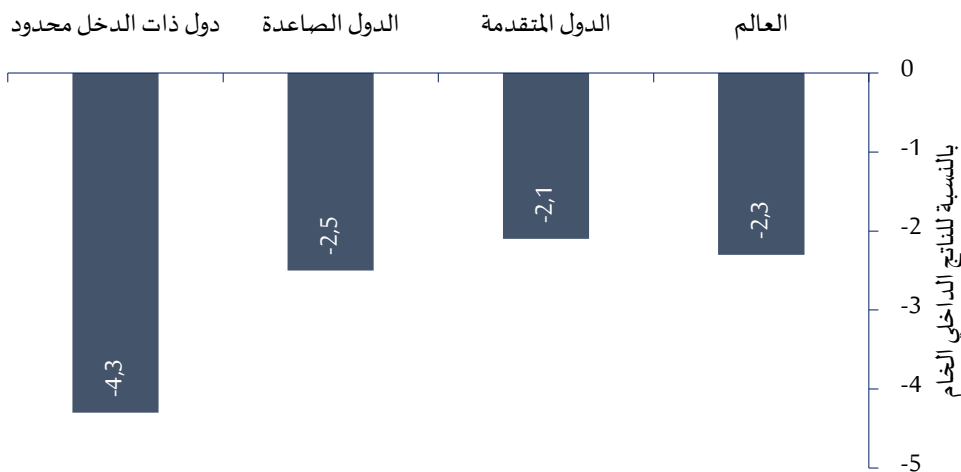
مسبقة للاقتصادات المتقدمة والدول النامية على حد سواء، مما يستدعي تعزيز اليقظة الاستراتيجية. والمغرب ليس بمنأى عن هذه التحولات، مما يستوجب تعزيز قدرته على الاستباقية والتكيف، وتحويل هذه التحديات إلى فرص تنموية واعدة.

1.2. التحولات الجيو-اقتصادية وعدم اليقين العالمي

خلال سنة 2025، شهد المحيط الدولي زيادة في حالة عدم اليقين نتيجة التوترات الجيوسياسية، والقرارات المتعلقة بالرسوم الجمركية، وكذلك تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بشكل متزامن. وقد كان لهذه الصدمات المتعددة تأثير على آفاق تطور التجارة العالمية، مما يجعل حالة عدم اليقين أكبر تحدٍ على المستوى الماكرو اقتصادي.

لقد أثرت السياسات التجارية الأمريكية بشكل كبير على التوازنات العالمية، مما أسفر عن فرض رسوم جمركية وقيود متبادلة. ومن أبرز المخاوف المتعلقة بذلك هو احتمال فرض زيادات جديدة في الرسوم الجمركية الثنائية. وقد تشمل الزيادات التي تم اتخاذها مؤخراً في الولايات المتحدة والصين نطاقاً أوسع من المنتجات. فضلاً عن زيادة التكاليف وارتفاع أسعار السلع النهائية، فإن هذه التطورات قد تفاقم حالة عدم اليقين بخصوص أداء السياسات العمومية، مما ينعكس على الاستثمار وثقة الأسر.

وتظل الآثار الماكرو-اقتصادية لهذا التفكك كبيرة، حسب محاكاة أنجزتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2025)¹²، والتي تؤكد على أن تطبيق الحواجز التجارية على جميع القطاعات سيجبر الدول على الاقتصار على العلاقات التجارية داخل التكتلات الجيوسياسية المختلفة، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام العالمي بنسبة 2,3%. وستتأثر الدول منخفضة الدخل بشكل خاص، نظراً لاعتمادها الكبير على السلع الأساسية وتأثرها بتباطؤ الاقتصاد الصيني.



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

مبيان 15: انخفاض الناتج الداخلي الخام نتيجة التفكك الجيو-اقتصادي

في هذا السياق، يتزايد اللجوء إلى التكيف عبر تنويع الشركاء، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد اللوجستية والتكامل الإقليمي. ويمكن أن تكون الفرص المرتبطة بالنقل إلى المناطق القريبة/الصديقة مهمة للاقتصادات التي تتمتع بموقع تنافسي جيد. غير أنها قد تتضاءل تحت تأثير الصدمات الناتجة عن السياسات الحمائية والضغوط التضخمية.

أما بالنسبة للمغرب، فإن الأثر المباشر للحرب التجارية يظل محدودًا نظرًا لمحدودية صادراته نحو السوق الأمريكية وغياب تأثير الزيادة في الرسوم الجمركية على الأسمدة. غير أن الأثر غير المباشر عبر أوروبا يظل قائمًا. في المقابل، قد تشكل إعادة توجيه بعض تدفقات التجارة فرصًا يمكن للمغرب الاستفادة منها.

2.2. تفاقم تفكك سلاسل القيمة العالمية

تكشف التطورات الأخيرة للاقتصاد العالمي عن اتجاه متزايد نحو تفكك سلاسل القيم العالمية. فبينما ساهم الترابط الدولي لعقود في خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، إلا أنه أظهر هشاشته أمام الصدمات الكبرى. فقد دفعت الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، والصراعات في أوكرانيا والشرق الأوسط، وتزايد التوترات الجيوسياسية والتجارية، العديد من الدول والشركات إلى إعادة تشكيل شبكات الإنتاج والتبادل لديها. كما تدفع التحولات البيئية والرقمية إلى تقريب بعض مراحل الإنتاج، وتنويع مصادر التوريد للمواد الخام الحيوية، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات تروم تعزيز التبادل التجاري الإقليمي.

في هذا السياق، تبنت عدة دول سياسات صناعية وحمائية جديدة. وهنا يمكن الإشارة إلى قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة 13، والاستراتيجية الأوروبية للسيادة الطاقية، بالإضافة إلى المبادرات الحمائية الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة. ولم يعد الهدف مقتصرًا على تقليص تكاليف الإنتاج، بل شمل أيضًا حماية الاقتصادات من المخاطر الجيوسياسية والمناخية والاستراتيجية.

ويترب عن هذا التفكك آثار اقتصادية ملحوظة. فعلى المدى القصير، يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتباطؤ الإنتاجية وتراجع مكاسب الكفاءة الناتجة عن التخصص الدولي، بينما قد يحد على المدى البعيد من النمو العالمي عبر تقليص الابتكار وتقييد تدفقات الاستثمار. غير أن ذلك قد يفتح فرصًا أمام بعض الاقتصادات الصاعدة للاندماج في شبكات إقليمية بديلة.

ويعكس تصاعد تفكك سلاسل القيمة تحولًا هيكليًا عميقًا في الاقتصاد العالمي، حيث يترجم تجادبا متزايدا بين السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وبين الحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود. وهو ما يفرض على صانعي القرار في القطاعين

¹³ يتعلق الأمر بقانون فدرالي أمريكي يهدف إلى خفض العجز المالي وتقليل تكلفة الأدوية وتعزيز الإنتاج الوطني للطاقة مع تشجيع استخدام الطاقات النظيفة.

العام والخاص إعادة النظر بشكل جذري في السياسات التجارية والصناعية والاستثمارية، بهدف إيجاد توازن جديد بين التنافسية، والأمن الاقتصادي، والاستدامة.

3.2. التغير المناخي والأمن الغذائي: هشاشة متزايدة رغم توفر عرض كاف

يشكل تفاقم المخاطر المناخية تهديدا مستمرا للأمن الغذائي العالمي، رغم وفرة الإنتاج الزراعي. فحسب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، تُعدّ الفترة من 2020 إلى 2024 الأكثر حرارة على الإطلاق، حيث شهدت هذه الفترة موجات حر شديدة، وجفافاً مطوّلاً، وفيضانات أكثر تكراراً. وقد تسببت هذه الظواهر في اضطراب كبير للمحاصيل الزراعية في بعض المناطق، مما زاد من تقلبات أسعار المواد الغذائية. ووفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، لا يزال حوالي 735 مليون شخص يعانون من الجوع في سنة 2024، بزيادة قدرها أكثر من 120 مليون شخص مقارنة بسنة 2019، مما يعكس تدهوراً مستمراً في أوضاع الأمن الغذائي.

ورغم أن الإنتاج العالمي من الحبوب بلغ سنة 2024 مستوى مرتفعاً (نحو 2,8 مليار طن)، فقد أثرت الاضطرابات المناخية على عدة مناطق استراتيجية للإنتاج. وقد همت أساساً جفافاً في شرق إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفيضانات في جنوب آسيا، وحرائق غابات في أمريكا الشمالية. وغدّت هذه الاضطرابات، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية في البحر الأسود والبحر الأحمر، حالة من عدم اليقين في أسواق المنتجات الفلاحية. وفي ظل هذه التطورات، سجلت أسعار المواد الغذائية العالمية تغيرات متباينة، حيث تم تسجيل انخفاض في أسعار الحبوب والسكر بفضل وفرة الإنتاج وتراجع الطلب، مقابل ارتفاع أسعار الزيوت النباتية ومنتجات الألبان نتيجة ارتفاع تكاليف المواد الأولية وزيادة الطلب.

وتميزت التطورات خلال سنة 2025 باستمرار التباين بين الدول من حيث الإنتاج. فقد استفادت كل من الهند والبرازيل من محاصيل قياسية، بينما شهدت إفريقيا جنوب الصحراء تفاقم العجز الغذائي بفعل الصدمات المناخية المتكررة والاعتماد المتزايد على الواردات. أما في البلدان العربية، فقد أدى الجفاف إلى ضعف الإنتاج من المواد الغذائية، مما زاد من الاعتماد على الأسواق العالمية. وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن هذه الاختلالات تزيد من حدة التفاوتات الاجتماعية وتؤثر خصوصاً على العاملين في القطاع الفلاحي غير النظاميين، الذين ما زال عددهم يناهز ملياري شخص على الصعيد العالمي.

وفي أفق 2026، تظل التوقعات مطبوعة بعدم اليقين. فحسب البنك الدولي، يُرتقب أن تظل أسعار المواد الغذائية العالمية مستقرة نسبياً، لكنها ستظل عرضة لتقلبات قوية نتيجة مخاطر مناخية قصوى (جفاف طويل الأمد، ظواهر "إل نينيو/لا نينيا") والتوترات الجيوسياسية المستمرة. كما سيظل انعدام الأمن الغذائي أكثر حدة في الدول منخفضة الدخل، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط، حيث تمثل نفقات الغذاء حصة كبيرة من دخل الأسر. في المقابل، توفر التحولات البيئية والابتكار الزراعي فرصاً واعدة، عبر تطوير الزراعة الدقيقة، واعتماد أنظمة ري ذكية، واستخدام بذور مقاومة، إلى جانب توظيف التكنولوجيا الرقمية للتوقع المبكر وإدارة الصدمات المناخية.

وعلى الرغم من وفرة الموارد الغذائية على الصعيد العالمي، يبقى الأمن الغذائي مهددًا بفعل التغيرات المناخية وانعكاساتها غير المتكافئة، والتي تزيد من هشاشة الفئات السكانية الأكثر تعرضًا للمخاطر. وتأسيسا على ذلك، تدعو المنظمات الدولية (الفاو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية) إلى تعزيز الاستثمارات في نظم غذائية مستدامة ومتينة، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، وتعبئة تمويلات خاصة أكثر لدعم الدول الأكثر هشاشة.

4.2. التحديات المرتبطة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي

تشهد الرقمنة والذكاء الاصطناعي تحولات عميقة تطل البنات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على المستوى العالمي. وتمثل هذه التقنيات رافعات قوية للنمو والابتكار وتحسين الإنتاجية. غير أن انتشارها السريع يطرح تحديات معقدة تتطلب استجابات استراتيجية متكاملة ومنسقة، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي.

فمن منظور سوق الشغل، يُحدث الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي تغييرات جذرية في بنية سوق الشغل، حيث تسير بعض المهن الروتينية أو التي تتطلب مهارات ضعيفة في اتجاه الإندثار، في الوقت الذي تبرز فيه وظائف جديدة في مجالات مثل علوم المعطيات، والأمن السيبراني، وإدارة الأنظمة الرقمية. وتفرض هذه التحولات مراجعة عاجلة للأنظمة التعليمية وتعزيز برامج إعادة التأهيل المهني.

وعلى الصعيد التنظيمي، غالباً ما تتجاوز وتيرة التطور التكنولوجي قدرة القوانين التنظيمية القائمة، خاصة في الدول النامية. وتبرز هنا إشكاليات أساسية، منها ضمان حماية البيانات الشخصية بشكل صارم، والتصدي لاختلالات الخوارزميات والتمييزات التي تنتج عنها، مع تحديد المسؤوليات في القرارات المتخذة آلياً، إضافة إلى ضبط الاستخدامات العسكرية والأمنية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

كما يمثل التفاوت الرقمي أحد أبرز التحديات، إذ يحد الولوج غير المتكافئ إلى البنات التحتية وإلى الكفاءات من الاستفادة الكاملة من ثمار الرقمنة. ولاتزال البلدان النامية والمناطق القروية تعاني من التهميش في كثير من الأحيان، مما يساهم في تعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. في المقابل، يواصل الفاعلون الذين يمتلكون تكنولوجيا وقدرات بشرية متقدمة تعزيز تفوقهم التنافسي.

وفي هذا الإطار، تبرز مسألة السيادة الرقمية كرهان استراتيجي محوري. إذ يتركز التحكم في التقنيات الدقيقة—مثل الحوسبة السحابية، وأنصاف الموصلات، والخوارزميات—بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، مما يزيد من تبعية باقي الدول ويعمق موازين القوى الجيو-اقتصادية.

إلى جانب ذلك، تتزايد المخاطر السيبرانية مع توسع الرقمنة، حيث تستهدف الهجمات الإلكترونية بشكل متصاعد البنات التحتية الحيوية في قطاعات الصحة والطاقة والنقل، إضافة إلى التهديدات المركبة التي تمزج بين التضليل الرقمي والجريمة الإلكترونية ومن ثم، تبرز حماية المعطيات وتعزيز متانة البنات التحتية كرهانات جوهرية.

وأخيراً، يطرح الاقتصاد الرقمي مسألة الاستدامة على المستوى البيئي. فعلى الرغم من الطابع اللامادي للتقنيات الرقمية، فإنها تظل من بين القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة. إذ يساهم الانتشار المتزايد لمراكز المعطيات، والنماذج الضخمة للذكاء الاصطناعي، والاستخدام المتنامي للأجهزة الإلكترونية، في رفع مستوى الكربون بشكل ملحوظ.

الجزء الثاني : دينامية متواصلة للاقتصاد الوطني في سياق عالمي مضطرب

تمكن الاقتصاد المغربي من الحفاظ على دينامية إيجابية خلال السنوات الأخيرة على الرغم من التوترات الجيوسياسية والتجارية التي طبعت السياق الدولي، إلى جانب التحولات الجيو-اقتصادية العميقة الجارية. ويعكس هذا الصمود أمام الأزمات قدرة المملكة على التكيف والحفاظ على وتيرة نمو مستدامة، مدعومة بالتنوع التدريجي لمحركات النمو والدينامية القوية للقطاعات الإنتاجية.

وقد عزز الاقتصاد الوطني انتعاشه سنة 2024، مدعوما بنمو الأنشطة غير الفلاحية. ويتوقع أن تستمر هذه الدينامية خلال سنة 2025، مما يؤكد انخراط المغرب في مسار جديد للنمو.

وتعكس التطورات الأخيرة للظرفية الاقتصادية تعزيز رافعات التنمية. ويتمثل ذلك على وجه الخصوص، في تصاعد قوة القطاعات الصناعية، وازدهار السياحة، بالإضافة إلى الدينامية الجهوية التي تعزز التقارب الأفضل بين المجالات الترابية، وهوما يعكس انبثاق نموذج اقتصادي أكثر اندماجا وتوازنا.

واعتبارا لكل هذه التطورات، يبرز الجزء الثاني من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2026 الديناميات الأخيرة التي طبعت الاقتصاد الوطني، وكذا التطورات الحالية على المستويين القطاعي والمجالي، والتي يتوجب تعزيزها من أجل نموذج نمو قوي ومندمج وقادر على الصمود.

الفصل الأول : انخراط الاقتصاد الوطني في مسار نمو جديد

1.1. انتعاش اقتصادي بفضل تسارع الأنشطة غير الفلاحية

في ظل سياق عالمي تطبعه شدة التقلبات (توترات جيوسياسية وضغوط تضخمية وتغيرات مناخية)، تظل الاقتصادات مطالبة بتقوية قدراتها على الصمود، والمغرب ليس بمنأى عن هذه التقلبات، إلا أنه واصل سنة 2024 إثبات قدرته على الصمود في وجه الصدمات الداخلية والخارجية المتوالية، كما بينت ذلك الحسابات الوطنية التي أظهرت نمو الاقتصاد الوطني بنسبة 3,8% سنة 2024، بزيادة قدرها 0,1 نقطة مقارنة بسنة 2023.

ويمكن وصف هذا النمو "بالجيد"، حيث أنه يركز على المحركات الهيكلية ذات الأثر المضاعف المرتفع: من جهة العرض، بفضل حيوية القطاع الثانوي، ومن جهة الطلب، بفضل الدينامية القوية للاستثمار والصادرات.

◀ صمود القطاعات الإنتاجية رغم الضغوط الداخلية والخارجية

شهدت سنة 2024 جفافا طويلا أمد أثر بحدة على إنتاج الحبوب وتوفر مياه السقي، حيث استقر معدل ملء السدود في مستوى متدني تاريخيا (حوالي 30%).

وأدى هذا الوضع إلى تراجع كبير في إنتاج الحبوب، حيث لم يتجاوز محصولها 31,2 مليون قنطار، بانخفاض قدره 43% مقارنة بالموسم الفلاحي السابق. غير أن العديد من القطاعات الفلاحية أبانت عن صمودها، لا سيما الخضروات، وإنتاج الزيتون، وتربية المواشي التي حافظت على توازنها بفضل الدعم العمومي. ويرجع هذا الصمود إلى مختلف

الإجراءات المهيكلية التي تم تنزيلها في إطار مخطط المغرب الأخضر والتي تم تطويرها في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر"¹⁴ الجديدة. وبفضل هذه الإجراءات، تعزز استقرار القطاع الفلاحي كما يبين ذلك انخفاض معامل تغير نمو القطاع بنسبة 48% بين الفترتين 2007-1990 و2008-2024.

وإذا كانت القيمة المضافة الفلاحية (-4,8%) قد أثرت سلبا على النمو الإجمالي، فإن تحسن دينامية الأنشطة غير الفلاحية (+4,5%) مكن من تعويض هذا الأثر السلبي. فرغم تعرض هذه الأنشطة لضغوط داخلية وخارجية إلا أنها تمكنت من الحفاظ على ديناميتها بالاعتماد على قطاعات هيكلية كالصناعة والسياحة والطاقة والبناء والأشغال العمومية والاتصالات.

النسبة في الناتج الداخلي الخام (%)	معدل النمو (%)	المساهمة في النمو بعدد النقط	
10,6	-4,5	-0,5	القطاع الأولي
10,0	-4,8	-0,5	الفلاحة، الغابة ومصالح أخرى
0,5	2,6	0,0	الصيد، تربية الأسماك
25,6	4,2	1,1	القطاع الثانوي
2,1	13,0	0,2	الاستخراج المعدني
15,3	3,3	0,5	الصناعة التحويلية
2,6	2,6	0,1	توزيع الكهرباء والغاز-توزيع الماء،
5,6	5,0	0,3	البناء
52,7	4,6	2,5	القطاع الثالث
10,6	4,1	0,4	تجارة الجملة والتفصيل ...
2,8	7,4	0,2	النقل والتخزين
4,2	9,6	0,4	الإيواء والمطاعم
2,3	3,0	0,1	الإعلام والاتصال
9,1	4,1	0,4	الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي الإجباري
23,7	4,0	1,0	خدمات أخرى
100,0	3,8	3,8	الناتج الداخلي الخام

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

جدول 1 : مساهمة الأنشطة القطاعية في النمو الاقتصادي

يواصل القطاع الصناعي تمركزه كأحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني، حيث شكل 15,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024، معززا بذلك موقعه كأول مساهم، مقابل 14,8% سنة 2019. وسجل القطاع الصناعي تطورا منتظما في قيمته المضافة (3,3% سنة 2024 و3,1% سنة 2023، مقابل 2,5% سنة 2022)، وذلك رغم التوترات الدولية التي عرفتها سلاسل التوريد وضعف الطلب الأوروبي، الشريك الرئيسي للمغرب.

وفي هذا الإطار، يؤكد قطاع السيارات موقعه كأهم محرك للتحويل الصناعي ببلادنا. فقد بلغ إنتاج السيارات 559.645 وحدة سنة 2024، مما يضع المغرب في المرتبة الثانية على المستوى القاري في إنتاج السيارات، مقتربا بذلك من جنوب إفريقيا (599.755)، وفي المرتبة 23 على المستوى العالمي. ويشارف المغرب، الذي يتوفر على قدرة إنتاجية تبلغ حاليا

¹⁴ انظر التفاصيل في المذكرة التقديمية لميزانية سنة 2026.

700.000 سيارة، على تجاوز عتبة المليون سيارة بفضل مشاريع توسعة مهمة تخص إطلاق نماذج سيارات جديدة، بما فيها الهجينة والكهربائية التي سيتم تركيبها لأول مرة في المعامل المغربية.

إلى جانب هذه التطورات، يحظى المغرب بمنظومات صناعية في قطاع السيارات، بالإضافة إلى موارد طبيعية مثل الفوسفات والكوبالت، مما يؤهله لاحتلال مركز استراتيجي مستقبلا لصناعة البطاريات الكهربائية¹⁵ وأن يصبح المصدر الأول للبطاريات الكهربائية في إفريقيا بحلول سنة 2030، مستهدفاً الأسواق الأوروبية والأمريكية.

وفي ظل هذه الدينامية، بلغت صادرات قطاع السيارات مبيعات قياسية وصلت إلى 157,6 مليار درهم، بزيادة 6,3% مقارنة مع سنة 2023، أي ضعف القيمة المسجلة سنة 2019 (حوالي 80,2 مليار درهم). وتعزز هذه النتيجة مكانة القطاع باعتباره المساهم الرئيسي في الصادرات الوطنية للسنة العاشرة على التوالي، بحصة بلغت 34%.

من جهتها واصلت صناعة الطيران توسعها، حيث بلغ إجمالي الصادرات 26,4 مليار درهم سنة 2024، بزيادة سنوية بلغت 15%، مما يؤكد القوة المتنامية لهذا القطاع ذي القيمة المضافة العالية. وشكلت سنتي 2024 و2025 نقطة تحول كبيرة في صناعة الطيران المغربية، مع إطلاق العديد من المشاريع الضخمة، وتدشين مجمعات صناعية ذات قدرة عالية وتسارع كبير في دمج التقنيات الحديثة. وفي هذا الإطار، سيُسهم إطلاق صاحب الجلالة الملك حفظه الله، يوم 13 أكتوبر 2025، لأشغال إنجاز المركب الصناعي لمحركات الطائرات التابع لمجموعة "سافران"، في تعزيز مكانة المغرب كقطب استراتيجي عالمي في صناعة الطيران.

ويدخل قطاع النسيج، الذي طالما اكتفى بالمناولة للعلامات التجارية الأوروبية، حقبة جديدة تتسم بالرغبة في الاندماج العمودي، والرفع من الجودة ودعم العلامة التجارية "المغرب". فبصادرات تبلغ قيمتها 45,88 مليار درهم سنة 2024، يظل قطاع النسيج ركيزة للتشغيل الصناعي ورافعة أساسية لسياسة التصدير. وبحلول سنة 2030، يهدف القطاع إلى امتلاك حوالي ثلاثين علامة تجارية مغربية للتصدير، كما يتجه نحو الممارسات المستدامة واعتماد عمليات تتوافق مع المعايير البيئية الأوروبية.

وتنعكس هذه الدينامية الصناعية أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جذب هذا القطاع حوالي 16,5 مليار درهم، وهو أعلى مستوى له منذ خمسة عشر سنة، وهو ما يمثل 37% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، بزيادة 15,4% عن سنة 2023. وكان هذا الأداء مدعوماً إلى حد كبير بصناعة السيارات، التي استقطبت وحدها 7,23 مليار درهم، أي 36% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي.

وانعكس تأثير هذا الانتعاش الصناعي على سوق الشغل. إذ وفر قطاع الصناعة 46.000 منصب شغل سنة 2024، مقارنة بـ 7.000 منصب شغل سنة 2023، وهي حصرياً مناصب شغل مدفوعة الأجر. وهكذا انتقلت حصة مناصب الشغل الصناعي في إجمالي المناصب المستحدثة، من 5,5% سنة 2019 إلى 17% سنة 2023 لتصل إلى 21% خلال سنة 2024.

فضلا عن ذلك، لوحظ تأثير أداء الأنشطة غير الفلاحية في قطاع البناء والأشغال العمومية. وارتفعت مبيعات الإسمنت، المؤشر الرئيسي لنشاط البناء، بنسبة 9,4% عند نهاية سنة 2024، بعد أن شهدت شبه ركود السنة السابقة

¹⁵ عزز المغرب موقعه في قطاع البطاريات بمشروعين كبيرين: مصنع الكاثود (3 مليارات درهم و2.500 فرصة عمل) ومصنع عملاق لإنتاج البطاريات الكهربائية الخفيفة في القنيطرة (14 مليار درهم و17.000 فرصة عمل). ويغطي هذا الأخير، وهو الأول من نوعه في إفريقيا، سلسلة القيمة بأكملها: الاستخراج والمعالجة والإنتاج وإعادة التدوير.

(+0,2%). وسجلت القيمة المضافة لهذا القطاع ارتفاعاً مهماً (5%)، بعد أن كانت 0,3% سنة 2023)، مدعومة بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، استعداداً لتنظيم كأس الأمم الإفريقية 2025 وكأس العالم 2030، وبرامج البنية التحتية الاجتماعية (بناء المدارس والمستشفيات وبرامج السكن الاجتماعي).

وفيما يتعلق بالقطاع الثالث، رسخت السياحة مرة أخرى مكانتها كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني، محققة أداءً لم يسبق تحقيقه من قبل. وقد عزز المغرب مكانته كوجهة سياحية رائدة في إفريقيا، ببلوغه 17,4 مليون زائر سنة 2024، وهو مستوى يتجاوز أهداف خارطة الطريق المحددة لسنة 2026 وذلك بستين على الموعد. كما واصلت القيمة المضافة لأنشطة الإقامة والمطاعم ديناميتهما الملموسة (9,6% سنة 2024 بعد 23,5% سنة 2023 و68% سنة 2022)، مما ساهم بشكل كبير في استقرار الحساب الجاري لميزان الأداء. ويرجع هذا الأداء إلى الجهود المستمرة لتنويع العرض، وإضفاء الطابع المهني على الجهات الفاعلة المعنية، وزيادة السعة الجوية، وفتح المزيد من المسارات المباشرة منخفضة التكلفة والطويلة المدى.

إطار 3: إمكانات و آفاق السياحة في المغرب في ظل استضافة كأس العالم 2030

تفتح استضافة المغرب لكأس العالم 2030 آفاقاً جديدة لهذا القطاع على المدى المتوسط والطويل. فعلى الرغم من اختلاف التجارب والسياقات، إلا أن الأحداث الرياضية الكبرى لها تأثير أكبر على السياحة الوافدة في البلدان المضيفة، لا سيما البلدان الناشئة. وعلى سبيل المثال، تكشف المحاكاة التي أعدها مديرية الدراسات والتوقعات المالية عن سيناريو زيادة بنسبة 8,5% في عدد الوافدين ليصل إلى 26 مليون سائح سنة 2030، وهو ما يمكن أن يترجم إلى زيادة في الناتج الداخلي الإجمالي للسياحة بنسبة 4,3% في المتوسط خلال الفترة 2024-2030، ويرتبط ذلك بزيادة في عدد ليالي المبيت بنسبة +5,7% في المتوسط لتصل إلى 38 مليون ليلة مبيت في الفنادق المصنفة سنة 2030. وسيصاحب هذا التحسن في النشاط السياحي انتعاش لسوق الشغل. إذ يتوقع خلق أكثر من 22.500 فرصة شغل سنوياً خلال الفترة 2024-2030، حيث تتمركز أكبر حصة بقطاع الفنادق والمطاعم (63%) وقطاع نقل المسافرين (7,6%).

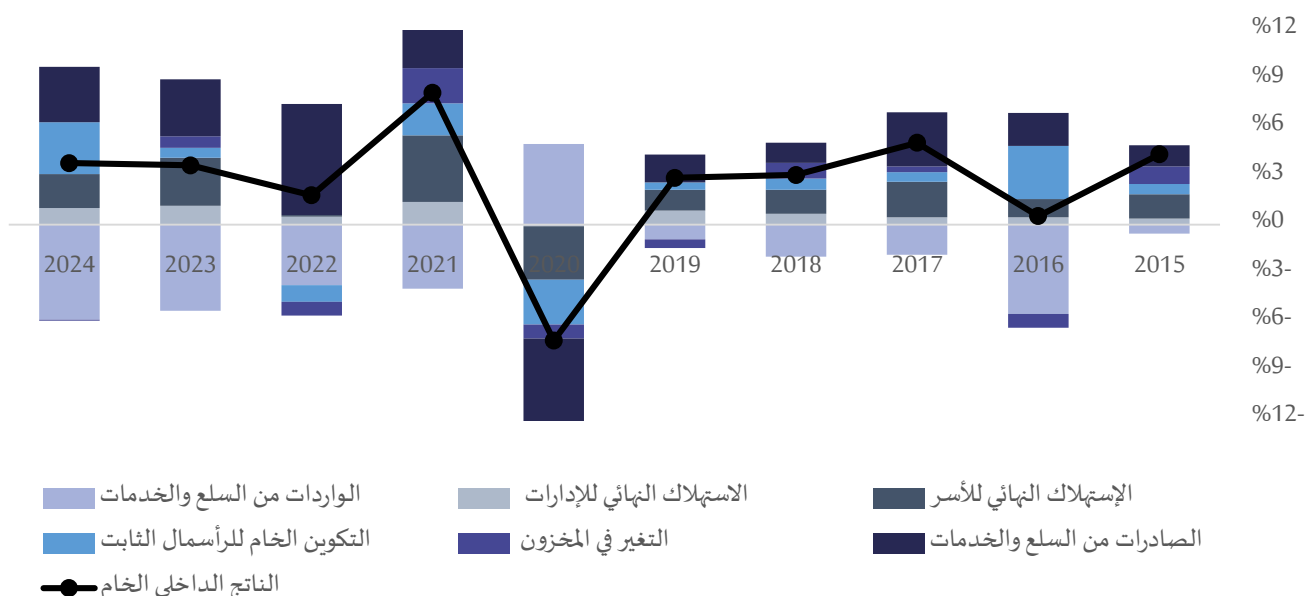
ويمثل تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى، مثل كأس العالم 2030، فرصة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي للبلد وتعزيز صورته الدولية وزيادة جاذبيته للسياح. ومن أجل إستدامة آثار هذه الأحداث، من الضروري التخطيط للترويج السياحي بشكل استراتيجي، وذلك بهدف تقوية آثارها الإيجابية والحفاظ على تأثيرها على المدى الطويل، سواء على السياحة الوافدة أو على الاقتصاد ككل.

وهكذا، يمثل هذا الحدث فرصة مثالية لتوسيع السوق المغربية خارج حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال الاستفادة من إمكانية الوصول المتزايدة إلى الوجهات السياحية طويلة المدى في الأسواق الناشئة الجديدة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويجب أن يكون هذا التوسع الجغرافي مصحوباً باستكشاف الإمكانيات التي توفرها الاتجاهات التكنولوجية والابتكارية الجديدة (الذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة وغيرها) والتنمية المستدامة.

◀ أداء جيد للطلب الداخلي

شكل الطلب الداخلي المحرك الرئيسي للنمو. فقد استمر الاستهلاك النهائي للأسر (بما في ذلك المؤسسات غير الربحية في خدمة الأسر) في منحاه الإيجابي سنة 2024، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 3,4% مقابل 4,8% سنة 2023. وقد بلغت مساهمته +2,1 نقطة بفضل الرفع من الأجور في القطاعين الخاص والعام، وإطلاق الدعم الاجتماعي المباشر، بالإضافة

إلى استمرار ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. أما الاستهلاك العمومي، فقد استمر بدوره في مسار تصاعدي، حيث سجل نموا بنسبة 6,1% سنة 2023 و 5,6% سنة 2024، بمساهمة بلغت +1,2 نقطة ونقطة واحدة (+1) على التوالي في نمو الاقتصاد الوطني.



المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 16: مساهمة عناصر الطلب في النمو الاقتصادي

كان الحدث البارز لهذه السنة هو استعادة الاستثمار لدوره كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي، حيث تجاوز مساهمة الاستهلاك النهائي للأسر. وبدعم من القطاع العمومي، سجل إجمالي تكوين الرأسمال الثابت تسارعا ملحوظا، حيث حقق نموا بلغت نسبته 12,8% سنة 2024، مقابل 2,3% فقط السنة الماضية، لترتفع مساهمته إلى 3,2 نقطة مئوية بعد 0,6 نقطة سنة 2023.

وأدى هذا النظام التراكمي، مصحوبا بقوة الطلب الداخلي، إلى ارتفاع الواردات من سلع التجهيز والاستهلاك، كما يشهد على ذلك تسارع وتيرة نمو الواردات من السلع والخدمات (11,6% سنة 2024 مقابل 9,5% سنة 2023). ورغم هذا الارتفاع القوي، فقد سجلت الصادرات بدورها أداء جيدا (8% و 7,9% على التوالي)، بفضل الأداء الجيد للمهن العالمية ومنتجات المكتب الشريف للفوسفات.

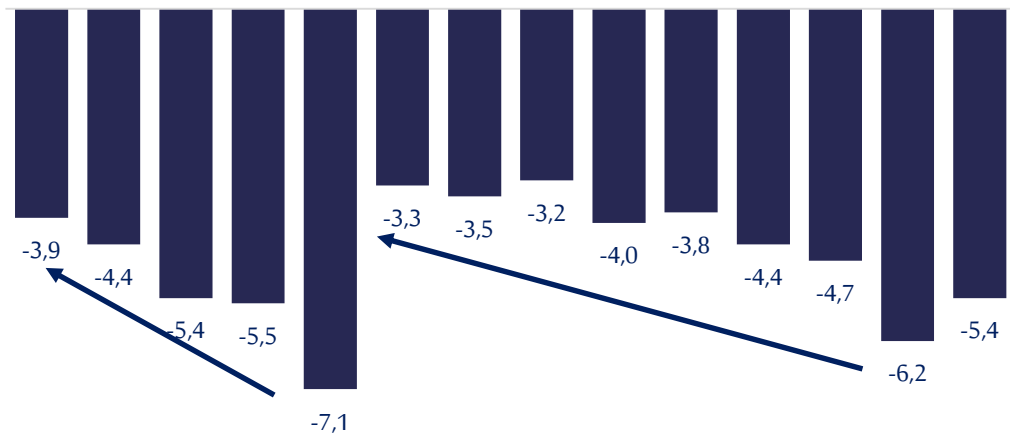
وأدى التفاوت في وتيرة المبادلات الخارجية عن مساهمة سلبية (-5,2 نقطة سنة 2024 مقابل -1,8 نقطة سنة 2023)، وهكذا سجل رصيد ميزان الأداءات استقرارا بفضل الأداء الجيد للمهن العالمية ولعائدات السفر وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. ونتيجة لهذه التطورات، استقر عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات عند 1,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024 مقابل 1% سنة 2023.

2.1. إعادة توازن مزيج السياسات الاقتصادية من أجل دعم النشاط والحفاظ على الاستقرار الماكرواقتصادي

تم تنزيل السياسات العمومية خلال سنة 2024 في سياق طبعه تراجع التضخم، ونمو عالمي معتدل، وتعاف تدريجي لاقتصاد منطقة الأورو، لكن هذا السياق ما زال يحمل بعض المخاطر بسبب التوترات الجيوسياسية والمخاطر المناخية. وقد مكن التحكم في المالية العمومية والتمويل النقدي الحذر من دعم النشاط الاقتصادي مع تعزيز استدامة التوازنات الماكرواقتصادية، كما يشهد على ذلك تراجع عجز الميزانية، وتخفيف عبء الدين العمومي والتحكم في التضخم.

على صعيد الميزانية، واصلت الحكومة جهودها لتحفيز النشاط الاقتصادي وتخفيف من الآثار السلبية للظرفية، مع مواصلة تنفيذ أورش الإصلاحات الاجتماعية والبنية التحتية. موازاة مع ذلك، تحملت الميزانية تكاليف إضافية مرتبطة بالرفع من الأجور ودعم القدرة الشرائية للأسر. وقد خفف من وطأة هذه الضغوط الأداء الاستثنائي للموارد الجبائية، التي فاقت التوقعات، وذلك بفضل إصلاح النظام الجبائي، وتعزيز التحصيل، وبدرجة أقل، عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين. وقد أدى ارتفاع الموارد العادية (+15,2% مقارنة بسنة 2023)، وذلك بوتيرة أسرع من النفقات العمومية¹⁶ (+5,7% مقارنة بسنة 2023)، إلى تقليص عجز الميزانية بشكل ملحوظ، ليستقر عند 3,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024 مقابل 4,4% سنة 2023. وفي الوقت نفسه، تراجع معدل دين الخزينة بنقطة واحدة مئوية ليصل إلى 67,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024.

2024 2023 2022 2021 2020 2019 2018 2017 2016 2015 2014 2013 2012 2011



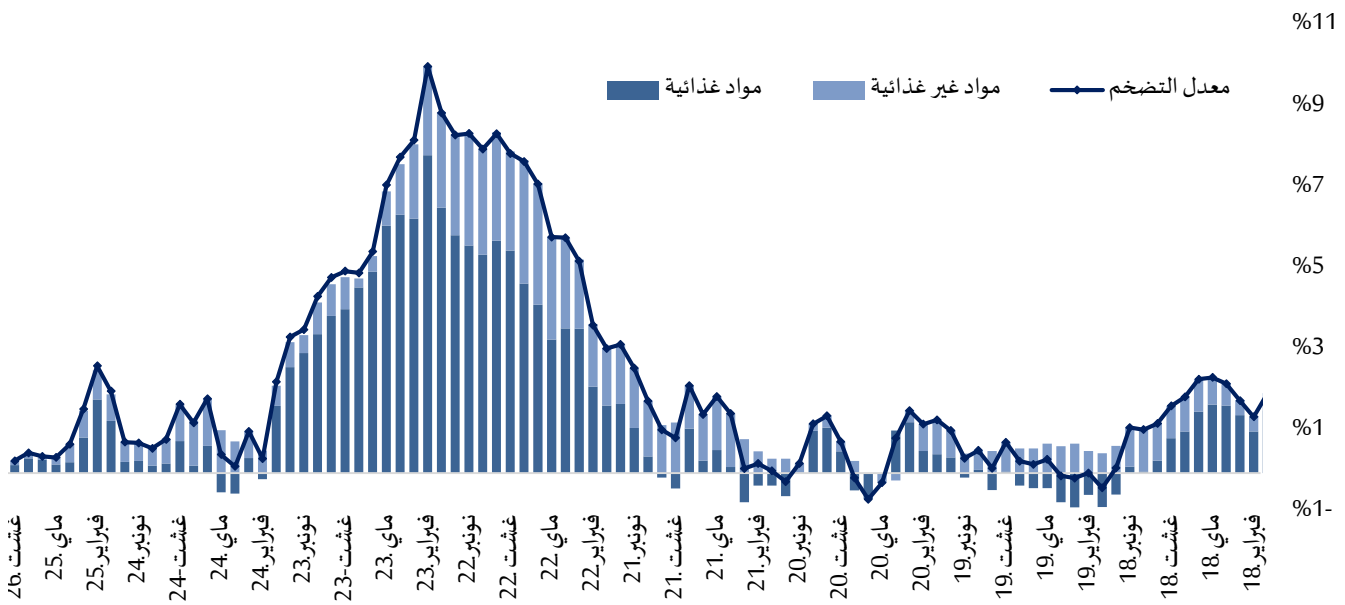
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 17: تطور عجز الميزانية (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام)

¹⁶ دون احتساب مرافق الدولة المسيرة بشكل مستقل والحسابات الخصوصية للخزينة.

على صعيد السياسة النقدية، شرع بنك المغرب خلال سنة 2024 في تغيير توجهه، إذ خفض سعر الفائدة الرئيسي مرتين (يونيو وديسمبر) بمجموع 50 نقطة أساس ليصل إلى 2,50%. وفي الوقت نفسه، واصل تلبية جميع طلبات السيولة من البنوك من خلال ضخ السيولة بشكل أسبوعي وبرامج إعادة التمويل على مدى أطول. وقد انعكس هذا التيسير على انخفاض أسعار الفائدة في مختلف الأسواق (سندات الخزينة، والقروض البنكية، والودائع لأجل). ورغم هذا التخفيف، فقد تباطأ نمو القروض الممنوحة للقطاع غير المالي ليلعب 2,6%، في إشارة إلى أن الانتقال لا يزال تدريجياً، في حين قفزت الودائع، مما ساهم في التباطؤ الشديد في تداول النقد.

ومكنت آثار تشديد السياسة النقدية التي انطلقت سنة 2022، مقترنة بالتدابير المتخذة من طرف الحكومة لدعم القدرة الشرائية للأسر، من انخفاض ملموس في معدل التضخم. وقد بلغ هذا المعدل، الذي يتم قياسه باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك، 0,9% سنة 2024 بعد 6,1% سنة 2023 و 6,6% سنة 2022.



المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتماداً على معطيات المندوبية السامية

مبيان 18: تطور معدل التضخم

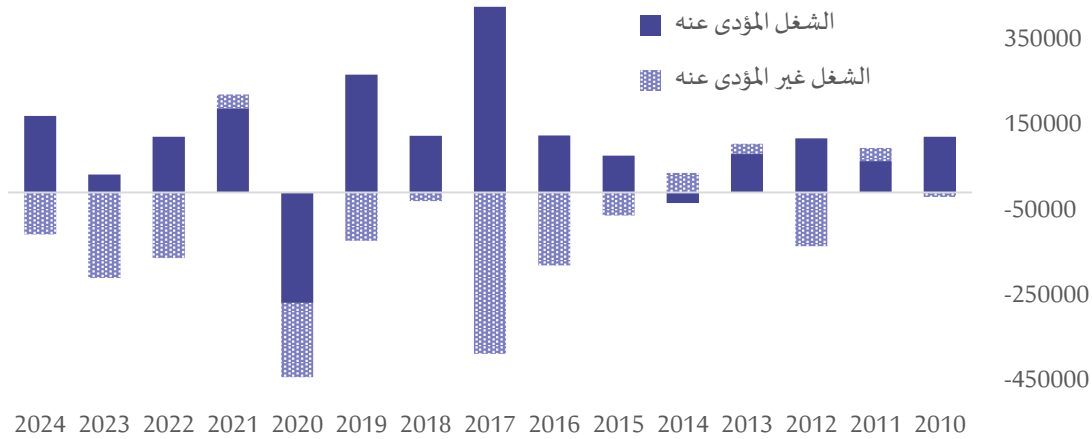
على الصعيد الخارجي، ظل سعر الصرف الإسي للدهرم طوال السنة ضمن هامش التغير، دون أي تدخل من البنك المركزي، مدعوماً باستقرار التوازنات الماكرو اقتصادية، وتراجع مستوى التضخم، وتعزيز احتياطات العملة الصعبة التي بلغت ما يعادل خمسة أشهر وثمانية أيام من واردات السلع والخدمات.

3.1. آثار إيجابية على التشغيل وجودة مناصب الشغل

بعد التدهور الحاد الذي شهده سوق الشغل بين سنتي 2019 و 2023، نتيجة الأزمة الصحية والظروف المناخية غير الملائمة وتباطؤ وتيرة الأنشطة غير الفلاحية، سجلت سنة 2024 بداية تعافٍ ملحوظ لسوق الشغل. حيث ساهم الانتعاش الاقتصادي الطفيف والتدابير الداعمة التي تم اتخاذها في التخفيف من حدة الضغوط على سوق الشغل على المستوى الوطني. وتبقى التوقعات لسنة 2025 مشجعة، إذ يُنتظر أن تساهم وتيرة النمو المرتقبة، إلى جانب

الاستثمارات العمومية والخاصة والإصلاحات الهيكلية الجارية، في تحسن تدريجي لوضعية سوق الشغل وخفض معدلات البطالة على المدى المتوسط.

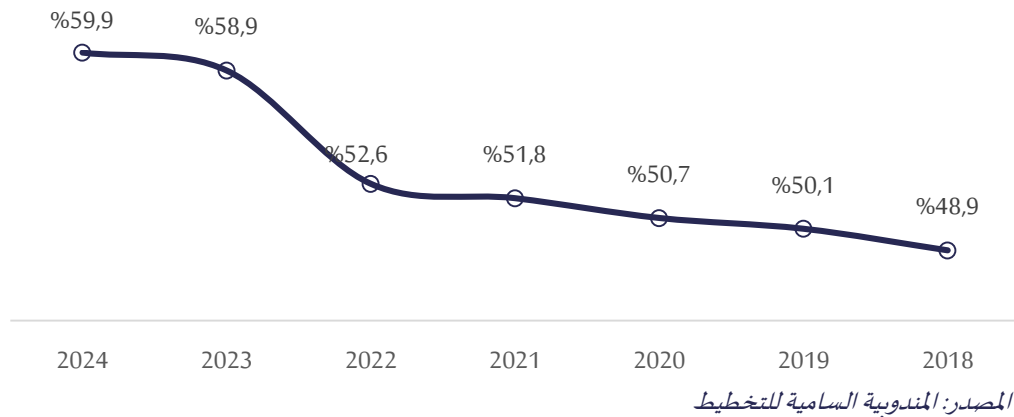
وخلال سنة 2024، وبعد فترات متتالية من فقدان مناصب الشغل، تمكن الاقتصاد الوطني من إحداث 82.000 منصب شغل، ليصل الحجم الإجمالي للتشغيل إلى 10,7 ملايين منصب، مقابل فقدان 157.000 منصب سنة 2023 و24.000 منصب سنة 2022. ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع حجم الشغل المؤدى عنه بـ 179.000 منصب، مقابل فقدان 97.000 منصب شغل غير مؤدى عنه.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات

مبيان 19: تطور صافي مناصب الشغل المؤدى عنه والشغل غير المؤدى عنه

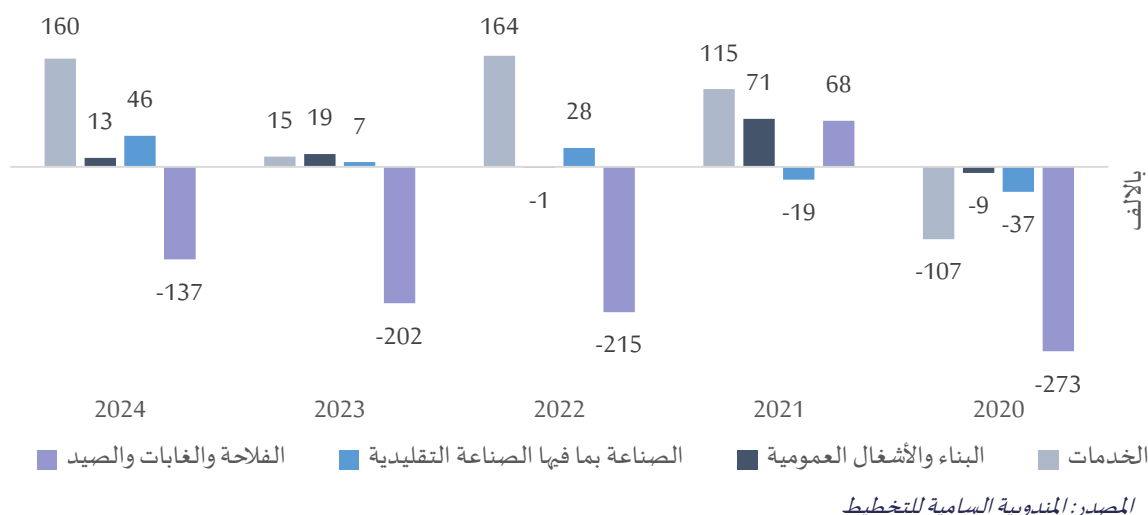
وإضافة إلى ذلك، ساهمت التدابير المتخذة لدعم قابلية التشغيل إلى تطور مستمر للعمل المأجور بين سنتي 2018 و2024، مما يبرز تحولا ملحوظا في سوق الشغل. وقد ارتفعت حصة الأجراء من بين السكان النشيطين من 48,9% سنة 2018 إلى 59,9% سنة 2024 ليبلغ بذلك رقما قياسيا تاريخيا يعكس تحسنا نوعيا في الشغل المؤدى عنه.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 20: تطور معدل الشغل المأجور (%)

وباستثناء القطاع الفلاحي الذي شهد فقدان عدد كبير من مناصب الشغل خلال السنوات الأخيرة التي تميزت بجفاف حاد، عرفت القطاعات الاقتصادية الأخرى تطورات متباينة ولكنها بشكل عام إيجابية.



مبيان 21: تطور صافي تدفقات التشغيل في القطاعات الرئيسية

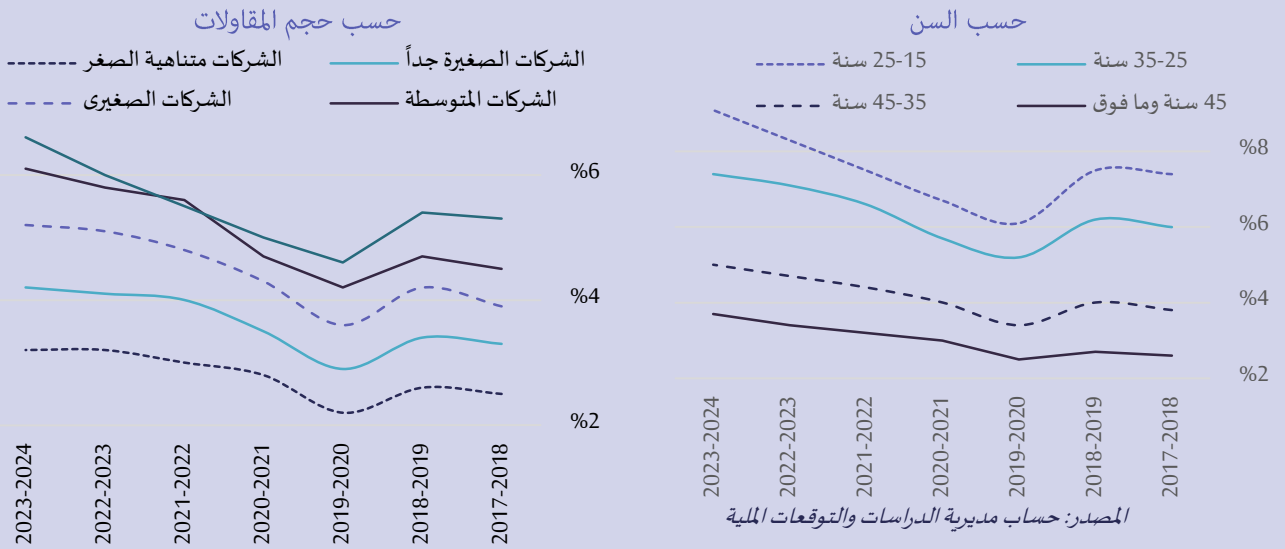
ويظهر من خلال تدفقات التشغيل أن قطاع الخدمات لا يزال هو المصدر الرئيسي لإحداث فرص التشغيل بالمغرب، حيث ساهم بنسبة 49,4% من العدد الإجمالي للساكنة النشطة المشتغلة.

خلال سنة 2024، أحدث قطاع الخدمات نحو 160.000 منصب شغل، متبوعا بقطاع الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية) بحوالي 46.000 منصب، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 13.000 منصب شغل. وفي المقابل، فقد قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري 137.000 منصب شغل.

إضافة إلى ذلك، عرف معدل النشاط شبه استقرار منتقلا ما بين سنتي 2023 و 2024 من 43,6% إلى 43,5% على المستوى الوطني نتيجة انخفاضه بالوسط الحضري من 47,3% إلى 46,5%، مقابل ارتفاعه بالوسط القروي من 41,8% إلى 42%. كما سجل معدل التشغيل انخفاضا من 38% سنة 2023 إلى 37,7% سنة 2024 نظرا لارتفاع عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق.

إطار 4: الحركة القطاعية والجهوية داخل التشغيل المهيكل بالمغرب

شهد التشغيل المهيكل بالمغرب ما بين سنة 2017 وسنة 2024 تحولات مختلفة عكست دينامية سوق التشغيل وتطوره. وترجم هذه التحولات الهيكلية بازدياد حركة اليد العاملة بين القطاعات والجهات، فيما يُعرف بالحركة القطاعية و/أو الجهوية والتي هي عبارة عن مؤشر أساسي لقياس مرونة سوق التشغيل وقدرته على مواكبة التحولات الهيكلية والظرفية. وتعتمد طريقة تقدير الحركة السنوية على حساب المتوسط الحسابي للحركة الشهرية على مدى اثني عشر شهراً، ويتم تحديد تدفقات «الوافدين» و«المغادرين» بناء على التصريحات المقدمة من طرف أجراء الشركات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وعلى المستوى القطاعي، عرفت الحركة ارتفاعا تدريجياً مع مرور الوقت، خاصة بين الشباب والأجراء ذوي الدخل المحدود وموظفي المقاولات الكبرى، والتي تظهر بشكل أكبر في القطاعات الأفقية مثل الخدمات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والأنشطة العلمية التي توفر مزيداً من الفرص للانتقال إلى قطاعات أخرى. وفي المقابل، تظل قطاعات التعليم والصحة أكثر صرامة مما يحد من إمكانية التنقل.



مبيان 22: معدل الحركية القطاعية

وتشير التحليلات أيضاً إلى تحسن ملحوظ في استقرار التشغيل المهيكل خلال الفترة 2017-2024، والذي يظهر بشكل خاص في المقاولات الكبرى العاملة في بعض القطاعات مثل الصناعة والتجارة، فضلاً عن المناطق الأكثر نشاطاً في البلاد. وفيما يتعلق بالحركية بين الجهات، فهي لا تزال ضعيفة جداً، حيث يظل معظم العاملين مرتبطين بجهاتهم الأصلية. غير أن بعض الجهات تعرف جاذبية أعلى للعمال المتنقلين بالخصوص في جهة الدار البيضاء-سطات وجهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة مراكش-آسفي أو جهة سوس-ماسة، وذلك بسبب قوتها الاقتصادية وبفرص الشغل الأكثر تنوعاً التي توفرها. من جهة أخرى، يُمكن تحليل مصفوفة الحركية بين القطاعات من رؤية أفضل للعلاقات المحتملة بين مختلف القطاعات، ومن تسليط الضوء على مراكز جذب مهمة كخدمات الشركات والصناعة التحويلية والتجارة. وفي المقابل، يبدو أن القطاعات عالية التخصص كالتعليم والأنشطة المالية تتأثر أقل بالحركية. وإجمالاً، تبين هذه التحليلات أن سوق الشغل يتغير باستمرار ويتميز بديناميات متعددة. فبينما يتمكن بعض العاملين من الانتقال إلى قطاع أو منطقة جديدة، يظل معظمهم مرتبطاً بمكانه الأصلي. وأمام هذا الوضع، يستوجب التركيز على عدة محاور منها التكوين المستمر، وتوفير مواكبة شخصية للمشغلين في مرحلة إعادة التأهيل المهني وفهم دقيق للخصوصيات القطاعية والجهوية.

4.1. تقارب اقتصادي متزايد للجهات

بعد تسليط الضوء على مرونة الاقتصاد المغربي وديناميته سنة 2024، من المهم التأكيد على أن هذا المسار ينعكس أيضاً على المستوى الجهوي، مع تطورات متباينة حسب الجهات. ومن خلال تحليل التوزيع الجهوي للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية ما بين 2013 و2023، يتضح أن هناك تحولاً تدريجياً في البنية الاقتصادية للجهات، سواء من حيث مساهمتها في خلق الثروة الوطنية أو وتيرة النمو.

◀ انبثاق بعض الجهات ذات مسارات نمو أكثر دينامية

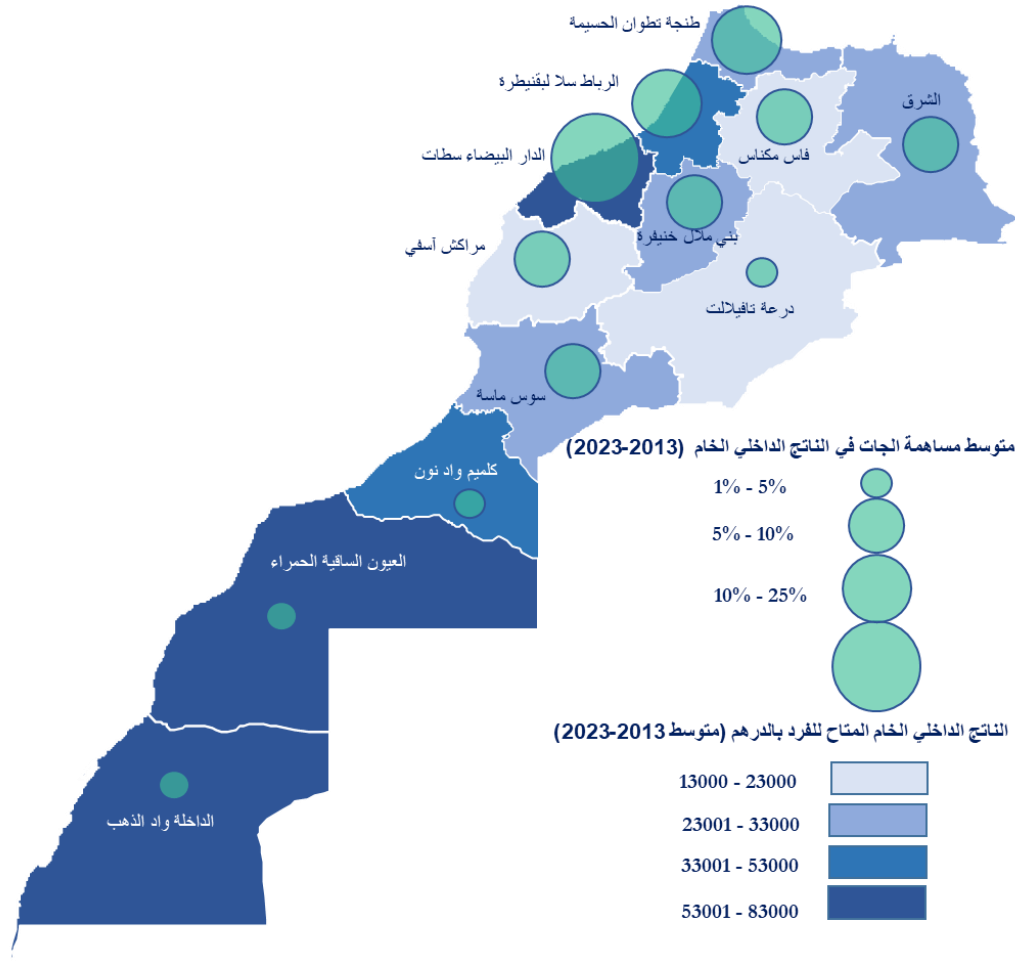
ظلت جهة الدار البيضاء سطات مهيمنة بنسبة 32,2%، بالرغم من تراجع قدره 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2013، مما يعكس توجهها نسبيا نحو التنوع الجغرافي لخلق الثروة. كما عززت جهة الرباط-سلا-القنيطرة مكانتها في المرتبة الثانية بحصة 15,8% من الناتج الداخلي الخام، بفضل طابعها الإداري، ومناطقها الصناعية الناشئة، وجاذبيتها اللوجستية. ومن جهتها، واصلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة نموها القوي، حيث انتقلت حصتها من 9,6% إلى 10,6%، مدعومة بقطاع السيارات، واللوجستيك والبنيات التحتية للموانئ.

كما سجلت الجهات الجنوبية تطورا ملحوظا مدعومة بالنموذج التنموي الخاص بها، حيث انتقلت حصة العيون-الساقية الحمراء في الناتج الداخلي الخام من 1,4% إلى 2% خلال عشر سنوات، بينما شهدت حصتا كلميم-وادي نون والداخلية-وادي الذهب تطورا إيجابيا مدعوما بالمشاريع المهيكلية في البنية التحتية والطاقت المتجددة والصيد البحري. وفي المقابل، سجلت بعض الجهات الأخرى تراجعا طفيفا في مساهمتها خصوصا فاس-مكناس (من 9% إلى 8,4%) ومراكش-آسفي (من 9% إلى 8,5%)، وبني ملال-خنيفرة (من 6,7% إلى 5,4%).

واعتمادا على معدلات النمو الإسمية، تبرز مسارات التطور دينامية متفاوتة. حيث تميزت الجهات الجنوبية بأداء يتجاوز المعدل الوطني (4,3%)، تتصدرها جهة العيون-الساقية الحمراء (8%)، متبوعة بالداخلية-وادي الذهب (6,8%) وكلميم-وادي نون (5,7%). كما سجلت جهات أخرى نموا مستداما مثل سوس-ماسة (5,2%)، بفضل الفلاحة والصناعة الغذائية والسياحة، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (5,2%)، بفضل الانبثاق الصناعي واللوجستيك. ومن ناحية أخرى تطورت جهة الرباط-سلا-القنيطرة (4,4%) وجهة الشرق (4,6%) بوتيرة أكبر بقليل من المتوسط الوطني.

وفي المقابل، سجلت أهم الأقطاب الاقتصادية نموا متواضعا: الدار البيضاء-سطات (4,1%)، وجبتي فاس-مكناس (3,5%) ومراكش-آسفي (3,5%).

ويؤكد تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد هذه النتائج. حيث سجلت الجهات الجنوبية تطورات سريعة: حققت الداخلية-وادي الذهب 91368 درهما للفرد سنة 2023 (+6,9% في المتوسط سنويا)، وضاعفت العيون الساقية الحمراء نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تقريبا ليصل 71811 درهما (+7,7%)، وبلغت كلميم-وادي نون 46701 درهما (+5,7%). وعلى سبيل المقارنة، تطورت الدار البيضاء-سطات بشكل متواضع من 49756 درهما إلى 62305 درهما (+2,3%)، في حين سجلت جهة الرباط سلا-القنيطرة ارتفاعا ملحوظا بلغ 46573 درهما (+3,3%). كما تطورت جهات كل من الشرق وطنجة-تطوان-الحسيمة بمعدلات بلغت على التوالي 3,3% و4%، في حين سجلت جهة فاس-مكناس ومراكش-آسفي ارتفاعات محدودة (+2,9% و+2,2%).



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

خريطة 1: الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد والمساهمة الجهوية في الناتج الداخلي الخام (متوسط الفترة 2023-2013)

وتترجم هذه التطورات إعادة توازن مجالي جزئي، وتبرز الأثر الإيجابي للاستثمارات العمومية والخاصة في بعض الجهات. إلا أن البنية الاقتصادية الوطنية يشوبها تركيز قوي، إذ لا تزال ثلاث جهات (الدار البيضاء-سطات والرباط سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة) تهيمن على ما يقرب من 58,7% من الثروة الوطنية سنة 2023. وهكذا، فرغم دينامية التقارب التي انطلقت، فإن الفوارق بين الجهات لا تزال قائمة، مما يبرز ضرورة ترسيخ سياسات التنمية المجالية المتكاملة لتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

◀ بنية اقتصادية للمجالات الترابية تعكس التنوع القطاعي

يبرز تحليل التوزيع القطاعي لخلق الثروة على مستوى الجهات، المساهمة الملحوظة لثلاث جهات المكونة لمحور طنجة-الجديدة بالنسبة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي (الأولي والثانوي وقطاع الخدمات).

وهكذا، سجلت جهة الرباط-سلا-القنيطرة أهم مساهمة في القيمة المضافة الأولية في المتوسط خلال الفترة 2013-2023، أي ما يناهز 16,4% من القيمة المضافة الوطنية للقطاع. وتحتل جهة فاس-مكناس المرتبة الثانية بمتوسط 15,7%، تليها جهات الدار البيضاء-سطات (12,8%)، ومراكش-آسفي (11,7%)، وسوس-ماسة (9,8%)، وطنجة-تطوان-الحسيمة (9,4%) وبني ملال-خنيفرة (9,2%). وتمثل هذه الجهات السبع مجتمعة 84,9% من القيمة المضافة الوطنية للقطاع الأولي، بالأسعار الجارية.

تميزت جهة الدار البيضاء-سطات بأهم حصة التي بلغت 45,4% من القيمة المضافة الثانوية. ويعود هذا الأداء، أساساً، إلى تخصصها القوي في الصناعات التحويلية. وتأتي جهة طنجة-تطوان-الحسيمة في المرتبة الثانية بنسبة 13,2%، في حين أن جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وبني ملال-خنيفرة تليها على التوالي بحصص 9,5% و6,8%.

كما حققت جهة الدار البيضاء-سطات أعلى متوسط مساهمة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات في حدود 29,9% خلال الفترة 2013-2023. وتحتل جهة الرباط-سلا-القنيطرة المرتبة الثانية بمساهمة قدرها 19,2%، تليها جهات مراكش-آسفي (9,2%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (9,1%) ثم فاس-مكناس (8,3%).

الفصل الثاني: دينامية اقتصادية متواصلة خلال سنة 2025

واصلت الأنشطة الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2025 مسارها نحو التعافي، حيث تؤكد ذلك الحسابات الفصلية الوطنية، من خلال تسارع نمو الناتج الداخلي الخام بشكل ملحوظ خلال الفصل الثاني ليصل 5,5% بعد أن بلغ 4,8% في الفصل الأول، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو برسم النصف الأول من السنة إلى 5,2%. ويعزى هذا الزخم إلى قوة الطلب الداخلي والانتعاش الملحوظ للقطاعات الإنتاجية، في ظل سياق يتسم بتحكم جيد في معدلات التضخم.

وتؤكد المؤشرات الظرفية الأخرى المتوفرة هذا التحسن، من خلال إشارات إيجابية سواء من جانب العرض أو الطلب.

1.2 استمرار الدينامية القطاعية خلال سنة 2025

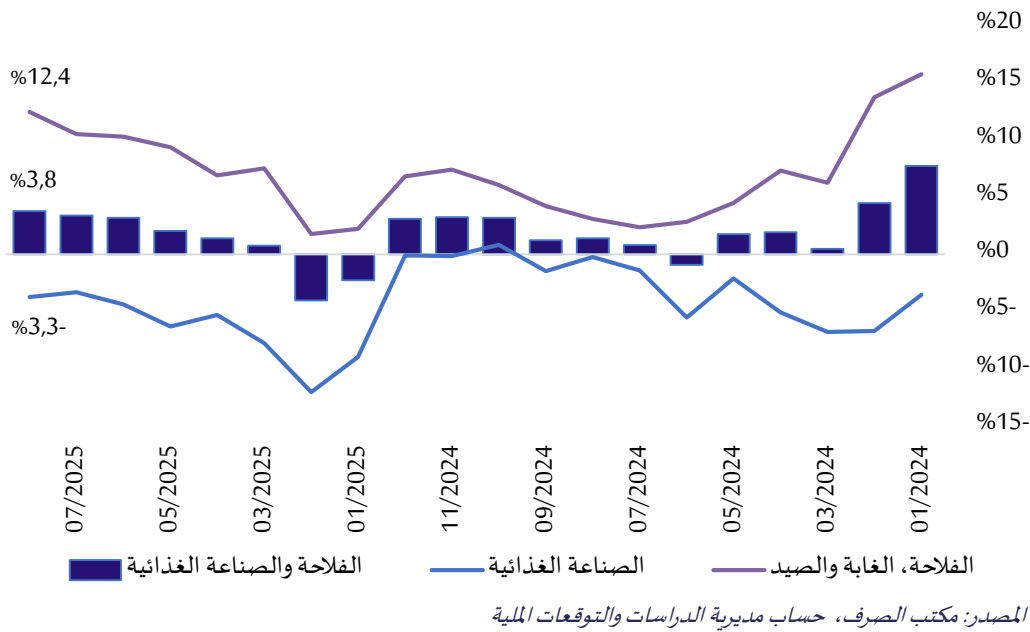
1.1.2 تطور إيجابي إجمالاً للنشاط الفلاحي مقارنة بالموسم الماضي

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 4,6% في المتوسط عند نهاية الأسدس الأول من سنة 2025 (+4,5% خلال الفصل الأول و+4,7% خلال الفصل الثاني)، بعد انخفاض بنسبة 4,7% خلال السنة الماضية. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال السنة الجارية، في ظل سياق يتسم بتحقيق إنتاج حبوب يقدر بـ 43 مليون قنطار مقابل 31,2 مليون قنطار خلال الموسم الماضي.

وفيما يتعلق بتربية الماشية، أظهر آخر إحصاء لقطيع الماشية، الذي أنجز في الفترة الممتدة من 26 يونيو إلى 11 غشت 2025 في إطار البرنامج الوطني الذي يهدف إلى إعادة تكوين القطيع الوطني، عن زيادة في العدد الإجمالي للماشية، الذي

تجاوز 32,8 مليون رأس. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، تم تسجيل انخفاض، خصوصا في أعداد الأبقار والإبل مقارنة بالمعدلات المعتادة. وقد عبأ برنامج إعادة التكوين المستدام للقطيع الوطني، الذي أُطلق بتعليمات سامية من جلالة الملك، ما يناهز 11 مليار درهم، في شكل دعم مالي مباشر للمربين، مخصص لدعم علف الماشية، والحفاظ على إناث الماشية المنتجة، وتخفيف ديون المربين، وتنظيم حملات التلقيح والتأطير التقني لفائدة المربين.

كما ارتفعت صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية، من جانبها، بنسبة 3,8% عند نهاية غشت 2025، بعد ارتفاع بنسبة 1,4% خلال السنة الماضية. ويعزى هذا التطور إلى زيادة صادرات منتجات الفلاحة والغابات والصيد (+12,4%)، (بعد +3,1%)، في مقابل انخفاض صادرات الصناعات الغذائية بنسبة 3,7%.



مبيان 23: تطور تراكم صادرات القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية (انحدار سنوي)

2.1.2. أداء إيجابي لقطاع الصيد البحري الساحلي والتقليدي خلال شهر غشت 2025

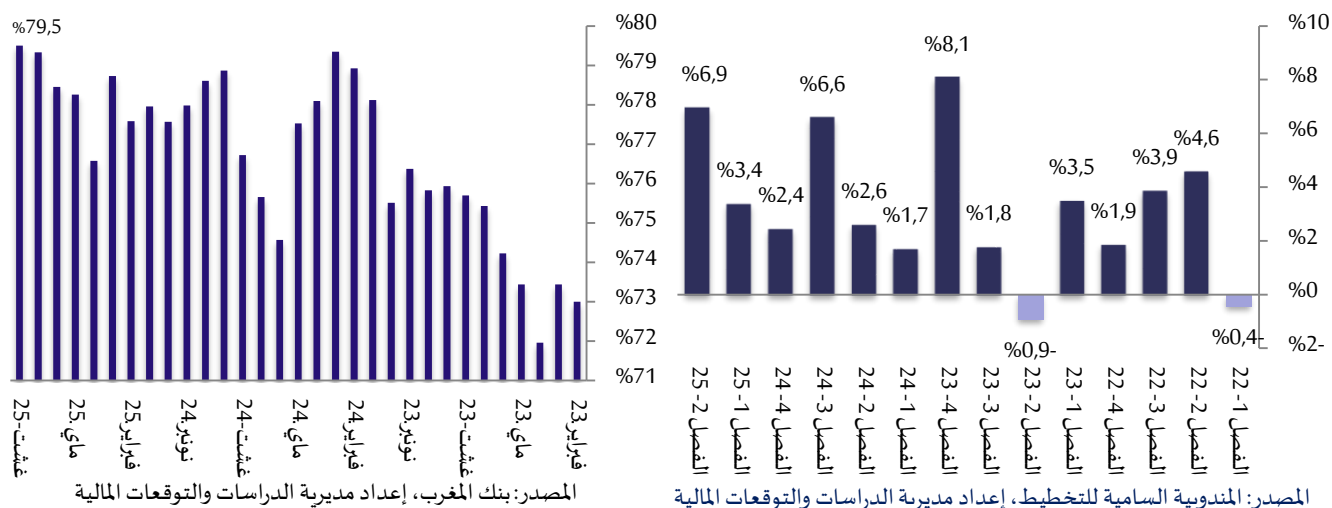
سجل قطاع الصيد البحري الساحلي والتقليدي أداءً جيداً خلال شهر غشت 2025، بزيادة قدرها 13,1% من حيث الحجم، بعد عدة أشهر من التراجع. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى ارتفاع حجم صيد الأسماك السطحية (+3,7%) والأسماك البيضاء (+22,2%) والطحالب. غير أن الحجم الإجمالي للصيد عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025 قد سجل تراجعاً بنسبة 10,9%، مقابل ارتفاع بنسبة 1,6% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

أما بالنسبة للقيمة السوقية لهذه المنتوجات، فقد ارتفعت بنسبة 10,4% خلال شهر غشت 2025، وذلك نتيجة لتحسن قيمة صيد الأسماك السطحية (+10,5%) والرخويات (+7%) والطحالب. وبذلك، سجلت القيمة السوقية للقطاع انخفاضا طفيفاً بنسبة 0,7% برسم الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2025.

3.1.2. قطاع الصناعة التحويلية: ارتفاع ملحوظ للنشاط خلال الفصل الثاني لسنة 2025 ومؤشرات مشجعة في مستهل الفصل الثالث

شهدت القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية نموًا قويًا بنسبة 6,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، بعد معدل نمو بنحو 3,4% في الفصل الأول من نفس السنة و2,6% خلال الفصل الثاني من سنة 2024. وتعزى هذه الدينامية إلى الأداء الإيجابي لفروع صناعية متعددة كصناعة معدات النقل (+18%)، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات (+7,1%)، وصناعة المواد الكيميائية (+8%) والمعدات الكهربائية (+30%)، ومنتجات المطاط والبلاستيك والمنتجات المعدنية (+4,5%)، والمعادن الأساسية (+7%)، وكذا المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الدوائية (+7,5%). وبالنظر إلى الأداء الإجمالي للقطاع، فقد بلغ متوسط نمو القيمة المضافة للقطاع، عند نهاية يونيو 2025 نسبة 5,2%، مقابل نسبة 2,2% التي تم تسجيلها خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وقد واصل قطاع الصناعة التحويلية ديناميته خلال الشهرين الأولين من الفصل الثالث لسنة 2025، كما يتضح من خلال ارتفاع معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (TUC) بمقدار 3,2 نقطة، مقارنة بزيادة طفيفة بلغت 0,6 نقطة في نفس الفترة من السنة الماضية. وقد بلغ هذا المعدل 79,4%، مدعوماً بشكل خاص بالمستوى القياسي الذي تم تحقيقه في شهر غشت. ويُعزى هذا التحسن إلى الأداء الجيد لمختلف فروع النشاط داخل القطاع، خصوصاً صناعة النسيج والجلود (+6 نقاط)، وصناعات الميكانيك والمعادن (+4,5 نقطة)، بالإضافة إلى الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية (+3 نقاط لكل منهما). وبرسم الثمانية أشهر الأولى من سنة 2025، ارتفع معدل استخدام الطاقة الإنتاجية بنسبة 0,9 نقطة ليصل إلى 78,3%، بعد أن كان في حدود 77,4% في الفترة نفسها من السنة الفارطة.



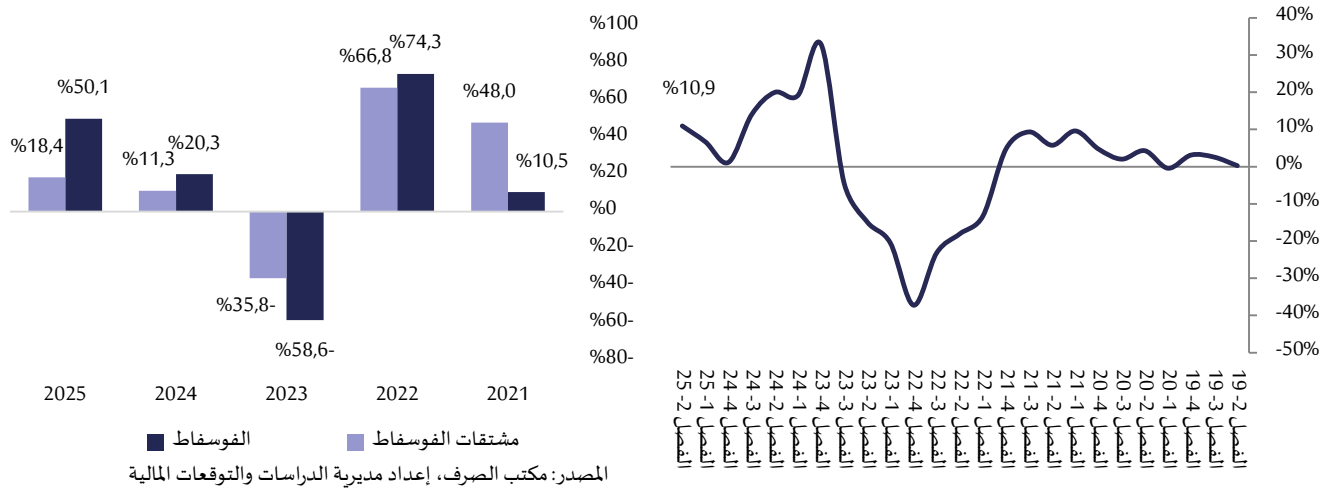
4.1.2. قطاع الصناعات الاستخراجية: تعزيز النمو خلال الفصل الثاني من سنة 2025

تسارع نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ليصل إلى +10,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، بعد زيادة بنسبة 6,7% خلال الفصل الأول من نفس السنة، ليسجل بذلك متوسط نمو قدره 8,8% عند نهاية النصف الأول من سنة 2025.

أما بالنسبة لإنتاج الفوسفاط، الذي يشكل المكون الأساسي لنشاط قطاع الصناعات الاستخراجية، فقد سجل ارتفاعا بنسبة 18,1% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، بعد زيادة بنسبة 11,9% خلال الفصل السابق. وبالتالي، ارتفع هذا الإنتاج بنسبة 15,1% عند نهاية النصف الأول من سنة 2025، بعد ارتفاع بنسبة 31,9% خلال السنة الماضية. أما بالنسبة لمشتقات الفوسفاط، فقد تحسن إنتاجها بنسبة 6,8% عند نهاية يونيو 2025، بعد ارتفاع بنسبة 30,3% خلال السنة السابقة.

ويؤكد الطلب الخارجي الموجه للقطاع استمرار هذا المنحى الإيجابي خلال الشهرين الأولين من الفصل الثالث من سنة 2025، حيث تم تسجيل أداء بنسبة +47% بالنسبة لصادرات الفوسفاط الخام و+25% بالنسبة لصادرات مشتقاته.

وبلغت عائدات تصدير الفوسفاط ومشتقاته حوالي 65 مليار درهم عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025، مسجلة ارتفاعا بنسبة 21,1%، بعد زيادة بنسبة 12% خلال السنة السابقة، وذلك بفضل ارتفاع صادرات مشتقات الفوسفاط بنسبة 18,4% (بعد +11,3%) وصادرات الفوسفاط بنسبة 50,1% (بعد +20,3%).



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 26: تطور صادرات الفوسفاط ومشتقاته عند نهاية غشت (انحدار سنوي)

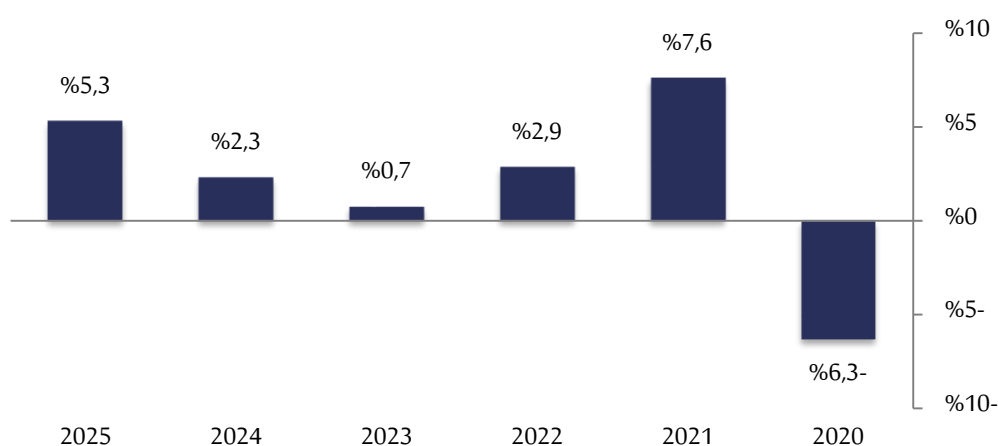
مبيان 27: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية (انحدار سنوي)

5.1.2. ارتفاع إنتاج الطاقة الكهربائية

وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني بنسبة 5,3% عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025 مقابل 2,3% خلال السنة الماضية. وتعزى هذه الزيادة إلى تعزيز الإنتاج الخاص للكهرباء بنسبة 7,5%، إلى جانب زيادة إنتاج المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بنسبة 5,7%.

وفيما يتعلق بالمبادلات الخارجية للطاقة الكهربائية، ارتفع الحجم المستورد منها بنسبة 27,5% عند نهاية غشت 2025، وهو ما يعادل تقريباً معدل النمو المسجل عند متم غشت 2024 (+27,2%). أما بالنسبة لحجم الصادرات، فقد استمر في منحاه التنازلي عند متم الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025، حيث انخفض بنسبة 29,4%، بعد تراجع بنسبة 22,3% خلال السنة السابقة، وذلك في سياق تعزيز حجم الطاقة الصافية بنسبة 6,7% (بعد +3,3% خلال السنة الماضية).

وفيما يخص استهلاك الطاقة الكهربائية، فقد ارتفع بنسبة 15,4% عند نهاية غشت 2025 بعد زيادة بنسبة 1,2% خلال السنة الماضية.



المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 28: تطور إنتاج الطاقة الكهربائية عند نهاية غشت (انحدار سنوي)

6.1.2. تسارع نمو المؤشرات الرئيسية لقطاع البناء والأشغال العمومية مقارنة بالسنة الماضية

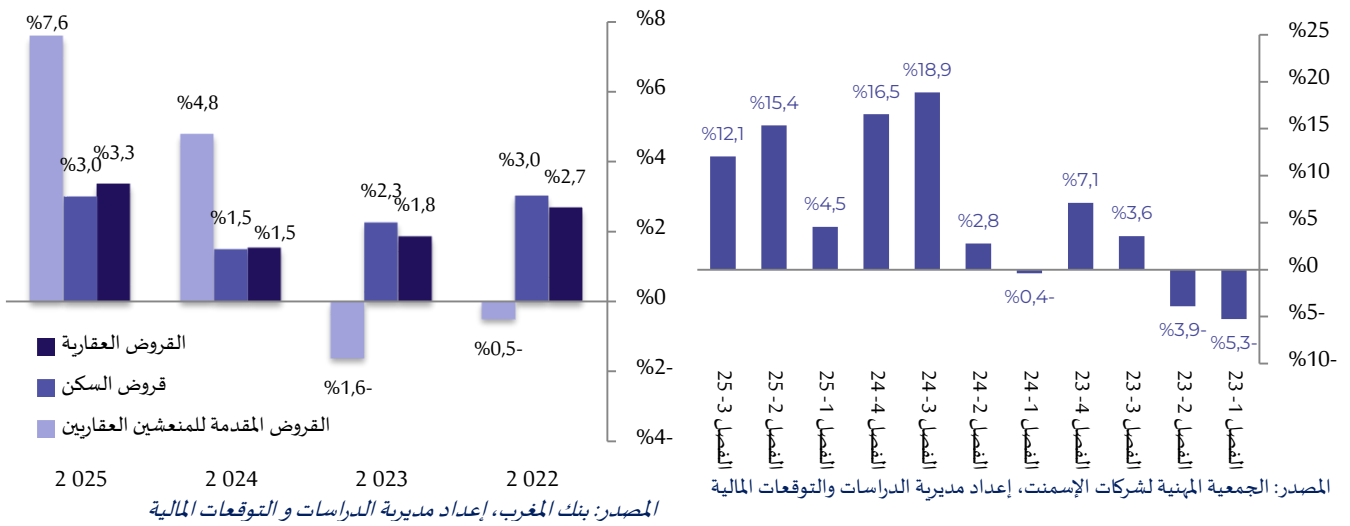
ارتفعت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 6,7% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، بعد زيادة بنسبة 6,3% خلال الفصل السابق و3,6% خلال الفصل الثاني من سنة 2024. وبالتالي، تسارع نمو القيمة المضافة للقطاع إلى +6,5% في المتوسط عند نهاية يونيو 2025، بعد +3% خلال السنة الماضية.

واستمرت هذه الدينامية خلال الفصل الثالث من سنة 2025، كما يدل على ذلك ارتفاع مبيعات الإسمنت، المؤشر الرئيسي لنشاط قطاع البناء والأشغال العمومية، بنسبة 12,1% بعد زيادة بنسبة 15,4% خلال الفصل الثاني من نفس

السنة. كما ارتفعت مبيعات الإسمنت بنسبة 10,6% عند نهاية شتنبر 2025، مقابل ارتفاع بنسبة 6,9% خلال السنة الماضية.

وفيما يتعلق بتمويل العمليات العقارية، تسارعت وتيرة نمو القروض العقارية، حيث انتقل من +1,5% عند نهاية غشت 2024 إلى +3,3% عند نهاية غشت 2025، لتتجاوز 317,9 مليار درهم عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025. وقد شمل هذا التطور ارتفاع قروض السكن بنسبة 3% بعد +1,5% خلال السنة الماضية، إضافة إلى نمو القروض الموجهة للمنعشين العقاريين بنسبة 7,6% مقابل +4,8% خلال السنة الماضية.

وإزادات حصة التمويل التشاركي للسكن من إجمالي القروض العقارية، مسجلة ارتفاعا بنسبة 18,2%، لتصل إلى 11% عند نهاية غشت 2025، بعد أن كانت حصتها 6,3% عند نهاية غشت 2021.



بيان 29: تطور القروض العقارية عند نهاية غشت (انحدار سنوي)

بيان 30: تطور مبيعات الإسمنت (انحدار سنوي)

7.1.2. استمرار الأداء الجيد لقطاع السياحة

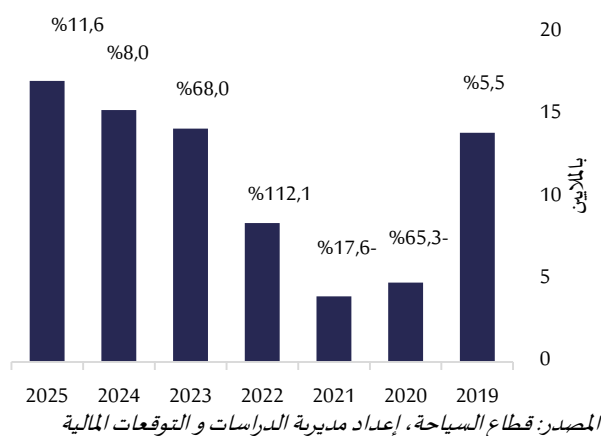
حافظت القيمة المضافة لقطاع السياحة على نموها التصاعدي خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 10,5% بعد زيادة بنسبة 9,7% خلال الفصل الأول من سنة 2025 و 9,4% خلال نفس الفصل للسنة الماضية. وارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 10,1% في المتوسط، عند نهاية النصف الأول من سنة 2025، مقابل زيادة بنسبة 6,3% عند نهاية يونيو 2024.

وقد تعززت هذه الدينامية عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025، حيث استقبلت وجهة "المغرب" 13,5 مليون شخص، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 15%. وتجدر الإشارة إلى أن عملية مرحبا 2025، التي تهدف إلى مواكبة توافد المغاربة المقيمين في الخارج خلال الفترة الممتدة من 10 يونيو إلى 15 شتنبر 2025، قد حققت رقماً قياسياً في عدد الوافدين

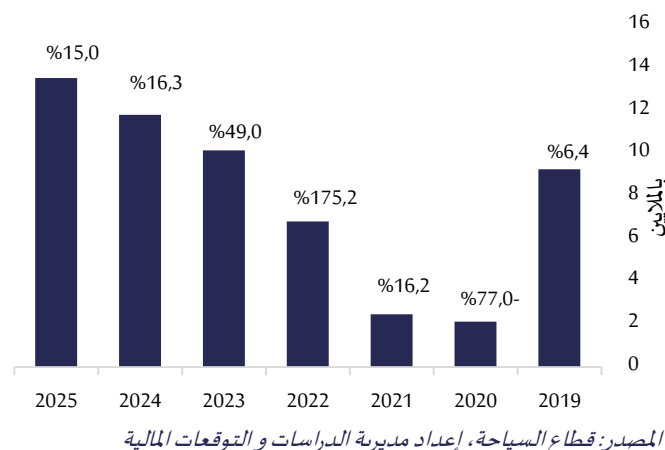
الذي بلغ حوالي 4,1 مليون شخص، بزيادة قدرها 11%. وقد عبر 53% من بين هؤلاء الوافدين عن طريق البحر و47% منهم عن طريق الجو.

أما بالنسبة لعدد ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 11,6% على المستوى الوطني عند نهاية الأشهر السبعة الأولى من سنة 2025، بعد زيادة بنسبة 8% خلال السنة الماضية. ويرجع هذا الانتعاش إلى زيادة عدد ليالي المبيت لغير المقيمين بنسبة 14% (بعد +13%). أما بالنسبة لعدد ليالي المبيت للمقيمين، فقد ارتفعت بنسبة 6% عند نهاية يوليو 2025، بعد انخفاض بنسبة 3% خلال السنة الماضية.

وفيما يتعلق بمداخل الأسفار، فقد تسارع نموها بشكل أكبر ليبلغ +22,8% خلال الشهرين الأولين للفصل الثالث من سنة 2025، بعد +16,7% خلال الفصل الثاني من نفس السنة. وبذلك، ارتفعت مداخيل الأسفار عند نهاية الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025 بنسبة 14,3%، بعد +4,7% خلال السنة الماضية، لتبلغ 87,6 مليار درهم.



مبيان 31: تطور عدد ليالي المبيت عند نهاية يوليو



مبيان 32: تطور عدد السياح الوافدين عند نهاية غشت

8.1.2. أداء إيجابي لمؤشرات عدة فروع من قطاع النقل

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع النقل والتخزين بنسبة 4,3% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، بعد زيادة بنسبة 4% خلال الفصل الأول من نفس السنة. وبذلك، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع عند نهاية النصف الأول من سنة 2025 بنسبة 4,2% في المتوسط، بعد زيادة بنسبة 7,2% خلال السنة الماضية.

وتنعكس هذه الدينامية من خلال تطور مؤشرات العديد من فروع قطاع النقل. فعلى صعيد النقل الجوي، عرفت المطارات الوطنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2025 تدفقا للمسافرين تجاوز 23,9 مليون مسافر، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 11,7%، بعد زيادة بلغت 18,6% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويرجع هذا النمو إلى تعزيز حركة المسافرين الدوليين التي شهدت ارتفاعاً بنسبة 11,2%، مدعومة بالزيادة في حركة المسافرين القادمين من عدة مناطق، أبرزها أوروبا (+10,6%)، والشرق الأوسط والشرق الأقصى (+15,5%)، وأفريقيا (+9,7%)، وأمريكا الشمالية

(+13,2%)، إضافة إلى دول المغرب العربي (+10%). وفيما يخص وتيرة تنقل المسافرين على المستوى الوطني، فقد سجلت أداء بلغ 15,8% عند نهاية غشت 2025. أما بالنسبة لحركة النقل الجوي للبضائع، فقد تعززت بنسبة 8,6% خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى نشاط الموانئ الوطنية، استمر الحجم الإجمالي لحركة التجارة في تحقيق نمو مهم عند نهاية يونيو 2025، حيث بلغ 11,6%، بعد زيادة بنسبة 15,3% خلال السنة السابقة، ليصل إلى 130 مليون طن. ويعزى هذا الأداء إلى الدينامية الجيدة لأنشطة إعادة الشحن (+15,5%)، إلى جانب الشحن الساحلي (+29,1%) والصادرات (+10,8%) والواردات (+5%).

وفيما يتعلق بتنقل المسافرين، فقد عبر أكثر من 1,6 مليون مسافر الموانئ الوطنية عند نهاية النصف الأول من سنة 2025، مسجلة زيادة بنسبة 9,5%. أما بالنسبة لنشاط الرحلات البحرية، فقد تعزز نموه عند نهاية يونيو 2025 (+76,1%)، ليصل إجمالي عدد ركاب الرحلات البحرية إلى 170.257 مسافراً.

وعلى صعيد نشاط السكك الحديدية، بلغ عدد المسافرين حوالي 27 مليون مسافر عند نهاية يونيو 2025، بزيادة قدرها 3%.

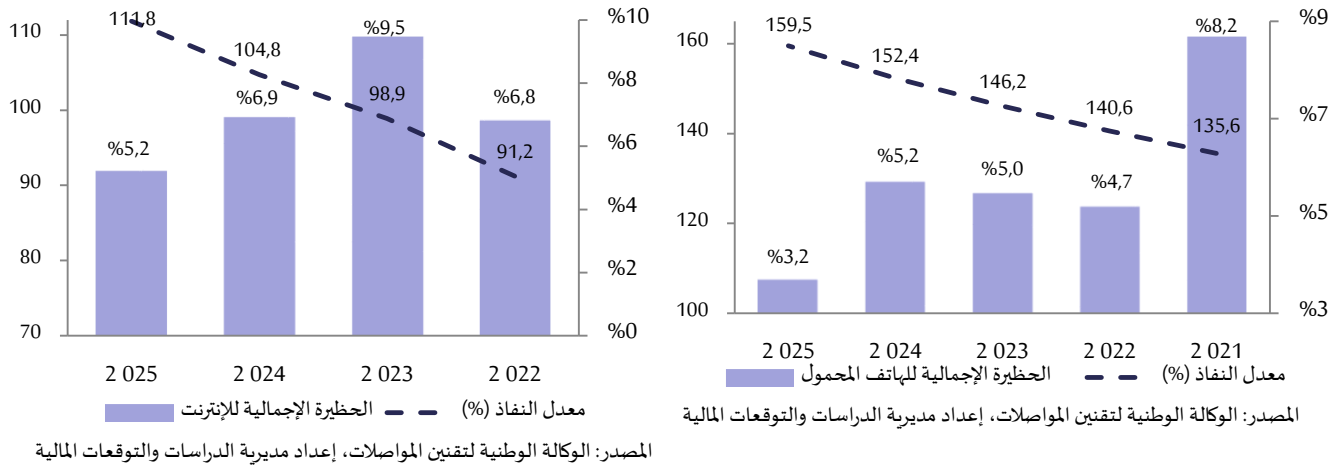
أما بالنسبة لحركة نقل البضائع عبر السكك الحديدية، فقد ارتفع حجمها بنسبة 20% خلال النصف الأول من سنة 2025، ليصل إلى 11 مليون طن. ويعزى هذا التحسن، على وجه الخصوص إلى الدينامية الجيدة لنشاط الفوسفات، الذي ارتفع حجمه بنسبة 32% عند نهاية يونيو 2025.

9.1.2. قطاع الإعلام والاتصال: اختتام النصف الأول من سنة 2025 بارتفاع ملحوظ

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الإعلام والاتصال بنسبة 2,5% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، بعد +0,5% خلال الفصل الأول من سنة 2025. وبالتالي، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع في المتوسط بنسبة 1,5% عند نهاية النصف الأول من سنة 2025، بعد +2,8% خلال السنة الماضية.

وفيما يتعلق بفرع الاتصالات، فقد سجل نشاطه تطوراً إيجابياً عند نهاية النصف الأول من سنة 2025. وهكذا، بلغ عدد مشتركى الهاتف المحمول حوالي 58,8 مليون مشترك عند نهاية يونيو 2025، بزيادة قدرها 3,2% بعد ارتفاع نسبته 5,2% خلال السنة الماضية. وبذلك، بلغ معدل انتشار هذا الفرع رقماً قياسيماً لهذه الفترة من السنة، حيث ناهز 159,5% مقابل 152,4% عند نهاية يونيو 2024 و127,1% عند نهاية يونيو 2019.

كما بلغ عدد المشتركين في الانترنت حوالي 41,2 مليون مشترك عند نهاية النصف الأول من سنة 2025، بزيادة قدرها 5,2%، بعد ارتفاع نسبته 6,9% خلال السنة الماضية. أما بالنسبة لمعدل الولوج للإنترنت، فقد بلغ 111,8% عند نهاية يونيو 2025، وهو أعلى مستوى له خلال هذه الفترة من السنة، بعد أن بلغ 104,8% عند نهاية يونيو 2024 و66,2% عند نهاية يونيو 2019.



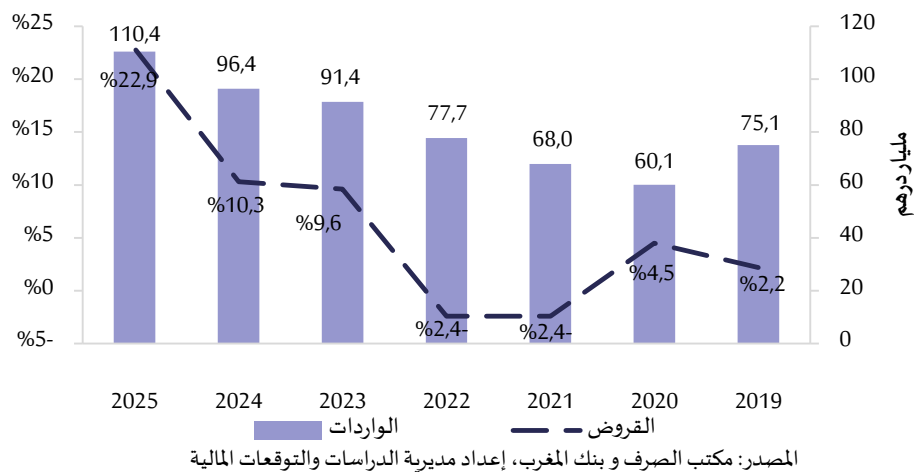
مبيان 33: تطور عدد المشتركين بالإنترنت (انحدار سنوي) ومعدل الانتشار عند نهاية يونيو

مبيان 34: تطور عدد المشتركين بالهاتف المحمول (انحدار سنوي) ومعدل الانتشار عند نهاية يونيو

2.2. دينامية إقتصادية مدعومة بتحسين الطلب الداخلي

يواصل استهلاك الأسر ديناميته، مدعوماً بالتدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لدعم القدرة الشرائية، والتحكم في معدلات التضخم (+0,3% خلال شهر غشت 2025). كما يستفيد من ارتفاع قروض الاستهلاك (+3,9% عند نهاية غشت)، وإحداث 132.000 منصب شغل مؤدى عنه خلال الفصل الثاني من سنة 2025، فضلاً عن المستوى المهم لتحويلات للمغاربة المقيمين في الخارج (81,7 مليار درهم عند نهاية غشت).

موازة مع ذلك، يتعزز مجهود الاستثمار، مدعوماً بالمشاريع الهيكلية الكبرى ونفقات التجهيز للميزانية العامة للدولة (+3,7% لتصل إلى 67,9 مليار درهم عند نهاية غشت 2025). وارتبطت هذه الدينامية أيضاً بالارتفاع المهم لعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر (+43,4% خلال نفس الفترة)، فضلاً عن نمو واردات مواد التجهيز (+13%) وقروض التجهيز (+21,5%).

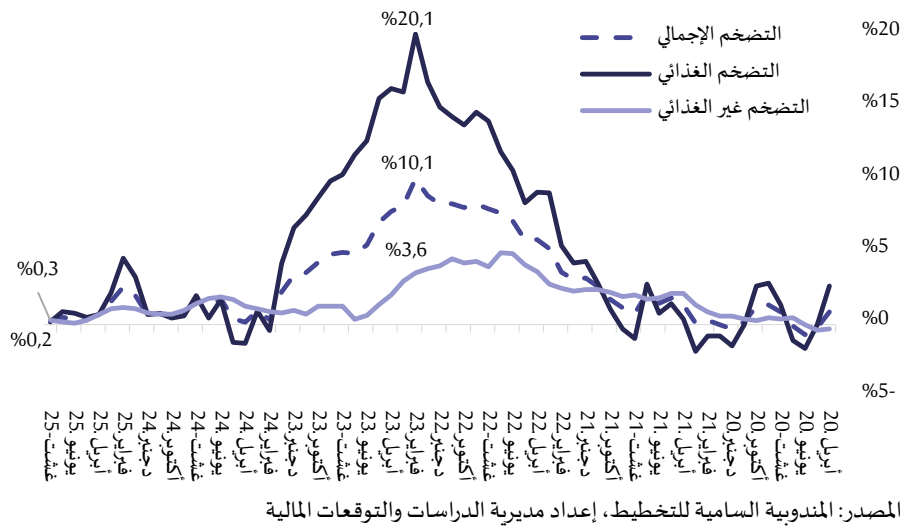


مبيان 35: تطور واردات وقروض التجهيز عند نهاية غشت (انحدار سنوي)

1.2.2. استمرار تباطؤ التضخم خلال شهر غشت 2025

ارتفع الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك خلال شهر غشت 2025 بنسبة 0,5% مقارنة بشهر يوليوز من نفس السنة، تحت تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 1,1% وارتفاع أسعار المواد غير الغذائية بنسبة 0,1%.

ومقارنة مع شهر غشت 2024، تباطأ نمو الرقم الاستدلالي للأسعار إلى +0,3% خلال شهر غشت 2025، مقابل +1,7% خلال السنة الماضية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معتدل للرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بنسبة 0,2% (بعد +2% خلال غشت 2024) وتباطؤ أسعار المواد غير الغذائية إلى +0,3% (مقابل +1,4%).



مبيان 36: تطور التضخم الشهري (ب.، انحدار سنوي)

وبلغ معدل التضخم +1,1% برسم الثمانية أشهر الأولى من سنة 2025، وهو نفس المستوى المسجل خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بنسبة 1,7% (بعد +0,8% عند نهاية غشت 2024) وتباطؤ أسعار المواد غير الغذائية إلى +0,6% (بعد +1,4% خلال السنة الماضية).

وفيما يتعلق بمؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد ذات الأسعار المحددة والمواد ذات التقلبات العالية، فقد بلغ +0,7% خلال شهر غشت 2025، بعد أن سجل +2,6% خلال شهر غشت 2024.

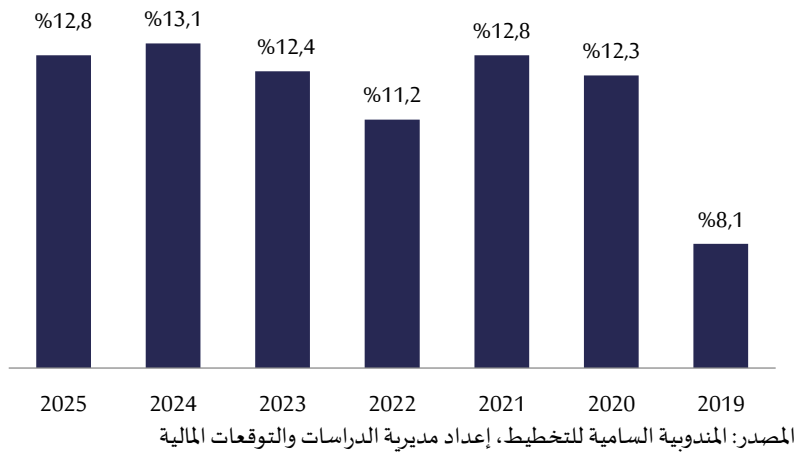
2.2.2. تراجع معدل البطالة وإحداث 132.000 منصب شغل مؤدى عنه خلال الفصل الثاني من سنة

2025

تمكن الاقتصاد الوطني من إحداث 5.000 منصب شغل عند نهاية الفصل الثاني من سنة 2025، بعد فقدان 82.000 منصب شغل خلال السنة الماضية. ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى ارتفاع الشغل المؤدى عنه، بخلق 132.000 منصب شغل، معظمها بالوسط الحضري (+124.000). أما الشغل غير المؤدى عنه، فقد فقد 126.000 منصب شغل، 12.000 منها بالوسط الحضري و115.000 بالوسط القروي.

وقد تم إحداث معظم مناصب الشغل في قطاع البناء والأشغال العمومية (+74.000 منصب شغل)، يليه قطاع الخدمات (+35.000 منصب شغل) والصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية (+2.000 منصب شغل). أما قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري، فقد فقد 108.000 منصب شغل.

أما فيما يخص معدل البطالة، فقد انخفض بمقدار 0,3 نقطة مئوية ليصل إلى 12,8% خلال الفصل الثاني من سنة 2025. وبلغ هذا المعدل 16,4% (-0,3 نقطة مئوية) في المدن و6,2% في المناطق القروية (-0,5 نقطة مئوية). وحسب الفئات، سُجلت أهم الانخفاضات بين الرجال (-0,9 نقطة مئوية، أي 10,8%)، والشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة (-0,3 نقطة مئوية، أي 35,8%)، وحاملي الشواهد (-0,4 نقطة مئوية، أي 19%). في المقابل، ارتفع معدل البطالة في صفوف النساء بمقدار 2,2 نقطة مئوية ليصل إلى 19,9%.



مبيان 37: تطور معدل البطالة خلال الفصل الثاني (ب%)

إطار 5: مبادرات خارطة الطريق للتشغيل

تندرج خارطة الطريق للتشغيل في المغرب في إطار دينامية تهدف إلى تحفيز خلق مناصب شغل مستدامة وذات جودة، مع تعزيز الإدماج المهني للشباب والنساء. كما تطمح إلى الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة، لا سيما في القطاعات الهشة مثل الفلاحة، وملاءمة التكوين مع الاحتياجات الفعلية لسوق الشغل، والتقليص من التفاوتات الترابية والاجتماعية في مجال الولوج إلى الشغل.

لتحقيق هذه الأهداف، تركز خارطة الطريق على ثمانية محاور استراتيجية متكاملة، تجمع بين استثمارات مستهدفة وإصلاحات هيكلية وآليات دعم ملائمة لاحتياجات الساكنة:

1. دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال: تشجيع خلق مناصب الشغل من خلال تسهيل الولوج إلى التمويل والصفقات العمومية، مع تعزيز القدرة التنافسية والتصدير والابتكار.
2. سياسات نشيطة للتشغيل والتكوين بالتناوب: تعزيز الإدماج المهني، خصوصا لدى الشباب وغير الحاصلين على شواهد، من خلال آليات جديدة سريعة التنفيذ وتعميمها تدريجياً.

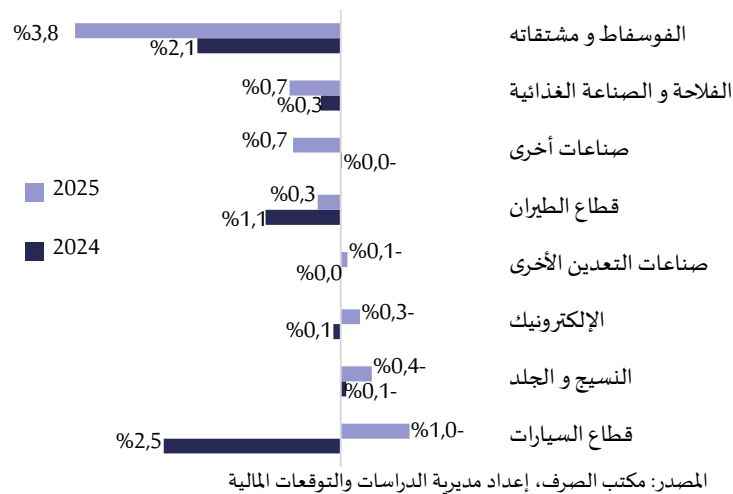
3. الحفاظ على مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي: دعم المناطق المتضررة من الجفاف، وتأمين دخل العمال القرويين، وإطلاق منصة مخصصة للتشغيل بالقطاع الفلاحي، مع التطلع إلى عصرنة القطاع بشكل مستدام.
4. توحيد السياسات النشيطة للتشغيل: تعاضد التمويلات العمومية من أجل استخدام أفضل للموارد المتاحة والرفع بشكل ملموس من عدد المستفيدين.
5. تقوية دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات: تحسين خدمات مواكبة الباحثين عن عمل على المدى القصير، ووضع استراتيجية وطنية للتوجيه المهني على المدى المتوسط.
6. تقليص معوقات تشغيل النساء: تشجيع اندماجهن في سوق الشغل من خلال تطوير حلول ملائمة للنقل ورعاية الأطفال، وهو شرط أساسي لتمكينهن الاقتصادي.
7. مكافحة الهدر المدرسي وتكثيف التكوين: تطوير مدارس الفرصة الثانية، وتعزيز الدعم للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات، وملاءمة المناهج التعليمية مع الاحتياجات الفعلية لسوق الشغل.
8. تحسين حكمة الشغل: إرساء تنسيق أفضل بين الدولة والجماعات الترابية والشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص، مع إنشاء نظام متكامل لتتبع وتقييم سوق الشغل.

3.2. استمراريته المبادلات الخارجية

1.3.2. تعزيز دينامية الصادرات وارتفاع الواردات دعماً للاقتصاد

بلغ العجز التجاري 225,9 مليار درهم عند متم غشت 2025، مسجلاً ارتفاعاً قدره 15,5% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. ويُعزى هذا التطور إلى ارتفاع الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات (8,4% مقابل +3,8%)، مما أدى إلى تراجع معدل التغطية بـ 2,6 نقطة ليستقر عند 57,6%.

وقد واصلت الصادرات من السلع تحسناً لتصل إلى 307,5 مليار درهم، حيث شملت هذه الدينامية بشكل خاص الفوسفات ومشتقاته، والفلاحة والصناعة الغذائية، وقطاع الطيران.



مبيان 38: المساهمة في تطور الصادرات إلى نهاية غشت

وساهمت مبيعات الفوسفاط ومشتقاته بشكل ملحوظ في ارتفاع الصادرات عند متم غشت 2025، إذ سجلت زيادة بنسبة 21,1% لتبلغ قيمتها 64,9 مليار درهم. ويُعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع مبيعات الأسمدة الطبيعية والكيميائية (+18,9%)، والفوسفاط (+50,1%)، وحمض الفوسفوريك (+16,2%). وقد ارتفعت حصة هذا القطاع في القيمة الإجمالية للصادرات إلى 21,1% مقابل 18,1% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

كما ارتفعت صادرات الفلاحة والصناعة الغذائية بنسبة 3,8% عند نهاية غشت 2025 لتصل إلى 59,7 مليار درهم. ويُعزى هذا التطور بالأساس إلى الأداء الجيد لقطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري (+12,4%)، في حين، سجلت الصناعات الغذائية تراجعاً بنسبة 3,7%. وبقيت حصة القطاع في الصادرات الإجمالية تقريباً مستقرة في حدود 19,4%.

وتجاوزت صادرات قطاع الطيران 18,4 مليار درهم بزيادة 5,6%، بفضل ارتفاع مبيعات التجميع (+4,4%) ونظام ربط الأسلاك الكهربائية (+8,3%). وقد ارتفعت حصة هذا القطاع في القيمة الإجمالية للصادرات إلى 6% مقابل 5,9% خلال السنة الماضية.

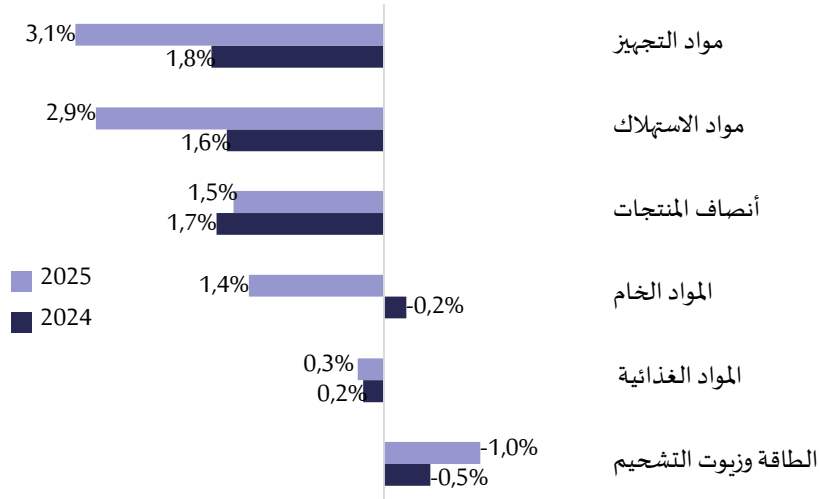
أما صادرات الصناعات الأخرى، فقد ارتفعت بنسبة 10,8% لتصل إلى 20,7 مليار درهم، نتيجة ارتفاع مبيعات الصناعات المعدنية (+18,5%)، وبدرجة أقل، صناعة البلاستيك والمطاط (+32%).

وفي المقابل، تراجعت صادرات قطاع السيارات بنسبة 2,9% مع نهاية غشت 2025، لتصل إلى 98,7 مليار درهم. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى انخفاض مبيعات التركيب (-15,4%)، وقد تم التخفيف من حدته جزئياً بفضل ارتفاع صادرات الأسلاك الكهربائية (+5,8%). وعلى الرغم من هذا التراجع، مازالت صادرات السيارات تمثل 32,1% من القيمة الإجمالية للصادرات وتشكل القطاع الأول من حيث التصدير بالمغرب.

وانخفضت كذلك صادرات قطاع النسيج والجلد بنسبة 4,2% لتستقر في 30,5 مليار درهم، أساساً نتيجة لتراجع مبيعات الملابس الجاهزة (-4,1%) ومنتجات الحياكة (-6,3%). وقد تراجعت حصة هذا القطاع من القيمة الإجمالية للصادرات من 10,7% عند نهاية غشت 2024 إلى 9,9% عند نهاية غشت 2025.

كما تراجعت صادرات قطاع الإلكترونيك والكهرباء بنسبة 6,8%، لتصل إلى 11,3 مليار درهم، ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض صادرات المكونات الإلكترونية (-7,38%)، في حين ارتفعت مبيعات الأسلاك والخيوط الكهربائية بنسبة 25,7%.

أما الواردات من السلع، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 8,4% لتصل إلى 533,4 مليار درهم. ويُعزى هذا التطور إلى زيادة مشتريات معدات التجهيز والسلع الاستهلاكية والمواد نصف المصنعة والمواد الخام والمنتجات الغذائية.



المصدر: مكتب الصرف، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 39 : المساهمة في تطور الواردات إلى نهاية غشت

وسجلت واردات المنتجات النهائية من معدات التجهيز ارتفاعاً بنسبة 13%، لتبلغ ما مجموعه 124,7 مليار درهم، مدعومة أساساً بالزيادة المهمة في مشتريات الطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى، التي بلغت 3,3 مليار درهم مقابل 627 مليون درهم فقط عند نهاية غشت 2024. كما تعزز هذا النمو بارتفاع واردات قطع غيار الطائرات والمركبات الجوية الأخرى بنسبة 23,2%، إضافة إلى واردات آلات ومعدات الهندسة المدنية بنسبة 84,3%، وكذلك الآلات والأجهزة المتنوعة التي سجلت بدورها ارتفاعاً بنسبة 12,7%.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت واردات المنتجات النهائية الاستهلاكية بنسبة 13,4% لتصل إلى 130,3 مليار درهم، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع مشتريات السيارات السياحية (+41,3%)، والأدوية والمنتجات الصيدلانية الأخرى (+20,4%)، والمقاعد والأثاث والأفرشة وأجهزة الإضاءة (+19,7%).

كما ارتفعت واردات المواد نصف المصنعة بنسبة 7,1% لتحقيق 113,8 مليار درهم، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة مشتريات المواد الكيميائية (14,4%)، والمواد البلاستيكية والمواد المصنعة من البلاستيك (+8,3%)، إضافة إلى الأسلاك والقضبان النحاسية (+12,6%).

أما واردات المنتجات الغذائية فقد سجلت أيضاً ارتفاعاً بنسبة 2,2% لتصل إلى 62,5 مليار درهم، مدعومة بالارتفاع الكبير لمشتريات الحيوانات الحية (+44%) والذرة (+20,2%). وفي المقابل، تراجعت واردات القمح بنسبة 12,4%.

وعلى مستوى المواد الخام فقد بلغت الواردات 28,2 مليار درهم بزيادة 31,5%، نتيجة ارتفاع مشتريات الكبريت الخام وغير المكرر (+61,5%)، وزيت الصويا الخام أو المكرر (+21,7%). وقد ارتفعت حصة المواد الخام في القيمة الإجمالية للواردات إلى 5,3% مقابل 4,4% في السنة الماضية.

أما فاتورة الطاقة، فقد تراجعت بنسبة 6,2% مع نهاية غشت 2025، لتستقر في 72,6 مليار درهم أي ما يعادل 13,6% من القيمة الإجمالية للواردات. ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع قيمة واردات الغاز والفيول (-10,9%) نتيجة انخفاض الأسعار بـ 18,8%، وذلك رغم زيادة الكميات المستوردة (+9,8%). ويُعزى هذا التراجع أيضاً، وإن بدرجة أقل، إلى انخفاض واردات غاز البترول والمحروقات الأخرى (-4,9%).

إطار 6: خارطة طريق التجارة الخارجية 2025-2027

تعكس الاستراتيجية المندمجة للتجارة الخارجية 2025-2027 إرادة المغرب في تعزيز انفتاح اقتصاده وتنافسيته في الأسواق الدولية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى جعل التجارة الخارجية رافعة استراتيجية للنمو المستدام، وخلق فرص الشغل، وترسيخ السيادة الاقتصادية. وتسعى بالأساس إلى توسيع قاعدة المصدرين وذلك عبر إدماج 400 مقالة جديدة سنوياً، وزيادة الصادرات بقيمة 80 مليار درهم، وخلق 76 ألف منصب شغل في أفق سنة 2027.

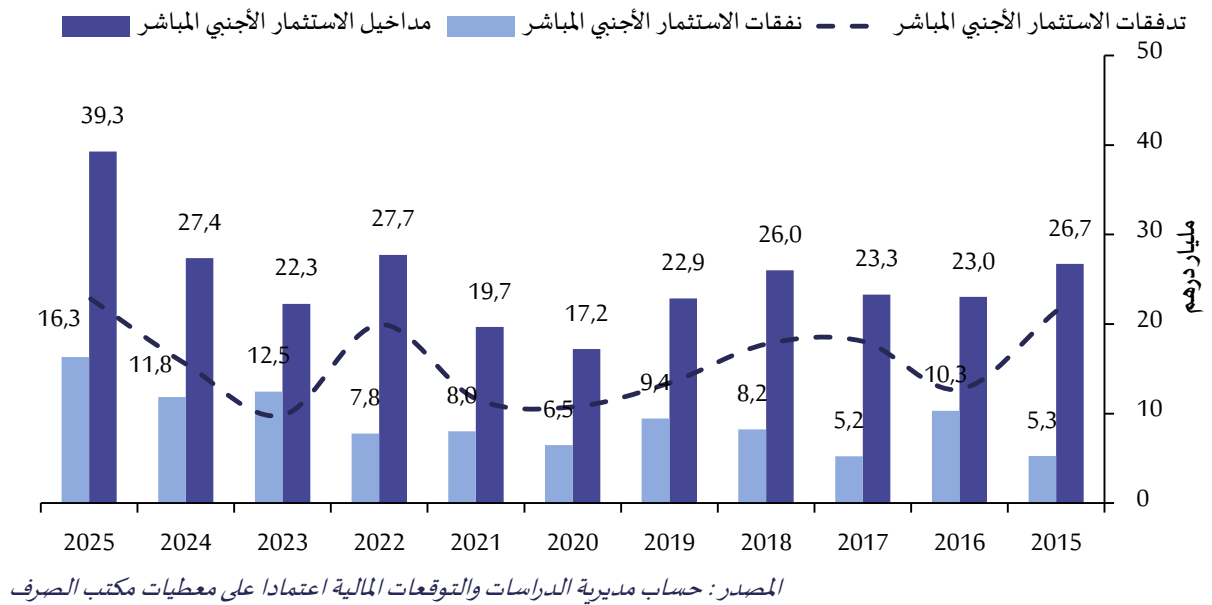
وتعتبر خارطة طريق التجارة الخارجية 2025-2027 ثمرة مسلسل تشاوري شمل جهات المملكة الإثنى عشرة وترتكز على أربعة محاور استراتيجية تتمثل في: المواكبة المستهدفة والمخصصة للمقاولات المصدرة، وتعزيز التأمين العمومي عند التصدير لتأمين مبادراتها والانفتاح على أسواق جديدة، والترويج الدينامي والمبتكر للصادرات المغربية على الصعيد الدولي ثم تنزيل الإصلاحات الأفقية الرامية إلى تعزيز التنافسية والرفع من الأداء العام لمنظومة التصدير.

ولتنزيل هذه الأهداف على أرض الواقع، سيتم إطلاق ستة أورش ذات أولوية:

- منصة المتجر الوحيد للتصدير التي تقترح مبادرات تتناسب مع نوع الطلب، وتراعي خصوصيات المقاولات (دراسات السوق، والاعتماد والإشهاد بالمطابقة، والتسويق، إلخ...);
- منظومة التأمين عند التصدير التي ستسمح للمقاولات بالاستفادة من الوصول إلى أسواق لا تحظى بتغطية كافية؛
- مواكبة المقاولات من خلال شركات التجميع والتصدير المتخصصة في تنمية الصادرات.
- تعزيز العدالة الترابية في مجال التصدير؛
- تسريع رقمنة التجارة الخارجية من خلال المنصتين www.tijaria.mcint.gov.ma و www.trade.ma؛
- إحداث شبائيك وحيدة للتجارة الخارجية، مما سيسمح بالانتقال من خمس منصات إلى منصة موحدة تشمل كافة الإجراءات اللازمة.

2.3.2. استمرار دينامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الوطني

بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب 16,3 مليار درهم سنة 2024، حسب معطيات مكتب الصرف، محققاً بذلك زيادة بنسبة 52% مقارنة بسنة 2023. وفي المقابل، تراجعت الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج لتسجل 6,9 مليار درهم، بانخفاض قدره 45% مقارنة بسنة 2023. وفي نفس المنحى، ارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 47,6% عند متم شهر غشت 2025 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، حيث بلغت قيمته 22,95 مليار درهم. ويُعزى هذا التطور إلى ارتفاع العائدات بنسبة 43,4% لتصل 39,3 مليار درهم، مقرونة بارتفاع النفقات بنسبة 38% لتبلغ 16,3 مليار درهم.



مبيان 40: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة (عند نهاية غشت)

الجزء الثالث: تعزيز استدامة المالية العمومية والاستقرار الماكرو-اقتصادي في ظل سياق دولي صعب

انخرط تدبير المالية العمومية بالمغرب خلال الفترة (2021-2025) في مسار يهدف إلى التوفيق بين الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية والتوظيف الميزانياتي. ورغم السياق الدولي المتأثر بتداعيات الجائحة، والتوترات الجيوسياسية، وارتفاع معدلات التضخم، فقد تمكنت الحكومة من تقليص عجز الميزانية وتخفيف عبء المديونية، مع إطلاق أورش اجتماعية واقتصادية كبرى. وقد تجسدت هذه الجهود في تسريع إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال إرساء نظام الدعم المباشر وتعزيز الميزانيات الموجهة للقطاعات الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، بالتوازي مع ضمان وتيرة مرتفعة للاستثمار العمومي.

وفي هذا الإطار، يركز مشروع قانون المالية لسنة 2026 على أربع أولويات استراتيجية: توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، وتأهيل المجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومواصلة تكريس أسس الدولة الاجتماعية والحفاظ على توازنات المالية العمومية في إطار الإصلاحات الهيكلية الكبرى. وعلى الصعيد الماكرو-اقتصادي، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نمواً بنسبة 4,6% سنة 2026، مدعوماً باسترجاع المغرب لوضعه الائتماني الاستثماري (Investment Grade) من طرف وكالة التصنيف الائتماني -ستاندرد آند بورز غلوبال ريتينغز-. أما على المدى المتوسط، فتظل الآفاق إيجابية، مع تحقيق نمو سنوي في حدود 4% في المتوسط خلال سنتي 2027 و2028، مما يعكس توطيد دورة الانتعاش الاقتصادي، رغم الظرفية الدولية الغير ملائمة.

وسيركز الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2026 على تحليل تطور المالية العمومية خلال الفترة الأخيرة وأهم الأوراش المفتوحة في هذا المجال، إلى جانب الإطار الماكرو-اقتصادي لمشروع قانون المالية 2026، مع تسليط الضوء على أولوياته الاستراتيجية وآفاق النمو على المدى المتوسط.

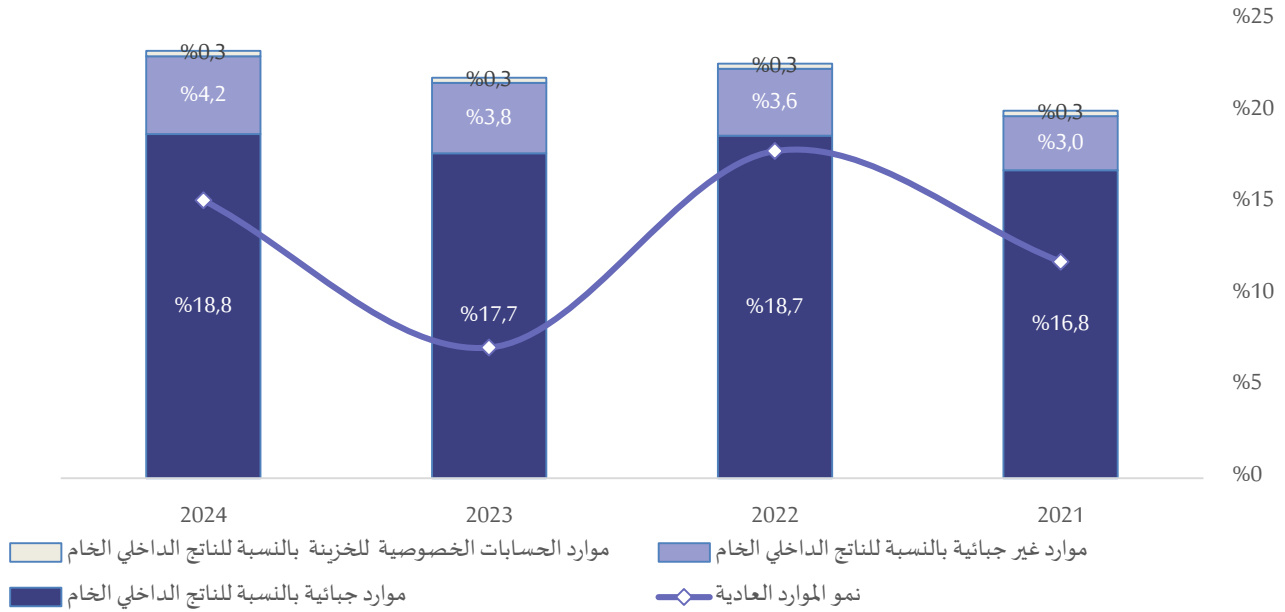
الفصل الأول: تطور المالية العمومية

يعرض هذا الفصل للتطورات الأخيرة للمالية العمومية في المغرب وكذا محدثاتها خلال السنوات الخمس الماضية، محاولاً تحليل دينامية الموارد وتطور النفقات الموجهة للإنعاش الاقتصادي والإصلاحات ذات الأولوية، والتقليص التدريجي للعجز الميزانياتي، فضلاً عن تعزيز استدامة الدين العمومي. كما يتناول تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الجارية، التي تهدف إلى ترسيخ فعالية وصمود المالية العمومية، مع دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

1.1. تعزيز دينامية الموارد العمومية

سجلت الموارد العادية خلال الفترة 2021-2024 معدل نمو سنوي متوسط بلغ 12,9%، مما أدى إلى تحقيق فائض يفوق 143 مليار درهم مقارنة مع سنة 2020. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسين تعبئة الموارد الجبائية، وإلى أثر الإصلاحات الهيكلية المعتمدة، بالإضافة إلى الدينامية الاقتصادية الإيجابية. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ارتفعت الموارد العادية من 19,9% سنة 2020 إلى 23,3% سنة 2024، أي بزيادة قدرها 3,5 نقطة.

من جهة أخرى، يُبين تحليل بنية الموارد العادية هيمنة الموارد الجبائية، التي مثلت في المتوسط 81,9% من مجموع المداخل العادية خلال هذه الفترة. غير أن حصتها سجلت تراجعاً طفيفاً، حيث انتقلت من 83,8% سنة 2021 إلى 80,6% سنة 2024، وذلك بفعل تنامي الموارد غير الجبائية المُعبأة من خلال آليات تمويل مبتكرة.



مبيان 41 : تطور الموارد العادية حسب مكوناتها الأساسية (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام)

سجلت الموارد الجبائية (دون احتساب حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة) نمواً سنوياً متوسطاً بنسبة 10,8% خلال الفترة 2021-2024، وذلك بفضل ارتفاع موارد الضريبة على الشركات (+9,6%)، والضريبة على الدخل (+10,6%)، والضريبة على القيمة المضافة (+12,4%)، والضريبة الداخلية على الاستهلاك (+7,4%). ونتيجة لذلك، انتقلت الموارد الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام من 17,2% سنة 2020 إلى 18,8% سنة 2024، أي بزيادة قدرها 1,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

أما الموارد غير الجبائية، فقد سجلت بدورها نمواً أكثر دينامية، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 25,7% خلال نفس الفترة. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع باقي الموارد بنسبة 29,6% خاصة تلك المرتبطة بآليات التمويل المبتكرة، إضافة إلى زيادة الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة بلغت 14,7% في المتوسط. وبلغت الموارد غير الجبائية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام 4,2% سنة 2024 مقابل 2,4% سنة 2020، أي بزيادة تعادل 1,9 نقطة.

وسجلت الموارد الجبائية (دون احتساب حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة)، ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 14,3% سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، وذلك رغم الجهد الكبير المبذول فيما يخص الإرجاعات والخصومات والإستردادات الجبائية التي بلغت ما مجموعه 22 مليار درهم سنة 2024 مقابل 18,4 مليار درهم سنة 2023¹⁷. ويُعزى هذا الأداء المتميز للموارد الجبائية إلى مواصلة تفعيل مقتضيات القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي أقر عدداً من التدابير الرامية إلى توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز العدالة، وتحسين آليات المراقبة. ومن بين هذه التدابير:

¹⁷ التقرير السنوي للمديرية العامة للضرائب لسنة 2024.

اعتماد آلية الحجز من المنبع لبعض الضرائب، وإرساء آلية التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة، والتوسيع التدريجي لهذه الضريبة وترشيد الامتيازات الجبائية. كما ساهمت آلية التسوية الجبائية الطوعية في الأداء الجيد للمداخيل.

وحسب نوع الضرائب والرسوم، يُعزى ارتفاع الموارد الجبائية إلى:

- زيادة الموارد الضريبة على الشركات بنسبة 13,5% وذلك بفضل زيادة الموارد برسم المبالغ الإضافية للتسوية (2,2+ مليار درهم)، والمبالغ المدفوعة كأقساط (4,7+ مليار درهم) والموارد الناتجة عن عمليات المراقبة (0,7+ مليار درهم)¹⁸؛
- ارتفاع موارد الضريبة على الدخل بنسبة 18,7%، ويُعزى ذلك أساساً إلى تحسن الموارد المتأتية من الضريبة على الدخل المفروضة على الأجور (2,4+ مليار درهم) وعلى الأرباح العقارية (0,6+ مليار درهم)، إضافة إلى الضريبة على الدخل المحجوزة من المنبع على أرباح تفويت القيم المنقولة وعائدات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت (0,8+ مليار درهم) وكذا الدخول المهنية (0,3+ مليار درهم). كما تعزز أداء الضريبة على الدخل بفضل التسوية الجبائية الطوعية (2,7+ مليار درهم) ومجهود الإدارة من حيث تحصيل الموارد الجبائية (2,1+ مليار درهم)¹⁹؛
- ارتفاع موارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 16,2%، بفضل عائدات هذه الضريبة سواء عند الاستيراد (6,3+ مليار درهم أي +11,9%) أو على المستوى الداخلي (6,1+ مليار درهم أي +25,6%)، وهو ما يعكس في آن واحد انتعاش الاستهلاك وأثر التدابير المدرجة في قانون المالية لسنة 2024؛
- ارتفاع موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 11,2%، ويُعزى هذا التطور إلى تحسن موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على المنتجات الطاقية (1,9+ مليار درهم أي +11,8%)، وعلى التبغ (1,1+ مليار درهم أي +8,3%)، وكذا على باقي المنتجات (0,7+ مليار درهم أي +21,9%)؛
- ارتفاع موارد الرسوم الجمركية بنسبة 8,4%؛
- ارتفاع موارد رسوم التسجيل والتمير بنسبة 7,6%، وهو ما يعكس أساساً ارتفاع عائدات رسوم التسجيل (1,3+ مليار درهم).

كما سجلت الموارد غير الجبائية تحسناً بنسبة 19,5% سنة 2024، بفضل ارتفاع العائدات المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة 18,8%، وعائدات تفويت مساهمات الدولة بنسبة 5,8% والموارد الأخرى²⁰ بنسبة 20,3%.

2.1. توجيه النفقات نحو إنعاش الاقتصاد وتنزيل الإصلاحات ذات الأولوية

سجلت النفقات الاجمالية دينامية تصاعدية خلال الفترة 2021-2024، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 7,7%، مدعومة أساساً بالمجهودات الميزناتية المهمة المتخذة لأجل تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المهيكلية، لا سيما في إطار تعزيز

¹⁸ المصدر: وضعية نفقات وموارد الخزينة-دجنبر 2024.

¹⁹ المصدر: وضعية نفقات وموارد الخزينة-دجنبر 2024.

²⁰ تشمل هذه الموارد 35,3 مليار درهم برسم الآليات المبتكرة للتمويل و10,8 مليار درهم برسم "العائدات المتنوعة" للوزارات، و2,9 مليار درهم برسم صناديق المساهمات.

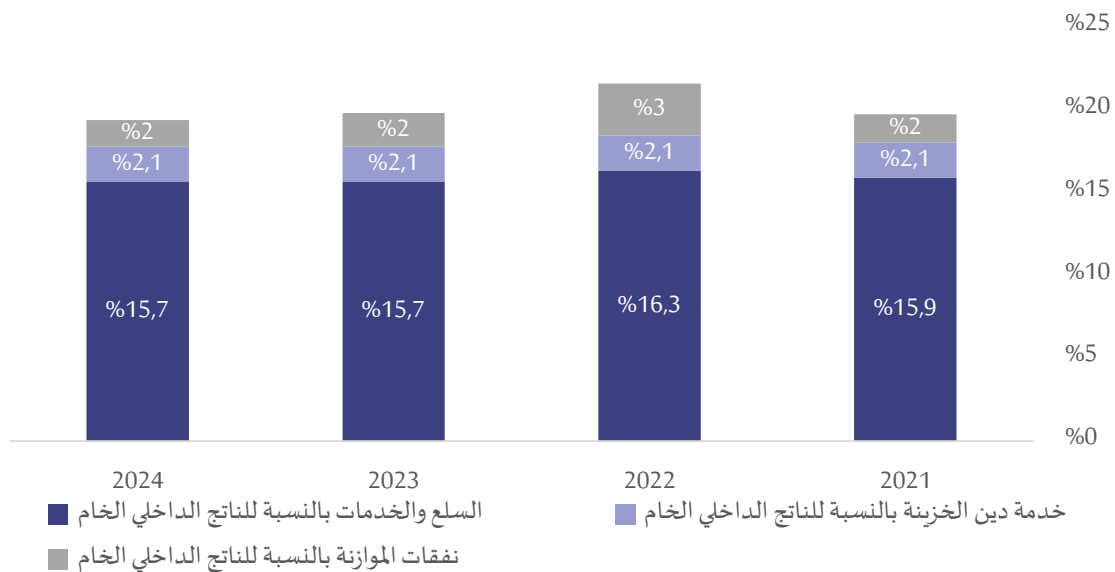
أسس الدولة الاجتماعية ودعم دينامية الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من ارتفاع هذه النفقات، فإن نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام قد تراجعت بنحو 0,8 نقطة، لتنتقل من 27,6% سنة 2020 إلى 26,7% سنة 2024. ويعكس هذه الانخفاض الطفيف نسبياً التحكم التدريجي في تطور النفقات العمومية.

ومن جهة أخرى، يبرز تحليل بنية النفقات الإجمالية هيمنة النفقات العادية مقارنة بنفقات الاستثمار، حيث انخفضت نسبة النفقات العادية من إجمالي النفقات من 76,4% سنة 2021 إلى 72,5% سنة 2024، وهو ما يعكس الجهد الميزانياتي المهم المبذول لصالح الاستثمار.

وسجلت النفقات العادية ارتفاعاً بمعدل متوسط قدره 7,5% سنوياً خلال الفترة 2021-2024. ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع نفقات الموظفين بنسبة 5,4%، بفعل الزيادة في الأجور والترقية في الدرجات التي تم إقرارها في إطار الحوار الاجتماعي؛
- ارتفاع نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 10,4%، ويعود ذلك أساساً إلى زيادة في الدعم والتحويلات المرتبطة بتعزيز القدرات المالية للقطاعات الاجتماعية، لا سيما قطاعي التعليم والصحة وتنفيذ الإصلاحات الجارية، وعلى رأسها تنزيل ورش الحماية الاجتماعية؛
- ارتفاع تكاليف فوائد دين الخزينة بنسبة 5,6%، لا سيما الجزء المتعاقد عليه بالعملة الصعبة، ويرجع ذلك بشكل أساسي لارتفاع مخزون الدين وأسعار الفائدة العالمية ابتداء من سنة 2022؛
- ارتفاع نفقات المقاصة بنسبة 17,1%، ارتباطاً بتزايد أسعار المواد الأولية (لا سيما غاز البوتان والسكر والقمح الطري)، ومنح الدعم لمهنيي قطاع النقل، وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى الحد من تسارع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومواجهة آثار الجفاف.



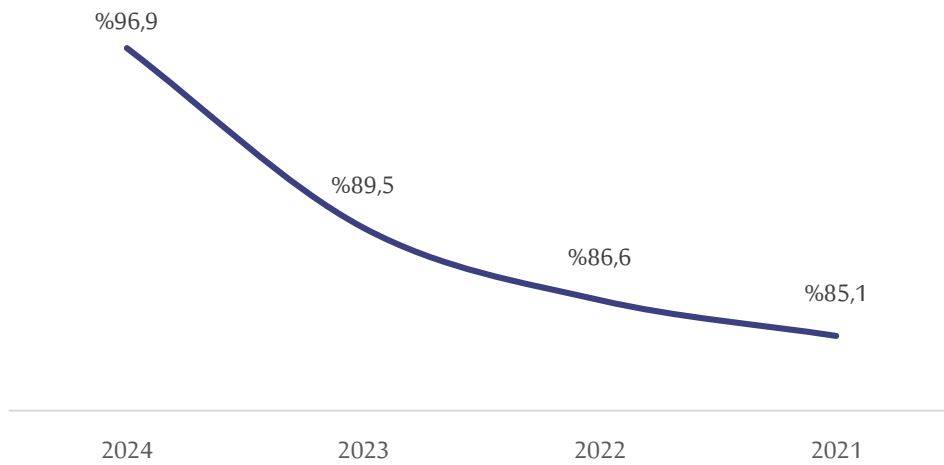
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 42: تطور النفقات العادية حسب مكوناتها الأساسية (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام)

وسجلت النفقات العادية ارتفاعاً بنسبة 5,6% خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، وهو ما يشير إلى تباطؤ نمو النفقات العادية مقارنة بالدينامية المسجلة خلال الفترة 2021-2022، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط 11,5%. وتتجلى التطورات الرئيسية لهذه النفقات فيما يلي:

- ارتفاع نفقات الأجور بنسبة 8,5%، بفعل تطور النفقات الدائمة ذات الطابع الهيكلي، والترقيات والإحالات على التقاعد والأثر المالي للإجراءات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي؛
- زيادة نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 6,8%، نتيجة مواصلة تعزيز المخصصات المالية لفائدة القطاعات الاجتماعية وتنفيذ إصلاح الحماية الاجتماعية؛
- نمو نفقات فوائد دين الخزينة بمعدل قدره 8,6%، بسبب زيادة مخزون الدين وارتفاع أسعار الفائدة بالأسواق العالمية؛
- تقليص نفقات المقاصة بنسبة 15,3%، ارتباطاً بالأساس بانخفاض أسعار غاز البوتان بالأسواق الدولية، فضلاً عن إجراء تخفيض جزئي في دعم غاز البوتان ابتداءً من 20 ماي 2024.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل تغطية النفقات العادية بواسطة الموارد الجبائية شهد اتجاهًا إيجابيًا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث بلغ 96,9% سنة 2024 مقابل 85,7% سنة 2020، ومستوى متوسط قدره 89,8% خلال الفترة 2021-2024.

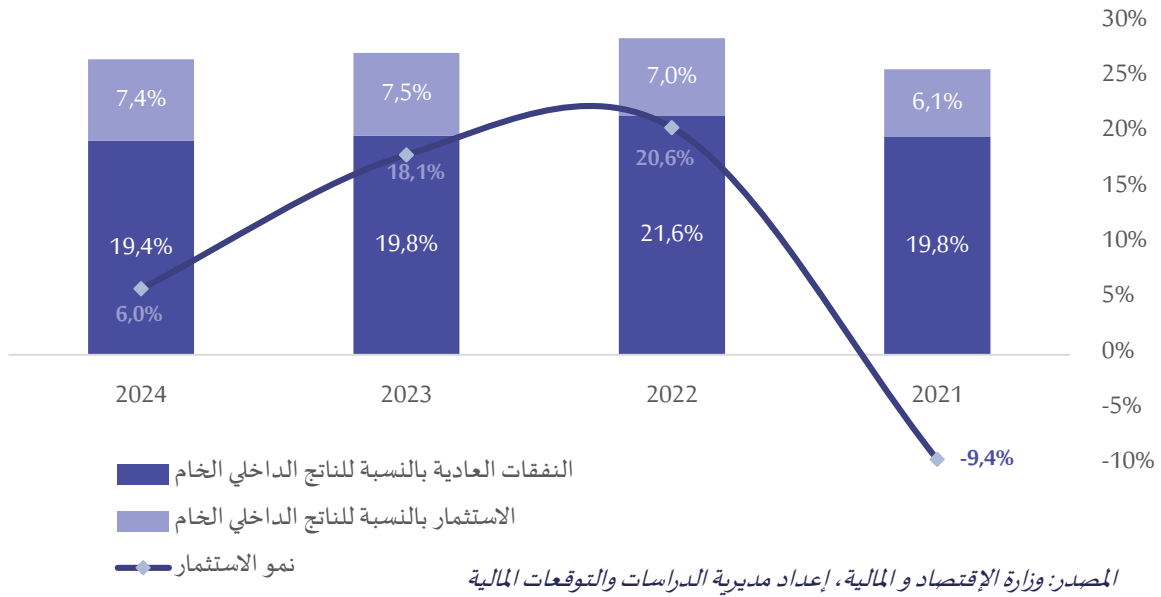


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات

مبيان 43: تطور معدل تغطية المداخل الجبائية للنفقات العادية

وبالموازاة مع ذلك، تعززت دينامية الاستثمار الذي ارتفع في المتوسط بمعدل 8,1% سنوياً خلال الفترة 2021-2024، أي ما يمثل في المتوسط 7% من الناتج الداخلي الخام. وتعكس هذه الدينامية الالتزام المستمر للدولة بتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع الهيكلية الأساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز صموده على المدى الطويل.

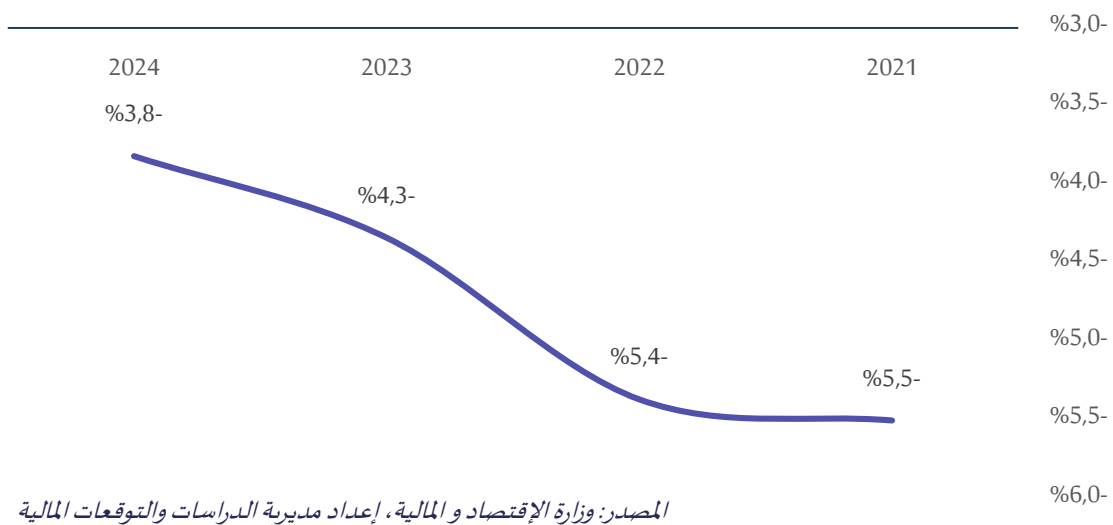
وبلغ نمو الاستثمار العمومي 6%، في سنة 2024. ويعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها تسريع وتيرة بعض المشاريع والأوراش الهيكلية، لا سيما في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، واستعدادات المغرب لاستضافة التظاهرات الرياضية المقبلة، وعلى رأسها كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030.



مبيان 44 : تطور نفقات الاستثمار نسبة للناتج الداخلي الخام

3.1. تحسن تدريجي لعجز الميزانية

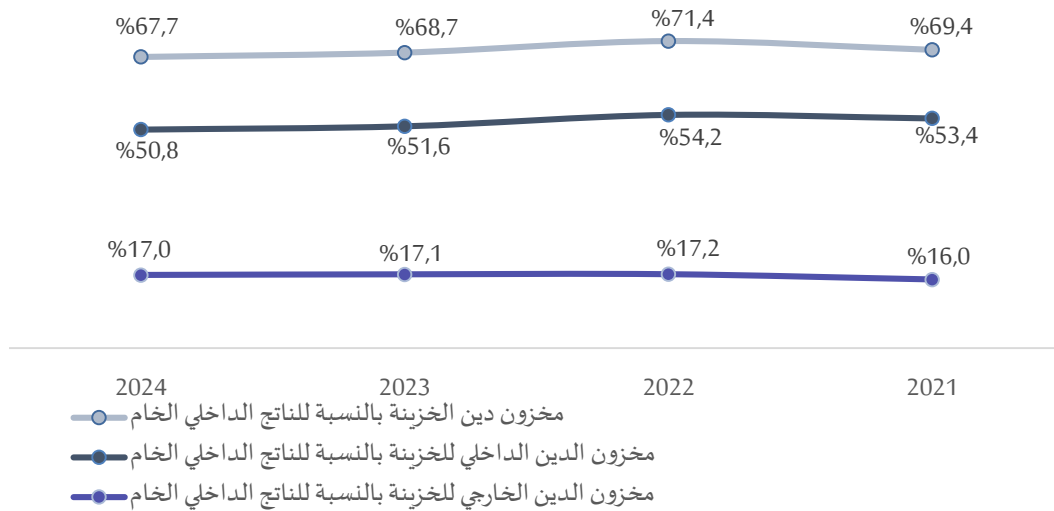
عرف عجز الميزانية تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأربع الأخيرة بعد تفاقمه بشكل ملموس سنة 2020، حيث بلغ نسبة 7,1% من الناتج الداخلي الخام. وابتداءً من سنة 2021، سجل هذا العجز تراجعاً تدريجياً بمقدار 3,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 3,8% سنة 2024، وذلك بفضل فائض الرصيد العادي الذي بلغ 62,9 مليار درهم سنة 2024، أي ما يعادل 3,9% من الناتج الداخلي الخام. وقد تحقق هذا التراجع في عجز الميزانية في سياق اتسم بمجهود ميزانياتي مهم يهدف إلى مواجهة تداعيات الأزمة الصحية، والحد من تسارع ارتفاع الأسعار، وتنشيط الاقتصاد، بالإضافة إلى إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية.



مبيان 45 : تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام

4.1. تعزيز استدامة دين الخزينة

سجل دين الخزينة، خلال الفترة 2021-2024، منحنى تنازلياً بشكل عام، حيث انخفض من 72,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 إلى 67,7% سنة 2024، وذلك نتيجة الانتعاش التدريجي للاقتصاد الوطني، مقرونا بالمجهودات المبذولة للتحكم في الميزانية.



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 46: تطور مخزون دين الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام

وقد مكنت دينامية تحديث منظومة تدبير المالية العمومية من حصول المغرب على نتائج جيدة في تقييم النفقات العمومية والمساءلة المالية (PEFA) لسنة 2024 واستطلاع الميزانية المفتوحة (EBO) لسنة 2023، فضلاً عن استرجاع المغرب لوضعه الائتماني الإستثماري (Investment Grade) من طرف وكالة التصنيف الائتماني -ستاندرد آند بورز غلوبال ريتينغز- ورفع التصنيف السيادي للمغرب إلى (BBB-/A-3).

إطار 7: مسار تحسين أداء نظام تدبير المالية العمومية

يواصل المغرب دينامية تحديث تدبير المالية العمومية، كما يتضح ذلك من خلال النتائج الأخيرة لتقييمين دوليين رئيسيين: تقييم النفقات العمومية والمساءلة المالية (PEFA) لسنة 2024 واستطلاع الميزانية المفتوحة (EBO) لسنة 2023. ويمكن هذان التقييمان المتكاملان من إبراز التقدم المحرز في مجالات الشفافية والأداء الميزانياتي والحكامة المالية.

وفي إطار تقييم PEFA لسنة 2024، أجرى المغرب تقييماً الثالث (بعد سنتي 2009 و2016) الذي قاس أداء تدبير المالية العمومية من خلال 31 مؤشراً موزعاً على سبعة ركائز. وتكشف نتائجه عن تحسن ملحوظ في الأداء العام منذ اعتماد القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015، حيث شهد 14 مؤشراً تقدماً نحو الحصول على تصنيف A أو B+، بالإضافة إلى تحقيق تقدم مهم في 27 مؤشراً فرعياً²¹.

ويبرز تقرير PEFA لسنة 2024 حول المغرب، والذي يغطي الفترة 2020-2022، تحسناً ملحوظاً في الانضباط الميزانياتي بفضل تنفيذ النفقات وفقاً للتوقعات، مما يعكس تخطيطاً محكماً وتديراً ميزانياتياً فعالاً. كما سجل التقرير تقدماً في مجال شفافية الميزانية، من

²¹ تقرير تقييم النفقات العمومية والمساءلة المالية (PEFA) لسنة 2024.

خلال تحسين جودة الوثائق وتعزيز الوصول إلى المعلومات. ويبرز التقرير كذلك الجهود المبذولة في تدبير الموارد، وتقليص متأخرات الأداء، وتعزيز المراقبة الداخلية، بالإضافة إلى تحسين قيادة نفقات الاستثمار.

وإجمالاً، حصلت أكثر من 60% من المؤشرات التي تم تقييمها على أعلى الدرجات، مما يدل على وجود حكمة مالية موثوقة منظمة وفي تحسن مستمر. علاوة على ذلك، أعتمد تقرير PEFA لسنة 2024، لأول مرة تقييماً لتدبير المالية العمومية بالمغرب يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، وهو ما يمثل تقدماً مهماً نحو ميزانية أكثر شمولية وإنصافاً.

وفي الوقت نفسه، شارك المغرب إلى جانب 125 دولة²² في استطلاع الميزانية المفتوحة (EBO) لسنة 2023، الذي يقيم الشفافية ومشاركة العموم ومراقبة الميزانية في تدبير المالية العمومية على مستوى الحكومات المركزية. ووفقاً لنتائج هذا الاستطلاع، بلغت درجة شفافية المالية بالمغرب 100/47، متجاوزاً المتوسط العالمي (100/45). وتوصي الدراسة بإصدار تقارير منتظمة عن تنفيذ الميزانية، ووضع آليات للاستشارة مع مختلف الفئات، وتعزيز أجهزة الرقابة الخارجية.

كما تتوافق هذه التقييمات على تحسن الحكامة المالية في المغرب على عدة مستويات، كما تدعو إلى مواصلة الجهود للارتقاء إلى مستويات أعلى.

5.1. تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية

أطلق المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة، خلال السنوات الأخيرة، مسارا متواصلا من الإصلاحات الهيكلية، التي تهدف إلى تعزيز نجاعة واستدامة المالية العمومية وإنعاش النمو الاقتصادي. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، الإصلاح الجبائي وتعميم الحماية الاجتماعية وإعادة هيكلة القطاع العمومي وتعزيز الاستثمار العمومي والخاص، فضلاً عن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية. ورغم تقدم هذه الإصلاحات بوتيرة متفاوتة، إلا أنها تتواجد في مراحل متقدمة من التنفيذ.

1.5.1. تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي

يندرج إصلاح المنظومة الجبائية في إطار القانون الإطار رقم 69-19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، المعتمد سنة 2021، والذي يروم تعزيز مبادئ العدالة والنجاعة والشفافية للنظام الجبائي، مع ضمان تعبئة أمثل للموارد العمومية. وفي إطار تنزيل مقتضيات هذا القانون-الإطار، تم إدراج مجموعة من التدابير الجبائية بشكل تدريجي ضمن قوانين المالية المتعاقبة منذ سنة 2021. وقد مثل قانون المالية لسنة 2021 نقطة الانطلاقة الفعلية لهذا الورش الإصلاحي، من خلال اعتماد مجموعة من التدابير الهادفة إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية، وترسيخ العدالة الجبائية، ودعم القطاعات الإنتاجية. ومن بين أبرز هذه التدابير، إحداث المساهمة المهنية الموحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق النظام الجزائي السابق، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات تحفيزية، من بينها الإعفاء من الضريبة على الدخل عند أول تشغيل لفائدة الشباب، وكذا لفائدة الأجراء الذين تمت إعادة إدماجهم بعد فقدانهم للشغل نتيجة تداعيات الجائحة.

أما قانون المالية لسنة 2022، فقد واصل هذا المسار من خلال إطلاق مجموعة من التدابير الجبائية والجمركية الرامية إلى دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار، ومن بينها التخفيض التدريجي للضريبة على الشركات، والتخلي عن مبدأ تصاعدي الأسعار لفائدة سعر نسبي موحد، بالإضافة إلى خفض نسبة المساهمة الدنيا لفائدة المقاولات التي تصرح بنتائج إيجابية.

²² استطلاع حول الميزانية المفتوحة لسنة 2023، المغرب.

وفي سنة 2023، دخل ورش الإصلاح الجبائي مرحلة متقدمة من خلال تنزيل إصلاح شامل للضريبة على الشركات، يهدف إلى تحقيق تقارب تدريجي نحو نسب موحدة، وتعزيز مساهمة بعض فئات الشركات، إلى جانب مواصلة خفض نسب المساهمة الدنيا.

وفي ظل هذه الدينامية، أولى قانون المالية لسنة 2024 أهمية خاصة لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، من خلال مقارنة تدريجية تهدف إلى تعزيز القدرة الشرائية للأسر، والحد من آثار التضخم، وضمان حيادية هذه الضريبة، والتقليص من تأثير المصدم على المقاولات، فضلاً عن تيسير إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي.

وقد تواصلت هذه الدينامية الإصلاحية سنة 2025 من خلال إصلاح الضريبة على الدخل، الذي يهدف أساساً إلى تخفيف الضغط الجبائي، وتحسين مداخل الأجراء والمتقاعدين، وذلك تماشياً مع مقتضيات القانون الإطار رقم 69-19 المشار إليه أعلاه، وتنزيلاً للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي.

2.5.1. مواصلة ورش إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

يشهد إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية (EEP) دينامية مهمة تهدف إلى تعزيز حكمتها، وجعل انتداب أعضاء المجالس الإدارية أكثر مهنية، ونشر مدونة لممارسات الحوكمة الجيدة. وتعد السياسة المساهماتية للدولة مكوناً أساسياً للإصلاح، حيث تمت المصادقة عليها سنة 2024، في حين تم وضع خطة عمل تهدف إلى تحويل عدة مؤسسات تجارية إلى شركات مساهمة. وموازية مع ذلك، يتم استكمال إصلاح الإطار القانوني المرتبط بعمليات المحفظة العمومية والعمليات الرأسمالية، إلى جانب انتقال عدة مؤسسات إلى نظام الرقابة المواكبة.

وقد تم تسريع إعادة هيكلة المحفظة العمومية من خلال إطلاق دراسة²³ لتصفية بعض المؤسسات والمقاولات العمومية. ومن جهة أخرى، تشهد مؤسسات أخرى إعادة هيكلة متقدمة في قطاعات استراتيجية مثل الصحة والطاقة والضمان الاجتماعي والاستثمار، في حين تخضع مؤسسات أخرى حالياً للتقييم من أجل هيكلتها مستقبلاً، خصوصاً في مجالات الفلاحة والتعليم العالي والقطاع السمي البصري. كما تقوم الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية (ANGSPE) بتنفيذ مشاريع أخرى تتعلق بتوحيد الحسابات وفق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وإرساء منظومة لقيادة نجاعة الأداء، وبرنامج طموح للتحويل الرقمي. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز الشفافية المالية، وتحسين فعالية التدبير، وإدراج المؤسسات والمقاولات العمومية ضمن منطق الأداء المستدام وخلق القيمة المضافة العمومية.

3.5.1. تعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة

لضمان إنعاش الاقتصاد المغربي، تم إطلاق عدة إصلاحات لتعزيز دينامية الاستثمار العمومي والخاص.

تنفيذ ميثاق الاستثمار

يهدف القانون الإطار رقم 03-22 المتعلق بميثاق الاستثمار إلى تحسين أثر الاستثمار من خلال إحداث مناصب شغل قارة، وتقليص الفوارق المجالية لتعزيز جاذبية الاستثمارات. ولتحقيق هذه الأهداف، يتمحور هذا القانون الإطار حول عدة أنظمة لدعم الاستثمار، تتضمن نظام دعم أساسي للاستثمار ونظام دعم خاص، بهدف دعم مشاريع الاستثمار

²³ مداخلة السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية خلال اجتماع لجنة مراقبة المالية العمومية (يونيو 2025).

الاستراتيجية، وتعزيز حضور المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، وكذا دعم المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة.

وفي نفس السياق، تم تفعيل نظام الدعم الموجه للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة²⁴، المنصوص عليه في ميثاق الاستثمار، والذي يهدف إلى تعزيز تنافسية هذه المقاولات وتحفيز التشغيل والتنمية المحلية.

ويمثل هذا النظام مرحلة مهمة نحو اعتماد سياسة استثمارية أكثر شمولية، ذات بُعد ترابي وأثر اقتصادي واجتماعي قوي.

تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار

تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار سنة 2020، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، باعتباره صندوقاً سيادياً يهدف إلى مواكبة جهود الإنعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19. ويكمن دوره في تحفيز الاستثمار المنتج وتعزيز جاذبية رؤوس الأموال الخاصة. وقد خُصص له تمويل أولي قدره 15 مليار درهم من ميزانية الدولة، مع هدف تعبئة 30 مليار درهم إضافية، بما يتيح تحقيق أثر مضاعف إجمالي يتراوح بين 120 و150 مليار درهم من الاستثمارات.

ويتدخل صندوق محمد السادس للاستثمار من خلال صناديق قطاعية وموضوعاتية تغطي مجالات استراتيجية، منها الصناعة والفلاحة والبنيات التحتية المستدامة والانتقال الطاقى والابتكار والسياحة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المساهمة في إعادة رسملة المقاولات القابلة للاستمرار. وخلال سنة 2025، تم اختيار 14 مقولة تدبير بتعبئة 19 مليار درهم (منها 4,5 مليار من صندوق محمد السادس للاستثمار)، مع تأثير مضاعف يفوق أربعة أضعاف.

ويُعدّ صندوق محمد السادس للاستثمار رائداً في مجال الاستثمار المسؤول، حيث انضم إلى مبادئ الاستثمار المسؤول خلال قمة المناخ "COP28"، وأطلق آليات خاصة مثل برنامج "CapAccess" الموجه للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق مخصصة للشركات الناشئة. كما عقد شراكات استراتيجية مع كل من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار، بهدف دعم البنيات التحتية المستدامة على وجه الخصوص.

4.5.1. مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

يُكرّس القانون التنظيمي لقانون المالية 130-13 المصادق عليه في يونيو 2015، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من يناير 2016، المبادئ الأساسية المؤطرة للمالية العمومية. غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المغرب خلال السنوات الأخيرة أبانت عن الحاجة إلى مراجعة هذا القانون، من خلال إدخال تعديلات جوهرية تهم ثلاث محاور رئيسية:

- توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي ليشمل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري؛
- تعزيز استدامة المالية العمومية، على وجه الخصوص من خلال إرساء قاعدة جديدة تُحدد مسار تطور المديونية على المدى المتوسط، مع إتاحة استثناءات في حالة الظرفيات الاقتصادية غير الملائمة؛
- تقوية دور البرلمان في إعداد وتنفيذ قوانين المالية.

²⁴ تم اعتماد المرسوم المتعلق بآلية دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 10 أبريل 2025، ويُحدد هذا النص الإطار العام للاستفادة من هذا الدعم، من خلال توضيح معايير الأهلية، وطبيعة الاستثمارات المعنية وقيمتها، وكذا الشروط والإجراءات الخاصة بصرف المنح.

الفصل الثاني: الإطار الماكرواقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2026

1.2. تذكير بالأهداف ذات الأولوية لمشروع قانون المالية لسنة 2026

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش، وتماشيا مع التزامات البرنامج الحكومي، يركز مشروع قانون المالية لسنة 2026 على أربعة محاور رئيسية²⁵:

1.1.2. توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026 في مرحلة مهمة من مسار التحول الاقتصادي، مستندا إلى مشاريع كبرى مهيكلية وتنظيم تظاهرات رياضية عالمية، تُوظف كرافعات استراتيجية لتحفيز الاستثمار وتسريع وتيرة تنزيل الاستراتيجيات الوطنية. ويرتكز هذا التوجه على تطوير بنيات تحتية حديثة في مجالات النقل واللوجستيك والطاقة، عبر استثمارات كبرى تشمل المطارات، وخطوط السكك الحديدية الفائقة السرعة، وشبكة الطرق السيارة، والموانئ. كما يشكل القطاع الطاقى دعامة أساسية لهذا المسار، من خلال التوجه القوي نحو الهيدروجين الأخضر والغاز الطبيعي، بهدف تعزيز الأمن الطاقى ودعم الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون. وبالموازاة مع ذلك، سيعزز قطاع الرقمنة عبر استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" وتقوية الأمن السيبراني، لجعله رافعة للسيادة الوطنية ولتعزيز التنافسية في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك، يولي مشروع قانون المالية لسنة 2026 عناية خاصة للقطاعات الواعدة مثل السياحة والصناعة والتجارة الخارجية، من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيع الأسواق التصديرية. ويهدف ميثاق الاستثمار الجديد وخارطة الطريق التجارية إلى إحداث فرص شغل مستقرة، وتحفيز الصادرات، وتعزيز العدالة المجالية.

كما تشكل عملية إدماج الاقتصاد غير المهيكل أولوية أساسية، من خلال تبسيط المساطر، وتقديم تحفيزات ضريبية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، لاسيما عبر تعميم نظام المقاول الذاتي. وبفضل هذا التصور الشمولي، الذي يجمع بين الاستثمارات الضخمة، وتحديث البنيات التحتية، والابتكار الرقمي، والإدماج الاجتماعي، يرسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 الطريق نحو نموذج تنموي أكثر تنافسية واستدامة وشمولية، يعزز موقع المغرب ضمن الاقتصادات الصاعدة.

2.1.2. إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة

يركّز مشروع قانون المالية لسنة 2026 على تأهيل المجالات الترابية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تقوم الحكومة بتنزيل جيل جديد من برامج التنمية الترابية، تركز على الجهوية المتقدمة، والتقائية السياسات العمومية، والمساواة في الولوج إلى الخدمات الأساسية. ويُعتبر التعليم والتشغيل ركيزتين أساسيتين لهذه المقاربة، من خلال تعميم مدارس الريادة، وتطوير مدارس الفرصة الثانية، وتحديث التكوين المهني، وتنفيذ خارطة طريق طموحة للتشغيل. كما تتعزز هذه الإصلاحات بالمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي، الموجه نحو الابتكار والبحث العلمي وتكوين كفاءات المستقبل.

²⁵ انظر مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2026 للمزيد من التفاصيل.

موازاة مع ذلك، يولي مشروع قانون المالية لسنة 2026 عناية خاصة لتعزيز المنظومة الصحية، والحماية الاجتماعية والتدبير المستدام للموارد الاستراتيجية، خصوصاً الماء والأمن الغذائي. ويهدف تأهيل المراكز الصحية، وبناء مستشفيات جديدة، ورقمنة الخدمات، وإنشاء المجموعات الصحية الترابية، إلى تعزيز المساواة وجودة الخدمات الصحية. وعلى الصعيد الاجتماعي، يشكل تعميم التغطية الصحية الإجبارية خطوة حاسمة، إلى جانب أوراش إصلاح أنظمة التقاعد وتوسيع الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل. وأخيراً، تؤكد استراتيجية التدبير المندمج للماء وبرامج التنمية الجهوية والأمن الغذائي على الإرادة لبناء نموذج تنموي شامل، مستدام ومتوازن يخدم جميع المواطنين والمجالات الترابية.

3.1.2. مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية

تشكل سنة 2026 محطة حاسمة في تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، من خلال الانتقال إلى مقاربة أكثر استهدافاً ونجاعة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان، تحت إشراف الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان استهداف شفاف وعادل للمستفيدين من البرامج الاجتماعية، مع مواصلة الجهود لدعم القدرة الشرائية عبر ضمان استقرار أسعار المواد الأساسية، ودعم مهنيي النقل، والدعم المالي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. وموازاة مع ذلك، يُتوقع أن يُفضي الحوار الاجتماعي إلى مجهود مالي تراكمي يناهز 47,8 مليار درهم مع متم سنة 2026، يشمل مراجعة الضريبة على الدخل لفائدة الأجراء والمتقاعدين، إلى جانب الرفع من الحد الأدنى للأجور بالقطاعات الفلاحي وغير الفلاحي.

كما يتم تعزيز الإدماج الاجتماعي عبر برامج مهيكلية في مجال السكن وإعادة الإعمار. حيث استفاد عشرات الآلاف من الأسر من برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، فيما تسجل مبادرة "مدن بدون صفائح" نسبة إنجاز متقدمة. من جانب آخر، يعبئ برنامج إعادة تأهيل الحوز مبلغ 7,2 مليار درهم لإعادة تأهيل البنيات التحتية، ودعم الأسر والفاعلين الاقتصاديين المتضررين. ومن خلال هذه الأوراش، يترجم مشروع قانون المالية لسنة 2026 إرادة الدولة لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين ظروف العيش، والحد من الهشاشة الاجتماعية والمجالية.

4.1.2. مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية

سيواصل المغرب خلال سنة 2026 تنفيذ إصلاحات هيكلية طموحة لتحديث اقتصاده وإدارته العمومية. وهكذا تهدف إعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية إلى ترشيد المحفظة العمومية، وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وتقليص الاعتماد على ميزانية الدولة بفضل تمويلات متنوعة. وموازاة مع ذلك، ستعزز مسيرة تحديث الإدارة العمومية من خلال تعميم الشباك الوحيد، وتبسيط المساطر، وتكريس ورش اللاتمرکز الإداري. كما سيعرف النظام القضائي تحولاً إثر إصلاح مدونة الأسرة، واعتماد العقوبات البديلة، ورقمنة الخدمات، وتعديل مدونة القانون الجنائي ومدونة المسطرة الجنائية. كما يعتزم مشروع قانون المالية لسنة 2026 مواصلة الإدماج التدريجي للغة الأمازيغية في الإدارة والتعليم والمؤسسات العمومية.

أما على مستوى المالية العمومية، فسيمثل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية محطة مهمة من خلال اعتماد قاعدة ميزانية جديدة تتمحور حول المديونية على المدى المتوسط، مع تعزيز مقاربة الأداء ودور البرلمان في تقييم السياسات العمومية. كما يظل الحفاظ على التوازنات المالية أولوية، حيث يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية نسبة 3% من الناتج الداخلي الخام، وأن يستقر معدل المديونية عند نسبة 65,8% سنة 2026. وستعتمد تعبئة التمويلات الضرورية على تثمين الأصول العمومية، وتنويع آليات التمويل، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن شأن هذه

الإصلاحات، مقرونة بمواصلة الاستثمارات الاستراتيجية، أن تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل نمو يناهز 4,6% سنة 2026، مع الحفاظ على استدامة المالية العمومية وتحرير هوامش ضرورية لمواكبة الأوراش الهيكلية الكبرى.

2.2. التوقعات الماكرو-اقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 والآفاق على المدى

المتوسط

في إطار استمرار مسار النمو الذي انطلق سنة 2025، يتوقع أن يحافظ الاقتصاد الوطني على زخمه خلال سنة 2026، حيث يتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الخام بالحجم نموًا بنسبة تقارب 4,6% مقابل 4,8% سنة 2025، مما يدل على ترسيخ دورة الانتعاش واستقرار التوقعات المستقبلية.

وقد تعزز استقرار الآفاق بقرار وكالة "ستاندرد أند بورز" بإعادة تصنيف المغرب ضمن فئة "درجة الاستثمار"، وهو قرار يستند إلى قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الصدمات المتتالية وإلى الدينامية القوية للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

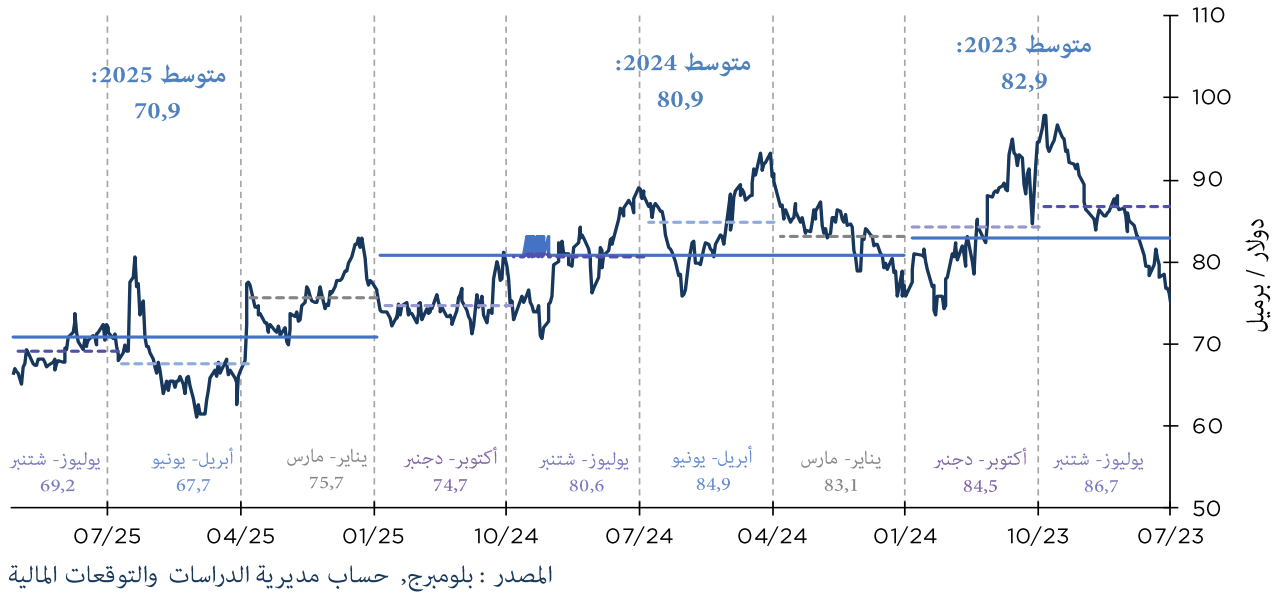
في هذا السياق، تظل آفاق تطور الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2027-2028 إيجابية، وذلك رغم السياق الدولي غير الملائم. إذ يتوقع أن يتجاوز معدل النمو ما بين 2025 و2028 مساره للمدى الطويل ليصل إلى حوالي 4,4% كمعدل سنوي متوسط.

1.2.2. الفرضيات الأساسية التي تستند إليها التوقعات الاقتصادية 2026-2028

تم إعداد توقعات الاقتصاد الوطني للفترة 2026-2028 على أساس المعطيات المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2024، وآخر معطيات الظرفية الوطنية والدولية، إضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتعلقة بكل من المناخ الوطني والدولي.

متوسط سعر برميل برنت يناهز 65 دولار

شهدت أسعار خام برنت انخفاضا بنسبة 15% خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2025، نتيجة فائض العرض الناتج عن العودة السريعة لحجم إنتاج أوبك، والزيادة المتواصلة للإنتاج خارج أوبك، في حين ظل الطلب ضعيفاً، خاصة في الصين، ويتراجع بشكل طفيف في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد أدت التوترات في الشرق الأوسط إلى بروز عدة تقلبات لكن دون تغيير المنحى التنازلي، حيث تبقى إمدادات النفط مستقرة بشكل عام.

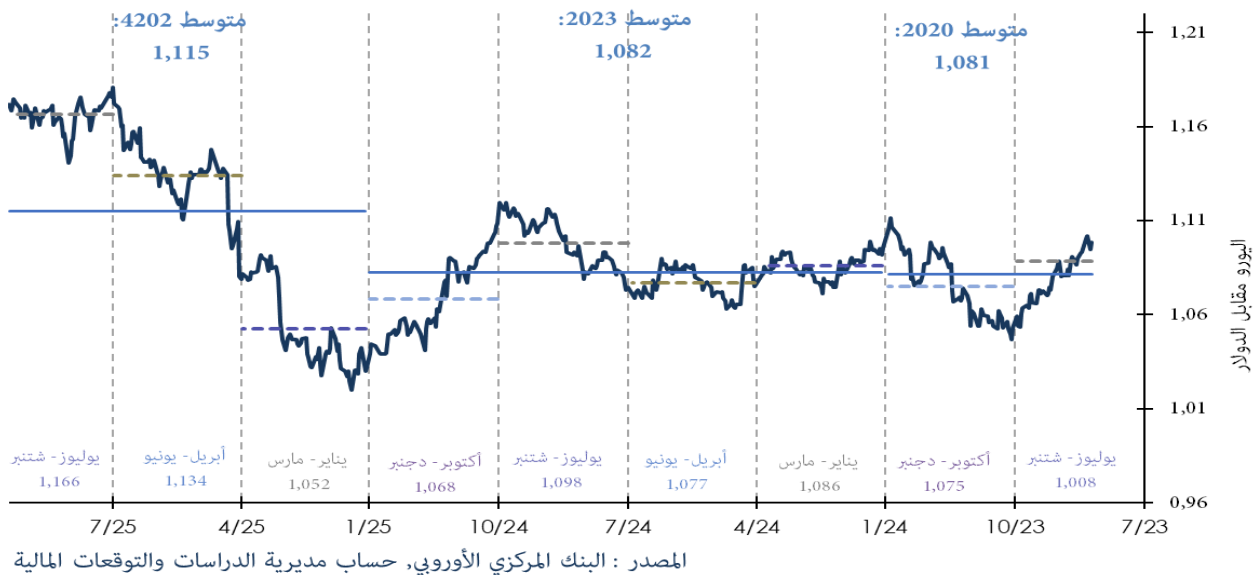


مبيان 47: أسعار البرنت (دولار/برميل)

ويتوقع البنك الدولي أن يستقر متوسط سعر البرنت عند 64 دولار للبرميل سنة 2025، ثم 60 دولار سنة 2026، مواصلاً مسار أسعار معتدلة في سياق تحول طاقي واستمرار حالة عدم اليقين على المستوى الجيوسياسي والمناخي. وينسجم هذا التوجه مع توقعات المؤسسات المتخصصة، التي تشير إلى سيناريو أسعار معتدلة على المدى الطويل، نتيجة وفرة العرض مقابل محدودية الطلب.

سعر صرف الأورو مقابل الدولار يناهز 1,12 خلال سنة 2025 و 1,11 ابتداء من سنة 2026

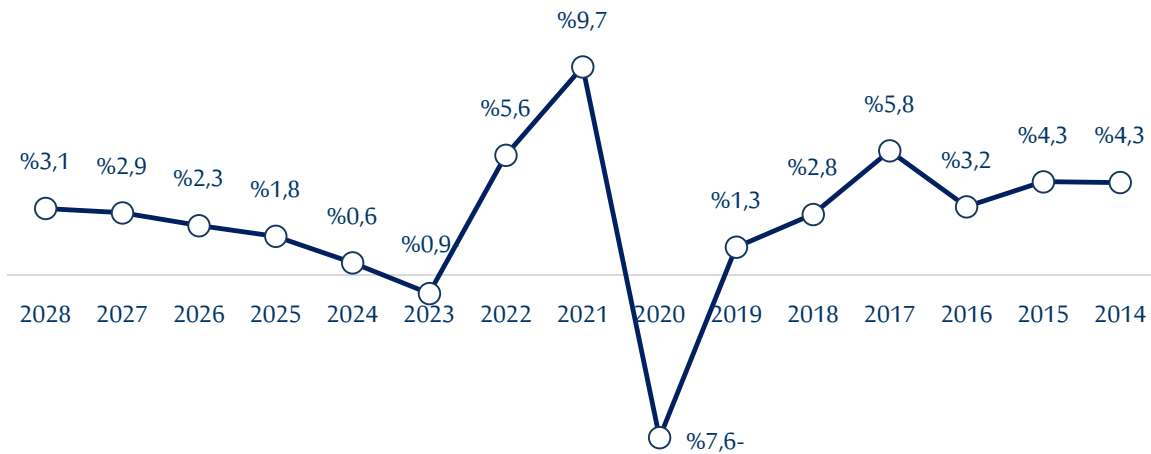
عند نهاية سنة 2025، يرتقب أن يظلّ الأورو مدعوماً بتقلص فجوة النمو بين منطقة الأورو والولايات المتحدة، وبالتخفيض المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية، موازاة مع استمرار توجهات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي في سياق احتواء التضخم، فضلاً عن الضبابية المرتبطة بالسياسة التجارية الأمريكية.



مبيان 48: سعر صرف الأورو مقابل الدولار

➤ ارتفاع الطلب الخارجي الموجه للمغرب (دون احتساب الفوسفات ومشتقاته) بنسبة 2,3% سنة 2026 بعد 1,8% سنة 2025.

يرتقب أن يرتفع الطلب الخارجي الموجه للمغرب بنسبة 2,3% سنة 2026، مدعوماً بتسارع التجارة العالمية للسلع (1,8% سنة 2026 مقابل 0,9% سنة 2025، حسب منظمة التجارة العالمية). ويتوقع أن تتواصل هذه الدينامية في أفق سنة 2028 مع توقع طلب خارجي في حدود 3,1%، مدعومة بتحسّن واردات شركائنا الأوروبيين الرئيسيين، ولا سيما فرنسا وإسبانيا.



المصدر: وزارة الإقتصاد و المالية

مبيان 49: تطور حجم الطلب الخارجي الموجه للمغرب (دون احتساب الفوسفات ومشتقاته) (ب%)

➤ إنتاج الحبوب يناهز 70 مليون قنطار في أفق 2028

خلال الفترة 2026-2028، تستند توقعات نمو القيمة المضافة الفلاحية على فرضية إنتاج الحبوب في حدود 70 مليون قنطار مقابل 43 مليون قنطار سنة 2025، مقروناً بتعزيز أداء باقي الزراعات وتربية الماشية.

ويتوقع أن يبلغ نمو القطاع الفلاحي حوالي 4,6% سنة 2025، مدعوماً بالخصوص بارتفاع القيمة المضافة لإنتاج الحبوب بنحو 37,8%، إلى جانب مكاسب في أنشطة زراعة الأشجار وتربية الماشية.

وباعتماد فرضية توفر ظروف مناخية متوسطة وإنتاج حبوب يناهز 70 مليون قنطار خلال سنة 2026، يتوقع أن يبلغ نمو القطاع الفلاحي حوالي 7,9%، مدعوماً بزيادة القيمة المضافة لزراعة الحبوب بنسبة 62,8% وتحسن نمو الفروع الأخرى (زراعة الأشجار وتربية الماشية...).

وفيما يتعلق بسنتي 2027 و2028، وبافتراض ظروف مناخية متوسطة (إنتاج حبوب في حدود 70 مليون قنطار)، سيبلغ نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي نسب 4,0% و4,5% على التوالي.

➤ الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب في مستوى 2,25%

يأخذ الإطار الماكرو اقتصادي بعين الاعتبار قرار بنك المغرب الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى 2,25%.

فبعد أن قام برفعه إلى 3% من أجل تقليص معدل التضخم بعد جائحة كوفيد، انخرط بنك المغرب في سلسلة من التيسير التدريجي ابتداء من يونيو 2024، شملت ثلاثة تخفيضات بمقدار 25 نقطة أساس خلال 2024-2025، ليستقر سعر الفائدة الرئيسي حاليا عند 2,25%.

2.2.2. التوقعات الاقتصادية لسنة 2026

يتوقع أن تكون آفاق نمو الاقتصاد الوطني إيجابية خلال سنة 2026، مدعومة بشكل خاص بإنتاج حبوب يبلغ حوالي 70 مليون قنطار وبمواصلة تنفيذ الأوراش المهيكلية الكبرى. ومن المرتقب أن تؤكد سنة 2026 المنحى الإيجابي للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعافي القطاعات المتضررة من الأزمة الصحية، والتخفيف من الضغوطات على التوازنات الماكرواقتصادية.

◀ نمو مدعوم بالأنشطة غير الفلاحية

بناء على ذلك، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نموا بنسبة 4,6% سنة 2026، مدعوما بارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 7,9% وباستمرار نمو الأنشطة غير الفلاحية، الذي سيبلغ حوالي 4%.

وأخذا بعين الاعتبار ارتفاع الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات بنسبة 5,9%، يتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي نموا بنسبة 4,3% سنة 2026. كما يرتقب أن ترتفع القيمة المضافة للقطاع الثانوي بنسبة 3,7% مقابل 4,2% بالنسبة لقطاع الخدمات.

2026	2025	2024	2023	
4,6	4,8	3,8	3,7	الناتج الداخلي الخام
4,5	4,6	3,4	3,4	القيمة المضافة الإجمالية
7,9	4,6	-4,8	1,5	القيمة المضافة الفلاحية
4,0	4,6	4,5	3,7	القيمة المضافة غير الفلاحية
3,7	4,9	4,2	0,8	الأنشطة الثانوية
4,2	4,4	4,6	5,0	أنشطة قطاع الخدمات
5,9	6,4	7,5	5,6	الضرائب الصافية من الإعانات على المنتجات
4,3	4,8	4,8	3,9	الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

جدول 2: نمو الناتج الداخلي الخام ومكوناته القطاعية

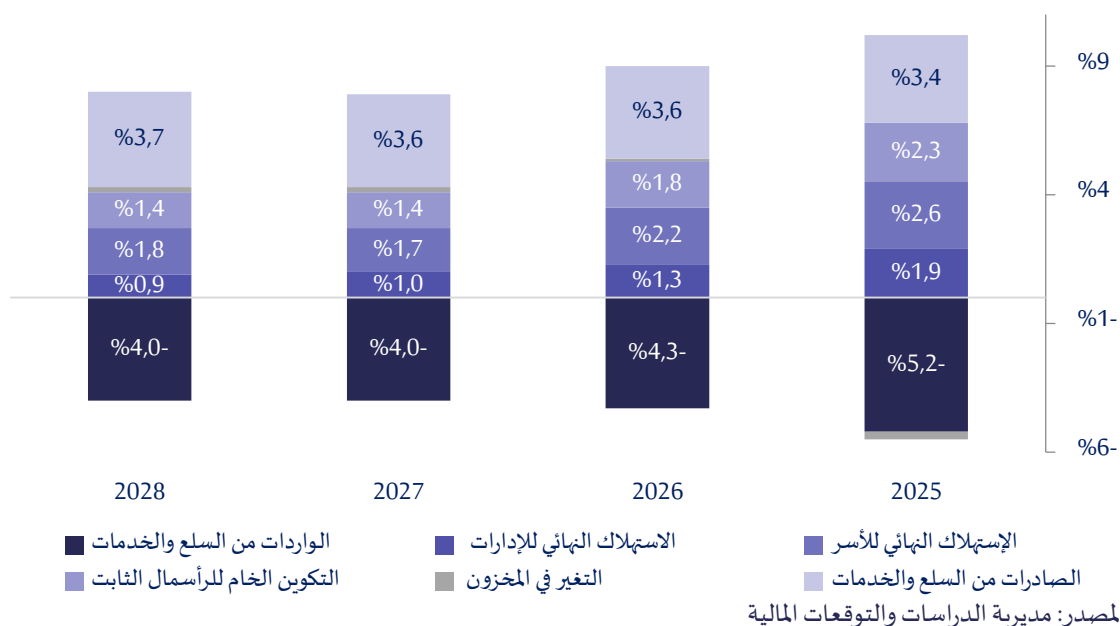
نمو مطرد للطلب الداخلي

يتوقع ان تواصل عناصر الطلب الداخلي نموا مطردا خلال سنة 2026، مدعومة بالأداء الجيد للاستثمار وإستهلاك الأسر²⁶. ومن المرتقب أن يرتفع هذا الأخير بالحجم بنسبة 3,7% سنة 2026 وأن تبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي الحقيقي حوالي 2,2 نقطة مئوية سنة 2026.

ويعزى تحسن هذا العنصر إلى ارتفاع الدخل الفلاحي للأسر، ارتباطا بمحصول حبوب يفوق السنة الماضية. كما سيكون مدعوما باستمرار نمو الدخل الخام المتاح غير الفلاحي والقروض البنكية، لاسيما تلك الموجهة للاستهلاك.

وتأكيدا لهذه الدينامية، تكشف الحسابات الوطنية الفصلية أن نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ارتفعت بنسبة 5,1% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مقابل 3,3% خلال نفس الفصل من السنة السابقة، مساهمة بثلاث نقط في النمو مقابل نقطتين في السابق.

وفيما يتعلق بالاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، يتوقع أن يسجل نموا بنسبة 6,9% خلال سنة 2026، تماشيا مع تطور نفقات الأجور والسلع والخدمات الأخرى. كما يتوقع أن تبلغ مساهمته في النمو حوالي 1,3 نقطة مئوية خلال سنة 2026.



مبيان 50 : مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بالنقاط)

وفيما يخص الاستثمار، يتوقع أن يستفيد من المكاسب المحققة بفضل مواصلة الأوراش الكبرى وتحسن مناخ الأعمال. ومن المرتقب أن يحافظ نمو التكوين الخام للرأسمال الثابت على ديناميته خلال سنة 2026، بمعدل 6,6%، مساهما بحوالي 1,8 نقطة في النمو الاقتصادي.

²⁶ بما في ذلك المؤسسات التي لا تستهدف الربح وتخدم الأسر.

ويتوقع أن يستفيد الاستثمار المنتج، على الخصوص، من المنحى الإيجابي للاستثمار في معدات التجهيز والمنتجات نصف المصنعة، بالإضافة إلى تدفقات القروض الممنوحة للتجهيز. ومن المنتظر أن تستفيد هذه الدينامية أيضاً من مجهود الاستثمار، مدعوماً بالأوراش المهيكلية الكبرى وبنفقات التجهيز للميزانية العامة للدولة وبالارتفاع المهم لمداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتشير آخر مؤشرات الظرفية الاقتصادية إلى استمرار الأداء الجيد للاستثمار. حيث سجل الاستثمار الخام²⁷ ارتفاعاً قوياً بنسبة 18,9% خلال الفصل الثاني من سنة 2025، مقابل 14,3% خلال نفس الفترة من السنة الماضية، مساهماً في النمو بحوالي 5,6 نقطة، مقابل 4 نقاط سابقاً.

ويتوقع أن تتحسن مساهمة المبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال سنة 2026، لتصل إلى -8,0 نقطة. ومن المرتقب أن تساهم صادرات السلع والخدمات بحوالي 3,6 نقطة، مقابل مساهمة سلبية للواردات بحوالي -4,3 نقطة.

ومن المنتظر أن يساهم استمرار دينامية الطلب الخارجي الموجه للمغرب في تسريع نمو صادرات السلع والخدمات، والذي يتوقع أن يبلغ نسبة 8,2%، مدعوماً بشكل خاص بالأداء الجيد للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كصناعة السيارات والطيران والإلكترونيات، ارتباطاً بانتعاش الطلب الخارجي على المنتجات المصنعة الموجه للمغرب. من جانبها، ينتظر أن تسجل واردات السلع والخدمات زيادة، بالأسعار الثابتة، بنسبة 8,4%، مدعومة بالارتفاع المهم لواردات المواد الغذائية (+7%) ومواد التجهيز النهائية (+9%) وأنصاف المواد (+8,2%).

ويتوقع أن ينمو الناتج الداخلي الخام، بالأسعار الجارية، بنسبة 6,7% سنة 2026. ونتيجة لهذه التطورات، يتوقع أن تبلغ الحاجة التمويلية للاقتصاد الوطني، نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، حوالي 2,6% سنة 2026، مقابل 2,2% سنة 2025، أي بتحسين قدره 0,4 نقطة.

3.2.2. التوقعات الاقتصادية 2027-2028

تظل آفاق تطور الاقتصاد الوطني إيجابية، على الرغم من سياق دولي غير ملائم، مطبوع باستمرار عوامل عدم اليقين (التوترات التجارية، والصراعات الجيوسياسية...). ويتوقع أن يتجاوز معدل النمو منحاه طويل الأجل ليصل إلى حوالي 4,4% كمتوسط سنوي ما بين سنتي 2025 و2028.

وخلال سنتي 2027 و2028، سيبلغ النمو الاقتصادي نسبة 4%. وسيعتمد هذا التحسن في النشاط الاقتصادي بشكل رئيسي على نمو الأنشطة غير الفلاحية، والتي يرتقب أن تسجل نمواً بنسبة 4% خلال سنتي 2027 و2028. ويتوقع أن تحقق الأنشطة الثانوية نمواً سنوياً متوسطاً قدره 3,9% خلال الفترة 2027-2028. فيما ستواصل أنشطة قطاع الخدمات نموها بوتيرة مطردة تقدر بحوالي 4,1% سنوياً في المتوسط. أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فينتظر أن ترتفع

²⁷ مجموع التكوين الخام للرأسمال الثابت والتغير في المخزون وصافي اقتناء الأشياء النفيسة.

قيمتها المضافة بنسبة 4% سنة 2027 ثم 4,5% سنة 2028، وذلك بناءً على فرضية إنتاج حبوب مستقر في حدود 70 مليون قنطار، مع الأخذ بعين الاعتبار لدينامية باقي فروع القطاع، وكذا جهود الدعم المقدمة لفائدة هذا القطاع.

ويتوقع أن يواصل استهلاك الأسر، بالأسعار الثابتة، خلال هذه الفترة، دوره في دعم النمو الاقتصادي، وذلك بمعدل نمو متوسط قدره 3%. وستدعم هذه الدينامية، على وجه الخصوص، بتحسين سوق الشغل، وارتفاع مداخيل الأسر، وتعزيز تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر بفضل التحكم في معدل التضخم.

وعلى صعيد الاستثمار، يتوقع أن يشهد التكوين الخام للرأس المال الثابت، بالأسعار الثابتة، نمواً قدره 5,2% خلال سنتي 2027 و2028، مدعوماً بالمشاريع الكبرى للبنية التحتية التي يشرها المغرب، لاسيما في مجالات الموانئ، والسكك الحديدية، ومحطات تحلية مياه البحر، إلى جانب قطاع السكن الاجتماعي.

فيما يخص المبادلات الخارجية، يرتقب أن تبلغ مساهمة صادرات السلع والخدمات في النمو الاقتصادي حوالي 3,6 نقطة. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي المتوسط، بالأسعار الثابتة، لصادرات السلع والخدمات حوالي 7,9% خلال الفترة 2027-2028، مقابل ارتفاع بنسبة 4,7% بالنسبة للواردات. وينتظر أن تساهم هذه الأخيرة سلباً في نمو الناتج الداخلي الخام بنحو 4 نقاط.

إجمالاً، يتوقع أن يسفر تطور المبادلات الخارجية عن تسجيل عجز في الحساب الجاري لميزان الأداءات يقدر بحوالي 2,8% من الناتج الداخلي الخام سنتي 2027 و2028.

3.2. توقعات موارد ونفقات الدولة برسم السنة المالية 2026

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026 في سياق يتسم بمواصلة الإصلاحات الهيكلية وبضرورة تعزيز صمود الاقتصاد الوطني، مع الحرص على تدبير جاد للمالية العمومية.

ومن المنتظر أن يكون للدينامية المتوقعة للنشاط الاقتصادي ومختلف مكونات الطلب الداخلي والخارجي خلال سنة 2026، إلى جانب آثار الإصلاح الجبائي، تأثير إيجابي على تعبئة الموارد العادية التي يُرتقب أن ترتفع بنسبة 9,5% مقارنة مع قانون المالية لسنة 2025. أما على مستوى النفقات العمومية، فمن المتوقع أن تتعزز بهدف الحفاظ على دينامية الاستثمار لمواصلة الإصلاحات الهيكلية وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية.

وبناءً على توقعات الموارد والنفقات، يُرتقب أن يتراجع عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2026، مقابل 3,5% برسم توقعات قانون المالية لسنة 2025.

2.3.1. موارد الدولة

باستثناء الحصة من الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات الترابية، تُقدر الموارد العادية الصافية المتوقعة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026 بحوالي 432,8 مليار درهم. أما بالنسبة للموارد الجبائية، فمن المنتظر أن تبلغ حوالي 366,5 مليار درهم، أي ما يعادل 20,1% من الناتج الداخلي الخام.

الضرائب المباشرة

من المتوقع أن تبلغ الموارد المستخلصة من الضرائب المباشرة حوالي 164,2 مليار درهم سنة 2026، أي ما يعادل 9% من الناتج الداخلي الخام و44,8% من مجموع الموارد الجبائية. وتشمل هذه الموارد أساساً موارد الضريبة على الشركات التي تُقدر بـ 94,5 مليار درهم، أي ما يمثل 5,2% من الناتج الداخلي الخام، وموارد الضريبة على الدخل التي يُتوقع أن تصل إلى 64,5 مليار درهم، أي ما يعادل 3,5% من الناتج الداخلي الخام.

الضرائب غير المباشرة

من المرتقب أن تبلغ الموارد المستخلصة من الضرائب غير المباشرة حوالي 159,7 مليار درهم سنة 2026. وستُستخلص هذه الموارد أساساً من الضريبة على القيمة المضافة التي ستبلغ عائداتها 114,4 مليار درهم. ومن المنتظر أن تصل مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية إلى 43,3 مليار درهم، أي ما يعادل 2,4% من الناتج الداخلي الخام، في حين يُتوقع أن تبلغ مداخيل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد حوالي 71 مليار درهم، أي ما يمثل 3,9% من الناتج الداخلي الخام.

أما الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فمن المتوقع أن تصل مواردها إلى 45,4 مليار درهم خلال سنة 2026، أي ما يعادل 2,5% من الناتج الداخلي الخام. وتشمل هذه الموارد بالأساس موارد الضريبة الداخلية على استهلاك المواد الطاقية التي تُقدر بـ 23,1 مليار درهم، وموارد الضريبة الداخلية على استهلاك التبغ المصنع التي يُتوقع أن تصل إلى 17,7 مليار درهم.

الرسوم الجمركية

من المتوقع أن تبلغ موارد الرسوم الجمركية حوالي 18,5 مليار درهم سنة 2026، أي ما يعادل 1% من الناتج الداخلي الخام، فيما تُقدر مساهمتها في إجمالي الموارد الجبائية بـ 5,1%.

رسوم التسجيل والتمبر

يُرتقب أن تبلغ موارد رسوم التسجيل والتمبر 24 مليار درهم خلال سنة 2026، وهو ما يمثل 1,3% من الناتج الداخلي الخام.

الموارد غير الجبائية

من المنتظر أن تصل الموارد غير الجبائية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026 إلى 62,7 مليار درهم، أي ما يعادل 14,5% من مجموع الموارد العادية. وستتأثر هذه المداخيل أساساً من تحويلات المؤسسات والمقاولات العمومية المقدرة بـ 27,5 مليار درهم، ومن الموارد المتأتية من آليات التمويل المبتكرة المقدرة بـ 20 مليار درهم، إضافة إلى عمليات تفويت مساهمات الدولة التي يُرتقب أن تحقق 6 مليار درهم.

2.3.2. نفقات الدولة

من المتوقع أن تبلغ النفقات الإجمالية للدولة (بما في ذلك مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وحسابات الخزينة الخاصة) حوالي 488,2 مليار درهم سنة 2026، أي ما يعادل 26,8% من الناتج الداخلي الخام. ويعكس هذا المستوى من النفقات مواصلة تنفيذ برامج الاستثمار المتعلقة بالمشاريع الهيكلية الكبرى إلى جانب المجهود الميزانياتي المخصص لتعزيز الدولة الاجتماعية وتنفيذ أهداف البرنامج الحكومي. أما النفقات العادية، فمن المتوقع أن تصل إلى 379,4 مليار درهم، أي 20,9% من الناتج الداخلي الخام.

نفقات السلع والخدمات

من المتوقع أن تبلغ نفقات السلع والخدمات حوالي 324 مليار درهم سنة 2026، أي 17,8% من الناتج الداخلي الخام. وتُقدر كتلة الأجور بـ 195,3 مليار درهم، أي ما يمثل 10,7% من الناتج الداخلي الخام، مسجلة انخفاضاً بمقدار 0,2 نقطة من الناتج الداخلي مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2025. ويأخذ هذا التطور بعين الاعتبار التكاليف المرتبطة بإحداث المناصب المالية الجديدة والترقيات في السلم والدرجة وتدابير الحوار الاجتماعي. أما النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات الأخرى، فتُقدر بـ 128,7 مليار درهم سنة 2026، نتيجة تعزيز التحويلات والإعانات الموجهة لتعزيز القدرات المالية للقطاعات الاجتماعية، لا سيما التعليم والصحة، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الجارية خاصة تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

تكلفة الفائدة على الدين

من المتوقع أن تبلغ تكلفة الفائدة على الدين العمومي حوالي 41,6 مليار درهم سنة 2026، أي 2,3% من الناتج الداخلي الخام. ويعكس هذا التطور انخفاضاً في خدمة الدين بشكل عام راجع لانخفاض تكلفة الفائدة على الدين الداخلي بـ 0,9% وتراجع تكلفة الفائدة على الدين الخارجي بـ 6,9%.

نفقات المقاصة

من المتوقع أن تصل نفقات المقاصة إلى 13,9 مليار درهم²⁸ سنة 2026، أي ما يعادل 0,8% من الناتج الداخلي الخام.

نفقات الاستثمار

فيما يخص نفقات الاستثمار، ينص مشروع قانون المالية لسنة 2026 على تخصيص ميزانية قدرها 114,8 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 8,8% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2025، وهو ما يمثل 6,3% من الناتج الداخلي الخام. وتعكس هذه الزيادة استمرار الجهود الاستثمارية العمومية لتنفيذ المشاريع التنموية المندمجة والتي تهدف إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، ومواصلة المشاريع الهيكلية ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية.

²⁸ يتعلق الأمر بالنفقات المستحقة وليس الأداءات.

3.3.2. عجز الميزانية

استناداً إلى توقعات الموارد والنفقات، يُرتقب أن يبلغ عجز الميزانية حسب مشروع قانون المالية لسنة 2026 حوالي 55,4 مليار درهم، أي ما يعادل 3% من الناتج الداخلي الخام، مسجلاً انخفاضاً بـ 0,5 نقطة من الناتج الداخلي مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2025.

الملحقات الإحصائية

توقعات		متوسط						
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	19-2014	
1.1. المحيط الدولي								
3,1	3,2	3,3	3,5	3,8	6,6	-2,7	3,4	النمو الإقتصادي (حسب صندوق النقد الدولي) (%)
2,1	2,0	2,8	2,9	2,5	6,2	-2,1	2,5	الولايات المتحدة الأمريكية
1,1	1,2	0,9	0,4	3,6	6,4	-6,0	1,9	منطقه الاورو
0,9	0,7	1,1	1,6	2,8	6,8	-7,6	1,4	فرنسا
2,0	2,9	3,5	2,5	6,4	6,7	-10,9	2,6	إسبانيا
4,2	4,8	5,0	5,4	3,1	8,6	2,3	6,8	الصين
3,7	3,5	3,3	5,0	5,4	11,8	1,8	4,3	تركيا
3,8	3,5	2,6	2,6	6,4	4,7	-2,3	3,0	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
4,6	4,8	3,8	3,7	1,8	8,2	-7,2	3,1	المغرب (1)
2,9	3,4	3,7	4,1	3,6	3,8	-5,0	2,5	الجزائر
2,1	2,5	1,6	0,2	2,7	4,7	-9,0	1,9	تونس
4,5	4,3	2,4	3,8	6,7	3,3	3,6	4,4	مصر
2,9	2,7	2,5	2,9	2,6	3,7	-1,1	2,3	الأردن
2,3	3,6	3,5	1,0	5,8	10,8	-8,3	3,3	نمو التجارة العالمية (%)
الأسعار الدولية لأهم المواد								
160,0	155,0	152,5	321,7	266,2	123,2	76,1	101,1	الفوسفات الخام (دولار/طن)
260,0	263,0	268,7	340,4	430,0	315,2	231,6	207,0	القمح الصلب للولايات المتحدة الأمريكية (دولار/طن)
توقعات		متوسط						
2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	19-2014	
2.1-تغير مكونات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالنسبة للسنة الماضية)(%)								
4,6	4,8	3,8	3,7	1,8	8,2	-7,2	3,1	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة
7,9	4,6	-4,8	1,5	-11,3	19,5	-8,1	1,5	القيمة المضافة للفلاحة
		4,8	3,9	3,5	6,9	-7,1	3,2	الناتج الداخلي الخام دون احتساب الفلاحة
		3,3	3,1	2,5	9,0	-7,4	2,7	الصناعات التحويلية
		5,0	0,3	-3,7	4,7	-4,1	1,9	البناء
		4,1	2,1	5,0	5,1	5,3	4,1	الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي
8,4	10,3	11,6	9,5	8,8	10,4	-11,9	5,2	الواردات من السلع والخدمات
		3,9	5,1	0,7	7,0	-4,4	2,9	الإستهلاك النهائي الداخلي
3,7	4,4	3,4	4,8	0,1	7,0	-5,6	2,1	الأسر (2)
6,9	10,8	5,6	6,1	2,6	7,2	-0,6	3,2	الإدارات العمومية
6,6	8,5	12,8	2,3	-4,0	7,5	-10,0	3,6	التكوين الخام للرأسمال الثابت
8,2	8,0	8,0	7,9	20,7	7,9	-15,0	6,6	الصادرات من السلع والخدمات
3.1-المساهمة في النمو الإقتصادي (بعدد نقط)								
4,6	4,8	3,8	3,7	1,8	8,2	-7,2	3,1	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة
		-0,5	0,1	-1,3	2,0	-0,8	0,2	القيمة المضافة للفلاحة
		4,3	3,5	3,1	6,2	-6,3	2,9	الناتج الداخلي الخام دون احتساب الفلاحة
		0,5	0,5	0,4	1,4	-1,1	0,4	الصناعات التحويلية
		0,3	0,0	-0,2	0,3	-0,2	0,1	البناء
		0,4	0,2	0,5	0,5	0,5	0,4	الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي
-4,3	-5,2	-5,9	-5,3	-3,7	-4,0	5,0	-2,1	الواردات من السلع والخدمات
3,5	4,6	3,1	4,1	0,6	5,5	-3,4	2,2	الإستهلاك النهائي الداخلي
2,2	2,6	2,1	3,0	0,1	4,1	-3,3	1,2	الأسر (2)
1,3	1,9	1,0	1,2	0,5	1,4	-0,1	0,6	الإدارات العمومية
1,8	2,3	3,2	0,6	-1,0	2,0	-2,7	1,0	التكوين الخام للرأسمال الثابت
3,6	3,4	3,4	3,5	6,9	2,4	-5,1	2,1	الصادرات من السلع والخدمات
4.1- مؤشرات اقتصادية (%)								
		50,2	50,7	56,2	42,4	38,0	41,1	الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام
		78,1	79,3	81,0	78,6	78,5	77,9	الإستهلاك النهائي الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام
		60,2	61,1	62,1	59,6	59,1	59,6	الأسر (2)
		18,0	18,2	18,9	19,0	19,4	18,3	الإدارات العمومية
		42,0	42,4	44,7	33,1	30,8	32,0	الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام
		92,2	93,1	100,9	75,5	68,8	73,1	معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%) (3)
		46,4	46,8	50,4	38,8	35,5	37,7	نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%) (4)
		30,1	29,0	30,5	30,7	28,8	31,2	معدل الإستثمار الخام (5)
		28,9	28,0	26,9	28,3	27,6	27,5	الإدخار القومي الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
		-1,2	-0,9	-3,5	-2,3	-1,2	-3,8	القدرة(+) او الحاجة للتمويل(-) بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
		46459	43439	39690	37582	34008	34217	الدخل القومي الخام المتوفر للفرد (بالدرهم)
المصادر: World Economic Outlook، صندوق النقد الدولي و commodity price data، البنك الدولي								
- المندوبية السامية للتخطيط								
(1) المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2024 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2025 و2026								
(2) بما في ذلك المؤسسات غير الربحية								
(3) مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية								
(4) الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات، يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتجات الأجنبية								
(5) (التكوين الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات) \ الناتج الداخلي الخام								

2024	2023	2022	2021	2020	متوسط 19-2014	
5.1- التجارة الخارجية						
456341	430209	428612	329405	263089	242213	تطور الصادرات الإجمالية (بمليون درهم)
6,1	0,4	30,1	25,2	-7,5	7,4	نسبة النمو (%)
5,4	2,2	19,4	10,9	0,8	9,0	المواد الغذائية
2,5	-16,2	14,5	-3,3	1,8	7,1	بما في ذلك : - الحوامض
-2,4	3,1	7,5	16,9	1,3	5,4	- منتوجات البحر (1)
-0,7	19,9	86,8	71,0	-68,5	-11,8	الطاقة و زيوت التشحيم
-4,4	-24,5	29,3	30,8	-5,6	1,4	المواد الخام
12,6	-23,7	37,6	55,3	0,6	4,3	أنصاف المنتجات
13,5	-33,6	43,9	57,8	3,9	1,2	مجموعة المكتب الشريف للفوسفات (2)
4,7	20,1	26,0	4,5	-12,7	13,2	مواد التجهيز
4,8	18,1	31,5	25,2	-12,1	9,2	مواد الإستهلاك
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)						
63,2	63,3	56,6	59,4	63,8	57,6	الاتحاد الأوروبي (28 دولة)
19,1	20,3	18,8	20,4	21,9	20,0	بما في ذلك : - فرنسا
22,1	22,5	19,6	21,5	23,9	21,0	- إسبانيا
761192	715752	737441	528571	422861	430763	تطور الواردات الإجمالية (بمليون درهم)
6,3	-2,9	39,5	25,0	-13,9	4,2	نسبة النمو (%)
2,2	3,3	44,9	8,4	15,5	4,9	المواد الغذائية
-7,9	-25,3	81,2	5,8	46,3	2,0	بما في ذلك : - القمح
-6,7	-20,4	102,1	52,0	-34,7	-4,8	الطاقة وزيوت التشحيم
4,3	-27,9	49,9	51,8	-12,0	3,6	المواد الخام
8,0	-10,6	46,5	24,3	-10,8	4,4	أنصاف المنتجات
13,0	12,9	19,3	9,4	-14,6	8,9	مواد التجهيز
10,7	12,9	10,2	33,2	-14,4	8,0	مواد الإستهلاك
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)						
48,0	49,6	45,4	48,9	50,9	52,2	الاتحاد الأوروبي (28 دولة)
9,4	10,6	10,6	10,5	12,0	12,3	بما في ذلك : - فرنسا
15,6	15,7	14,1	15,7	15,4	15,4	- إسبانيا
9,3	8,4	7,4	6,4	6,3	7,0	الولايات المتحدة الأمريكية
83,6	83,6	79,5	78,2	80,9	78,1	معدل التغطية التجارية من السلع والخدمات (%)
59,9	60,2	58,1	62,3	62,2	56,2	معدل التغطية التجارية من السلع (%)
19,9	19,5	23,2	15,6	13,9	16,7	العجز التجاري الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
7,1	8,2	11,5	5,9	4,3	6,5	الفاتورة الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
24,9	28,4	35,7	23,0	19,0	30,4	الفاتورة الطاقية بالنسبة للصادرات (%)
11,0	10,6	10,6	9,3	9,4	9,1	استيراد مواد التجهيز بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
ميزان الاداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام						
-1,2	-1,0	-3,5	-2,3	-1,2	-3,9	رصيد الحساب الجاري
-8,3	-8,3	-11,5	-9,2	-7,3	-9,4	السلع والخدمات
-16,9	-17,2	-20,2	-14,0	-12,8	-16,1	السلع
8,7	8,8	8,7	4,8	5,5	7,0	الخدمات
-1,5	-1,5	-1,5	-1,4	-1,0	-1,8	الدخل الأولي
8,6	8,8	9,4	8,3	7,1	7,3	الدخل الثانوي
7,0	7,3	7,0	2,7	3,2	6,0	مداخيل الأسفار
7,5	7,8	8,3	7,5	5,9	5,7	تحويلات مغاربة العالم
43802	39745	40297	32537	26005	38043	الاستثمارات والقروض الأجنبية (بمليون درهم)
6.1- النقد						
7,9	3,9	8,0	5,1	8,4	5,0	تطور المجمع النقدي M3 (بمليون درهم)
88,8	89,6	94,7	92,1	98,3	86,5	الديون الصافية على الدولة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع						
5,9	6,0	5,5	7,5	9,1	6,5	الإجمالية (%)
181,1	177,5	184,3	191,5	198,0	164,1	معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (3) (%)
0,9	6,1	6,6	1,4	0,7	1,1	معدل نمو الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (%)
10,756	10,957	10,685	10,633	10,823	10,937	أسعار صرف أهم العملات بالنسبة للدرهم (الشراء)
9,942	10,136	10,165	8,992	9,502	9,446	1 أورو 1 دولار أمريكي

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب

(1) منتجات البحر : السمك الطري المملح والمنشف ، قشريات رخويات ومحارات، مصبرات السمك

(2) الفوسفات، الأسمدة الطبيعية ، والحامض الفوسفوري

(3) السيولة الكلية للإقتصاد (المكونة من المجمع النقدي M3 و مجاميع التوظيفات السائلة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

	25/24	24/23	23/22	22/21	21/20	متوسط 19-2014	
1.2- الفلاحة و الصيد البحري							
معدل التساقطات على الصعيد الوطني (مم)	293,0	237,0	328,5	226,9	328,5	311,0	
إنتاج الحبوب الثلاثة المهمة (بألف قنطار)	43500	31009	55066	34040	103242	77637	
مردود الحبوب الثلاثة المهمة (قنطار في الهكتار)	16,6	12,5	15,0	9,5	23,7	19,0	
	2024	2023	2022	2021	2020	19-2014	
2.2- المعادن							
الإنتاج التجاري للفوسفات (بألف طن)	35291	28675	30456	38115	37441	30503	
إنتاج الحامض الفسفوري (بألف طن)	6292	6200	6292	7141	7123	5421	
رقم المعاملات عند التصدير لمجموعة المكتب الشريف	87085	76697	115484	80271	50868	44574	
نسبة مشتقات الفوسفات (%)	90,2	89,9	88,4	88,9	85,6	81,5	
معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج المعدني (%)	21,0	-5,3	-18,6	2,1	5,0	4,8	
3.2- الطاقة والماء							
معدل نمو الرقم الإستدلالي لإنتاج الكهرباء (%)	1,5	1,4	0,3	6,6	-4,0	6,2	
الإنتاج المحلي للكهرباء (بمليون كيلواط)	45698	43991	42317	40512	38372	36026	
استهلاك الكهرباء (بمليون كيلواط)	35097	34427	33424	31951	30284	30202	
معدل ملء السدود (%)	28,5	23,3	31,4	34,2	37,0	58,2	
4.2- الصناعات التحويلية							
تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (1) (%)	5,4	2,0	0,8	6,7	-6,3	2,8	
منتجات الصناعة الغذائية	2,0	-2,9	4,7	6,7	0,9	4,0	
منتجات صناعة النسيج	-5,4	-5,2	-0,9	12,2	-13,6	-0,5	
منتجات صناعة السيارات	11,7	13,2	12,7	9,2	-25,0	5,9	
5.2- البناء والأشغال العمومية							
مبيعات الإسمنت الإجمالية (بألف طن)	13693	12511	12487	13975	12174	13861	
عدد الوحدات السكنية التي بدأت بها الأشغال	447169	320269	200893	248122	240501	309668	
بما في ذلك : الوحدات السكنية	275842	196727	90604	99885	90813	154358	
6.2- السياحة							
نسبة التوافد على الفنادق (%)	48,0	42,0	42,0	25,0	26,0	43,5	
الوافدون من السياح الأجانب غير المغاربة (بالآلاف)	17412	14525	10869	3722	2778	11227	
الليالي السياحية في الفنادق المصنفة (بالآلاف)	28706	25641	19015	9196	6968	21435	
المداخيل السياحية (بمليون درهم)	112536	107562	93857	34576	36450	68551	
7.2- المواصلات السلكية واللاسلكية							
عدد المنخرطين في الهاتف المحمول (بالآلاف)	58286	55873	52898	51334	49421	44005	
كثافة الهاتف المحمول (%)	158,3	141,4	144,3	141,4	137,5	127,8	
مدة المكالمات الخارجة بالهاتف المحمول (مليون دقيقة)	46770	50008	53468	55668	55683	53941	
عدد المنخرطين في الهاتف القار (بالآلاف)	3040	2700	2645	2511	2357	2180	
كثافة الهاتف المحمول (%)	8,3	8,0	7,2	6,9	6,6	6,3	
عدد المنخرطين في الإنترنت (بالآلاف)	40220	38287	35574	32846	29803	18643	
كثافة الإنترنت (%)	109,2	103,4	97,0	90,5	82,9	53,8	
8.2- التأمينات							
رقم معاملات شركات التأمين (بمليون درهم)	59617	56692	54496	50207	45721	36522	
التأمين على الحياة والرسملة (%)	45,5	45,6	46,6	45,7	44,6	41,0	
التأمين على غير الحياة (%)	54,5	53,0	52,1	53,1	54,2	58,7	

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية انطلاقاً من معطيات :

- قطاع الفلاحة
- قطاع السياحة
- قطاع الإسكان وسياسة المدينة
- قطاع الماء
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الشريف للفوسفات
- المكتب الوطني للكهرباء والماء
- المكتب الوطني للصيد
- مكتب الصرف
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
- هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
- (1) الصناعات التحويلية دون احتساب تكرير البترول

توقعات		متوسط					
2026 م.ق.م	2025 م.ق.م	2024	2023	2022	2021	2020	19-2014
1.3- تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم) ⁽¹⁾							
432792	395272	372563	323472	301934	256180	229093	223884
المداديل العادية							
366508	320079	300147	262566	249382	214565	198793	192020
المداديل الجبائية							
164228	139268	135074	116504	111656	90790	92651	86548
الضرائب المباشرة							
64522	60868	60144	50656	47970	44430	40165	38454
الضريبة على الدخل							
94464	73006	70339	61952	60830	44592	48778	44978
الضريبة على الشركات							
159745	137789	125746	109637	105813	96061	83404	81719
الضرائب غير المباشرة							
114355	100889	89287	76857	74208	65101	56014	55458
الضريبة على القيمة المضافة							
45390	36901	36459	32780	31605	30960	27390	26261
الرسوم الداخلية على الإستهلاك							
18532	21283	17814	16436	13895	11885	9488	8611
الرسوم الجمركية							
24003	21739	21513	19989	18018	15829	13250	15142
حقوق التسجيل والتمير							
62685	71593	67849	56790	48644	37743	27169	28363
المداديل غير الجبائية							
3600	3600	4566	4116	3908	3872	3131	3491
مداديل بعض الحسابات الخصوصية							
488239	453493	433494	387630	373487	326392	311435	266026
مجموع النفقات							
379408	353908	309692	293276	288135	252200	231962	209517
النفقات العادية							
324002	294167	250328	231991	217841	203254	191171	161954
السلع والخدمات							
195331	180271	164631	151767	147756	140456	133530	106746
الأجور ⁽²⁾							
128671	113896	85697	80224	70085	62798	57641	55209
سلع وخدمات أخرى							
41551	42606	33893	31221	28502	27106	27259	25928
الدين العمومي ⁽³⁾							
31266	31557	23399	22930	23526	22409	23147	22109
الداخلي							
10285	11049	10494	8291	4976	4697	4112	3819
الخارجي							
13856	17136	25470	30064	41791	21840	13532	21635
الموازنة ⁽⁴⁾							
114830	105584	117383	110742	93767	77771	85885	61388
نفقات الإستثمار							
6000	6000	-6419	16388	8415	3579	6412	4879
رصيد الحسابات الخصوصية ⁽⁵⁾							
2.3- مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)							
23,8	24,0	23,3	21,9	22,6	20,1	19,9	20,3
المداديل العادية							
20,1	19,5	18,8	17,7	18,7	16,8	17,2	17,4
المداديل الجبائية							
9,0	8,5	8,5	7,9	8,4	7,1	8,0	7,8
الضرائب المباشرة							
3,5	3,7	3,8	3,4	3,6	3,5	3,5	3,5
الضريبة على الدخل							
5,2	4,4	4,4	4,2	4,6	3,5	4,2	4,1
الضريبة على الشركات							
8,8	8,4	7,9	7,4	7,9	7,5	7,2	7,4
الضرائب غير المباشرة							
6,3	6,1	5,6	5,2	5,6	5,1	4,9	5,0
الضريبة على القيمة المضافة							
2,5	2,2	2,3	2,2	2,4	2,4	2,4	2,4
الرسوم الداخلية على الإستهلاك							
1,0	1,3	1,1	1,1	1,0	0,9	0,8	0,8
الرسوم الجمركية							
1,3	1,3	1,3	1,4	1,4	1,2	1,1	1,4
حقوق التسجيل والتمير							
3,4	4,4	4,2	3,8	3,6	3,0	2,4	2,6
المداديل غير الجبائية							
26,8	27,6	27,1	26,2	28,0	25,6	27,0	24,1
مجموع النفقات							
20,9	21,5	19,4	19,8	21,6	19,8	20,1	19,0
النفقات العادية							
17,8	17,9	15,7	15,7	16,3	15,9	16,6	14,7
السلع والخدمات							
10,7	11,0	10,3	10,3	11,1	11,0	11,6	9,7
الأجور							
7,1	6,9	5,4	5,4	5,3	4,9	5,0	5,0
سلع وخدمات أخرى							
2,3	2,6	2,1	2,1	2,1	2,1	2,4	2,3
الدين العمومي							
1,7	1,9	1,5	1,5	1,8	1,8	2,0	2,0
الداخلي							
0,6	0,7	0,7	0,6	0,4	0,4	0,4	0,3
الخارجي							
0,8	1,0	1,6	2,0	3,1	1,7	1,2	2,0
الموازنة							
6,3	6,4	7,4	7,5	7,0	6,1	7,5	5,6
نفقات الإستثمار							
3.3- معدل المديونية للخزينة							
		67,7	68,7	71,4	69,4	72,2	59,4
مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام							
		50,8	51,6	54,2	53,4	54,9	46,2
مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام							
		16,9	17,1	17,2	16,0	17,3	13,2
المصادر : وزارة الاقتصاد والمالية							
(1) دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة للجماعات الترابية							
(2) بما في ذلك المساهمات الإجتماعية التي يتحملها أرباب العمل، والمصنفة سابقا ضمن "باقي السلع والخدمات"							
(3) يتم عرض الفوائد على الدين الداخلي صافية من الإيرادات لتخفيف نفقات الدين العمومي							
(4) هذه رسوم مستحقة وليست مدفوعات							
(5) تمت إعادة تصنيف مبات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الإيرادات غير الجبائية							
ق.م. قانون المالية / م.ق.م. مشروع قانون المالية							

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
1.4- الديمغرافيا								
37712	37370	37022	36670	36313	35952	35587	35220	السكان (بالألف) (1)
65,7	65,3	64,8	64,3	63,9	63,4	62,9	62,4	معدل التمدن (%)
50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	معدل الأنوثة (%)
4,0	4,1	4,1	4,2	4,2	4,3	4,3	4,4	متوسط عدد أفراد الأسر
25/24	24/23	23/22	22/21	21/20	20/19	19/18	18/17	
15,5	15,7	16,0	16,2	16,5	16,7	16,9	17,2	المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)
5,2	5,2	5,1	5,1	5,1	5,0	5,1	5,1	المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)
10,3	10,5	10,9	11,1	11,4	11,7	11,8	12,1	المعدل الخام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة للألف)
2.4- التربية والتكوين								
	111,6	110,0	107,7	103,7	100,0	99,8	99,5	معدل التمدرس الخاص بالتعليم الاساسي (11-6 سنة)
	123,2	119,5	115,9	110,4	104,3	103,6	102,7	الوسط القروي
	123,6	119,8	116,0	110,3	104,2	103,3	101,9	الإناث بالوسط القروي
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2014	2004	
27,9	31,1	32,7	34,2	34,9	35,9	38,6	47,7	معدل الأمية (15 سنة فما فوق بـ%) (3)
36,2	40,3	42,3	43,9	45,0	46,1	49,9	60,4	إناث
19,3	21,6	22,9	24,1	24,5	25,4	26,6	34,4	ذكور
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
3.4- التشغيل والأجور								
43,5	43,6	44,3	45,3	44,8	45,8	46,0	46,7	معدل النشاط (بـ%)
42,0	41,8	41,9	42,3	41,9	42,3	42,0	42,4	الحضري
46,5	47,3	49,1	50,9	50,0	52,2	53,2	54,1	القروي
13,3	13,0	11,8	12,3	11,9	9,2	9,5	10,2	معدل البطالة (%)
11,6	11,5	10,3	10,9	10,7	7,8	8,1	8,8	ذكور
19,4	18,3	17,2	16,8	16,2	13,5	14,1	14,7	إناث
16,9	16,8	15,8	16,9	15,8	12,9	13,8	14,7	معدل البطالة بالوسط الحضري حسب فئات السن (%)
48,4	48,3	46,7	46,7	45,3	39,2	41,8	42,8	15-24 سنة
26,2	26,1	24,8	25,9	23,9	20,4	20,9	21,6	25-44 سنة
7,4	7,6	6,8	7,8	8,5	5,2	6,1	6,7	بدون شهادة
21,2	21,2	20,4	21,7	19,9	17,3	18,6	19,6	حاصل على شهادة
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2017	2014	
4.4- الصحة (4)								
1156	1255	1312	1355	1418	1438	1493	1698	عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي والخاص)
12016	12300	12319	12304	12373	12429	12238	11814	عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري
1307	1364	1355	1375	1349	1414	1381	1587	عدد السكان لكل سرير في القطاع العام
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
77,2	77,0	76,9	76,7	76,6	76,4	76,3	76,1	أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)
75,5	75,3	75,2	75,1	74,9	74,8	74,6	74,5	ذكور
79,0	78,8	78,6	78,5	78,3	78,2	78,0	77,8	إناث
2022	2021	2019	2014	2004	1994	1985	1981	
5.4- مستوى المعيشة والتجهيزات الأساسية								
3,9	3,0	1,7	4,8	14,2	16,5	21,0	42,7	معدل الفقر (%)
2,2	1,0	0,5	1,6	7,9	10,4	13,3	38,3	الوسط الحضري
6,9	6,8	3,9	9,5	22,0	23,0	26,8	44,7	الوسط القروي
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
98,8	98,5	98,4	98,2	97,8	97,4	97,0	96,6	نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب
99,90	99,88	99,86	99,83	99,78	99,72	99,64	99,53	برنامج كهربة العالم القروي، نسبة كهربة القرى (%)

المصادر : - وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

- قطاع التربية الوطنية

- المندوبية السامية للتخطيط

(1) إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

(2) نسبة السكان المندرجين بالصفة العمرية 11-6 سنة أي كان المستوى الدراسي

(3) تقارير "المرأة المغربية في أرقام" وتقارير "المؤشرات الاجتماعية"، المندوبية السامية للتخطيط

(4) تقارير "الصحة في أرقام" وتقارير "الموارد البشرية لوزارة الصحة في أرقام" والبحث الوطني حول السكان والصحة العائلية و الخريطة الصحية، وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم
مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>